الجامعة الأسمرية الإسلامية
كلية الاقتصاد والتجارة زليتن
قسم العلوم السياسية ـ الدراسات العليا

الانقسام السياسي واثره على الأمن القومي
(دراسة حالة ليبيا)

إعداد الطالب: عبدالقادر فرج عبدالقادر علي

الأستاذ المشرف: أحمد مخزوم الرازقي
أستاذ مساعد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم السياسية

بتاريخ 25شعبان 1446هـ الموافق 24 فبراير 2025م

إقرار

أُقِرُ أنا عبدالقادر فرج عبدالقادر بأن ما اشتملت عليه الرسالة هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة علمية، أو بحث علمي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى، وللجامعة حق توظيف الرسالة أو الأطروحة والاستفادة منها مصدراً مرجعياً للمعلومات، لأغراض الاطلاع أو الإعارة أو النشر بما لا يتعارض وحقوق الملكية الفكرية المقررة بالتشريعات النافذة.

التوقيع .....

التاريخ / / 20م

قرار لجنة مناقشة رسالة الإجازة العالية (الماجستير)

عملا بقرار السيد/ رئيس الجامعة رقم (15) لسنة 2025م، الصادر في 2025/01/20م، القاضي بتشكيل لجنة لمناقشة رسالة علمية للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في تخصص: **العلوم السياسية** ، المقدمة من الطالب: **عبدالقادر فرج عبدالقادر علي**، كلية: **الاقتصاد والتجارة** وعنوانها: **الانقسام السياسي وأثره على الأمن القومي "دراسة حالة ليبيا"**.

وتتكون اللجنة من الأساتذة:

1. **د. أحمد مخزوم الرازقي**	**الجامعة الأسمرية الإسلامية**	**مشرفا ومقررا.**
2. **أ.د. علي محمد ديهوم**	**الجامعة الأسمرية الإسلامية**	**عضوا داخليا.**
3. **أ.د. محمد علي عزالدين**	**الأكاديمية الليبية الخمس**	**عضوا خارجيا.**

عقدت اللجنة جلسة علنية علي تمام الساعة: **الحادية عشر** من صباح يوم: **الإثنين** الموافق: **2025/02/24م** ، **بمدرج الكلية** لمناقشة الرسالة وتقويم مستواها العلمي والمنهج الذي اتبعه الباحث والمصادر التي استخدمها في دراسته، وقررت ما يلي:

بعد إتمام الطالب: **عبدالقادر فرج عبدالقادر علي** لمتطلبات الدراسات العليا واجتياز امتحاناتها ومناقشة رسالته وتقويمها تقرر:

1. إجازتها بدون ملاحظات ( ).
2. إجازتها بملاحظات (✓) ويمنح الطالب فرصة للتعديل و الأخذ بالملاحظات خلال: **شهر** من تاريخ المناقشة.
3. عدم إجازتها ( ).

توقيعات أعضاء لجنة المناقشة:

1. **د. أحمد مخزوم الرازقي**	**الجامعة الأسمرية الإسلامية**	**التوقيع:**.....
2. **أ.د. علي محمد ديهوم**	**الجامعة الأسمرية الإسلامية**	**التوقيع:**.....
3. **أ.د. محمد علي عزالدين**	**الأكاديمية الليبية الخمس**	**التوقيع:**.....

توقيعات أعضاء اللجنة بعد التعديل والأخذ بالملاحظات – بتاريخ 23/ 3 /2025م.

1. **د. أحمد مخزوم الرازقي**	**الجامعة الأسمرية الإسلامية**	**التوقيع:**.....
2. **أ.د. علي محمد ديهوم**	**الجامعة الأسمرية الإسلامية**	**التوقيع:**.....
3. **أ.د. محمد علي عزالدين**	**الأكاديمية الليبية الخمس**	**التوقيع:**.....

د. التهامي عثمان الكشر
عميد كلية الاقتصاد والتجارة

يعتمد: أ.د محمد سليمان عبدالحفيظ
رئيس الجامعة الأسمرية الإسلامية

يعد من عشرة (10) نسخ

الملخص

تعتمد رسالة الماجستير هذه على بنيةٍ تتألف من ثلاثة فصول رئيسية، تهدف إلى رسم صورةٍ شاملة وعلمية لأزمة الانقسام في ليبيا وأثرها على الأمن القومي واقتراح سُبُل المعالجة الممكنة. في الفصل الأول، يبدأ البحث بتأسيس الإطار النظري لمفهوم الانقسام السياسي، حيث يُحدد الباحث طبيعة هذا المفهوم. ثم يتتبع مراحل الانقسام ، مروراً بفترة الفوضى الأولى التي شهدت صعود الفصائل المسلحة، ووصولاً إلى حقبة التوازي المؤسسي بين مجلسَي النواب والأعلى للدولة. كما يتناول هذا الفصل العوامل الداخلية والخارجية التي غذت هذا التشرذم؛ من تداخل المصالح القبلية والجهوية، إلى التدخلات الإقليمية والدولية التي دعمت أطرافاً متعددة وأسهمت في تعميق القطيعة السياسية بين الشرق والغرب.

ينتقل الفصل الثاني إلى معالجة الأمن القومي الليبي من زاويةٍ مفاهيمية منهجية، فيستهل بعرضٍ دقيق لتعريف الأمن القومي وفق المراجع النظرية، مع إبراز أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بعد ذلك، يُحلّل الباحث مكونات هذا الأمن من السيطرة على الحدود والسواحل، إلى حماية البنى التحتية الحيوية مثل الموانئ ومصافي النفط، مروراً بضمان السلامة المجتمعية – ويبيّن كيف أصبح كل مكوّن من هذه المكوّنات عرضةً للتهديد في ظل الشلل المؤسساتي وفقدان سيادة الدولة على أراضيها. ثم يخصص القسم الأخير من هذا الفصل لاستعراض التهديدات المباشرة وغير المباشرة التي تواجه الأمن القومي الليبي، مثل انتشار الأسلحة الثقيلة بين الميليشيات، وتهريب البشر والمخدرات، وتراجع سلطة القانون، إلى جانب المخاطر الاقتصادية الناشئة عن انهيار قطاع النفط والقطاع المصرفي.

أما الفصل الثالث، فيكرس الدراسة لاستجلاء آثار الانقسام السياسي على أربعة مستويات مترابطة: الأثر السياسي، حيث يُظهر البحث كيف أدى غياب الشرعية الواحدة لصعوبة التوافق الوطني وتراجع ثقة المواطن في المؤسسات؛ والأثر الاقتصادي، الذي ظهر جلياً في انقطاع إيرادات النفط، وتدهور الخدمات العامة، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم؛ والأثر الاجتماعي، من خلال تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية وتآكل النسيج المجتمعي بفعل النزوح الداخلي والصراعات القبلية؛ وأخيراً الأثر الأمني، المتمثل في توسع الأسواق الموازية للأسلحة وضعف قدرات الأجهزة الرسمية على فرض القانون. في ختام الدراسة، تم تقديم مجموعة من التوصيات الشاملة والمتكاملة لمعالجة الأزمة الليبية والنهوض بالبلاد نحو مرحلة جديدة من البناء والإعمار. حيث من الممكن أن تساعد في إنهاء الصراع الدائر في ليبيا وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي بشكل ينعكس على الأمن القومي الليبي ككل.

بسمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴾

صدق الله العظيم

المُجَادلَة من الآية 11.

إهداء

إلى والديّ. . . . . ، قدوتي في الحياة، وأصحاب الفضل الأول والأخير في تحقيق هذا الإنجاز من خلال دعمهم وتشجيعهم.

إلى جميع إخوتي، وأقاربي، والأصدقاء. . . . . ، أولئك الذين يفرحهم نجاحنا، ويحزنهم فشلنا.

إلى الأساتذة الأفاضل. . . . . ، الذين استقيتُ منهم الحروف، وتعلَّمت منهم صياغة العبارات، ونطق الكلمات.

أهدي إليكم ثمرة جهدي المتواضع.

شكر وتقدير

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى **مشرفي العزيز، الأستاذ الفاضل د. أحمد الرازقي،** لقد كنت رمزًا للإلهام والمعرفة، وكنت الموجه والمرشد خلال هذه الرحلة البحثية.

أود أيضًا أن أشكر **أعضاء اللجنة الممتحنة** على وقتهم وجهودهم المبذولة في قراءة وتقييم هذه الرسالة، وتعليقاتهم وملاحظاتهم القيمة التي ستسهم في تحسين جودة البحث وتطويره.

وختاما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة خلال هذه المسيرة البحثية.

والله ولي التوفيق

ت. ر	الموضوع	الصفحة
.1	الإهداء	أ
.2	شكر وتقدير	ب
.3	قائمة المحتويات	ج
.4	قائمة الأشكال	ه
.5	**المقدمة**	1
.6	مشكلة الدراسة	1
.7	فرضية الدراسة	2
.8	أهمية الدراسة	2
.9	أهداف الدراسة	2
.10	أسباب اختيار الموضوع	2
.11	الحدود الزمانية والمكانية	2
.12	منهجية الدراسة	3
.13	الدراسات السابقة	3
.14	خطة الدراسة	4
.15	**الفصل الأول** **الانقسام السياسي أسبابه ودوافعه**	6
.16	المبحث الأول: مفهوم الانقسام السياسي	6
.17	المطلب الأول: الانقسام السياسي مفهومه وتعريفاته	7
.18	المطلب الثاني: الانقسام السياسي خلال المراحل التاريخية المختلفة	9
.19	المبحث الثاني: الانقسام السياسي الليبي دراسة في المفهوم والأسباب	12
.20	المطلب الأول: مراحل الانقسام السياسي الليبي	13
.21	المطلب الثاني: الأسباب الداخلية لحالة الانقسام السياسي الليبي	18

.22	المبحث الثالث: الأسباب الخارجية لحالة الانقسام	25
.23	المطلب الأول: مسار التدخلات الخارجية في الحالة السياسية الليبية	25
.24	المطلب الثاني : مستويات التدخل الخارجي في الأزمة الليبية	27
.25	**الفصل الثاني** **الأمن القومي الليبي دراسة في (المفهوم والأسس والتحديات)**	38
.26	المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي والمفاهيم ذات العلاقة	39
.27	المطلب الأول: تعريف مفهوم الأمن وتحديد أبعاده	39
.28	المطلب الثاني: التمييز بين مفهوم الأمن القومي وبعض المفاهيم المشابهة	47
.29	المبحث الثاني: ركائز الأمن القومي الليبي	52
.30	المطلب الأول: عناصر قوة الأمن القومي	53
.31	المطلب الثاني: المرتكزات التي يقوم عليها الأمن القومي الليبي	61
.32	المبحث الثالث: مهددات الأمن القومي في ضل التحولات السياسية والأمنية	70
.33	المطلب الأول: العوامل المهددة للأمن القومي	70
.34	المطلب الثاني: مهددات الأمن القومي الليبي	77
.35	**الفصل الثالث:** **تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي:الأثار الراهنة والسيناريوهات المستقبلية**	85
.36	المبحث الأول: الآثار السياسية والاقتصادية	83
.37	المطلب الأول: الآثار السياسية	86
.38	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية	91
.39	المبحث الثاني: الآثار الأمنية والاجتماعية	99
.40	المطلب الأول: بعض الآثار الأمنية والاجتماعية التي يمكن تركيز الدراسة عليها	100

.41	المطلب الثاني: انتشار الجماعات الإرهابية والمرتزقة	107
.42	المبحث الثالث :السيناريوهات المستقبلية والحلول المقترحة	112
.43	المطلب الأول: السيناريوهات المستقبلية	113
.44	المطلب الثاني : الحلول المقترحة	117
.45	**الخاتمة**	120
.46	نتائج الدراسة	121
.47	توصيات الدراسة	122
.48	المصادر والمراجع	123

قائمة الأشكال والجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
1.	**الشكل (3. 1) مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية**	91
2.	**الشكل (3. 2) إنتاج ليبيا من النفط الخام على أساس شهري بين عامي 2019 - 2023**	94
3.	**الشكل (3. 3) إنتاج ليبيا من النفط الخام بين أعوام 1995- 2022**	95
4 .	**الشكل (3. 4) إيراد ليبيا من النفط بين أعوام 2017- 2022**	96
5 .	**الشكل (3. 5) نسب المهاجرين الأفارقة لليبيا حسب الدول المصدرة لها**	106
6 .	**الشكل (3. 6) نسب المهاجرين من الشرق الأوسط لليبيا حسب الدول المصدرة لها.**	107
7 .	**الجدول (3. 1) .معدل التضخم في ليبيا بين أعوام 2015- 2023**	98

مقدمة

منذ عام 2011م في أعقاب ثورة 17 فبراير، التي جاءت في سياق ما كان يعرف حينها بثورات الربيع العربي، بدأت بوادر الأزمة في ليبيا في الظهور. وقد أدت الاحتجاجات والإضرابات إلى إسقاط نظام الحكم السابق، مما أسس لمرحلة جديدة من تاريخ الدولة الليبية. غير أن هذه المرحلة تميزت بعدم الاستقرار والانقسام السياسي والأمني، حيث برزت ملامح الفوضى وعدم القدرة على بناء مؤسسات قوية وموحدة. ومن أحد أبرز الآثار الناتجة عن هذا الانقسام هو تدهور الأمن في ليبيا، الذي يُعتبر ركيزة أساسية لاستقرار المجتمعات وازدهارها. فقد أدت الانقسامات السياسية إلى ظهور حكومات متنافسة، مما أضعف القدرة على اتخاذ قرارات موحدة وفعالة لمواجهة التحديات الأمنية. كما ادى هذا الانقسام السياسي إلى تفشي الجماعات المسلحة وزيادة الصراعات المسلحة بين الفصائل المختلفة، مما زاد من مستويات العنف والفوضى.

بالإضافة إلى ذلك، تداخلت الأجندات الداخلية والخارجية، حيث سعت بعض القوى الإقليمية والدولية إلى استغلال الوضع القائم لتحقيق مصالحها، مما زاد من تعقيد المشهد الأمني. فقد أدت التدخلات الأجنبية إلى تعزيز انقسامات معينة وزيادة الاستقطاب بين القوى السياسية، مما أثر سلبًا على جهود المصالحة الوطنية.

تجسد تأثير الانقسام السياسي في ليبيا في تدهور الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، حيث تركزت الموارد في بعض المناطق على حساب أخرى، مما فاقم الأوضاع الإنسانية. هذا الانقسام أثر أيضًا على قدرة الدولة على حماية مواطنيها، مما أدى إلى زيادة معدلات الجرائم والاعتداءات على الحقوق الأساسية.

علاوة على ذلك، فإن هذه الظروف تعكس تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الليبي، حيث تضعف استجابة الدولة للتحديات الأمنية وتزيد من الفوضى. انعدام الاستقرار السياسي يعوق القدرة على بناء مؤسسات قوية، مما يزيد من احتمالية تفشي الجماعات المسلحة ويهدد السلام الاجتماعي. [1] لذا، فإن معالجة الانقسام السياسي وتحسين الخدمات الأساسية يعدان أمرين حيويين لتعزيز الأمن القومي وتحقيق الاستقرار في ليبيا.

بناءً على ما سبق، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الآثار التي أحدثها الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي، مما يساعدنا في فهم طبيعة الأزمة الحالية من ناحية، والتعرف على مكونات وتحديات الأمن القومي الليبي من ناحية أخرى. من خلال تحليل هذه الجوانب المختلفة ودراسة اثارها، ومحاولة تقديم توصيات للمساهمة في بناء إطار عمل يساهم في استعادة الاستقرار والأمن في ليبيا.

أولًا – مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة البحث في تساؤل عام حول ماهي طبيعة أثر الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي ؟ وتتفرع من هذه الاشكالية التساؤلات التالية:

1- ما هي أسباب الانقسام السياسي الليبي ؟
2- ما مكونات وتحديات الأمن القومي الليبي؟
3- كيف أثر الانقسام السياسي على واقع الأمن القومي الليبي؟

[1] علي حنفي، دولة منزوعة السيطرة محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة. مصر: مركز الأهرام للدراسات، العدد 195، 2014م، ص 12.

ثانيًا – فرضيات الدراسة:

ينطلق البحث من فرضية أن حالة الانقسام السياسي في ليبيا قد أثرت بشكل سلبي على الأمن القومي الليبي، حيث يمكن القول بأن الطريق لاستقرار ليبيا هو شرط مسبق لتحقيق الأمن القومي، وأن تصاعد الصراع يعيق عملية الاستقرار وتحقيق الأمن.

ثالثًا ـ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على حالة الانقسام السياسي في ليبيا، وفهم أسبابها ودوافعها، بالإضافة إلى معرفة انعكاسات هذه الحالة على الأمن القومي. يساعد ذلك في التعرف على حيثيات الأزمة الليبية من جهة، والجوانب والركائز الرئيسية للأمن القومي الليبي من جهة أخرى.

تركز الدراسة أيضًا على واقع التهديدات والتغيرات الديموغرافية التي تؤثر على المشهد الأمني والسياسي، حيث تفرض هذه التغيرات تحديات جديدة على الاستقرار. كما تستعرض التهديدات الأمنية والسياسية التي خلفت مشهدًا مضطربًا، مما أدى إلى آثار وانعكاسات على عملية الاستقرار السياسي في البلاد. هذه التحديات تشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، مما يبرز الحاجة الملحة إلى تحليل الوضع بدقة وتقديم توصيات تسهم في تعزيز الاستقرار والأمن في ليبيا

رابعًا ـ أهداف الدراسة:

1- التعرف على مدى تأثير حالة الانقسام السياسي في ليبيا على الأمن القومي الليبي.
2- تسليط الضوء على حالة الانقسام السياسي في ليبيا.
3- التعرف على مكونات وتحديات الأمن القومي الليبي.

خامسًا- أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وموضوعية، حيث تنحصر الذاتية على اهتمامي بدراسة حالة الانقسام السياسي في ليبيا وفهم طبيعتها وأسبابها باعتبارها مسببا رئيسيا لحالة الضعف، وعدم الاستقرار داخل الدولة، إضافة إلى اهتمامي بالتعرف على مكونات الأمن القومي الليبي، والعناصر المؤثرة عليه.

أما الأسباب الموضوعية فترجع إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها موضوع الأمن حيث أنه يمس المواطن بشكل مباشر.

سادسًا ـ الحدود الزمنية والمكانية:

الحدود الزمنية : تغطي الدراسة الفترة من عام 2011م إلى عام 2024م ،وتم اختيار هذه الفترة؛ لأنها تشكل منعطفا في الأزمة الليبية حيث تعد سنة 2011مرحلة جديدة في مسار الدولة الليبية، كما تم اختيار سنة 2024 باعتبارها السنة التي قامت فيها الدراسة.

أما الحدود المكانية فهي دولة ليبيا.

سابعًا- مناهج الدراسة:

1-المنهج الوصفي التحليلي: نظرا لطبيعة الدراسة فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الظاهرة بشكل دقيق ومفصل، من خلال قاعدة المعلومات، إضافة إلى البيانات المتوفرة حول موضوع المراد دراسته بشكل موثق ودقيق، ومن خلال متابعة ما كتب حول الموضوع في المصادر والمراجع، التي تشمل الكتب والدوريات كمصادر أولية، والإنترنت، والبيانات، والصحف، والمنشورات الأخرى باعتبارها مصادر ثانوية، ومن ثم يتم تحليلها وتقديمها للقارئ بكل مصداقية، ووفق منهجية علمية.

2- منهج دراسة الحالة: هو منهج يهتم بدراسة كافة الجوانب الخاصة بظاهرة ما، مع الاهتمام والتركيز على الجزئيات ومعالجتها.

3-المنهج التاريخي: يقوم المنهج التاريخي على حصر الحقائق التاريخية وربطها بالحاضر، بالإضافة إلى محاولة التنبؤ بما قد يحدث مستقبلا من خلال الكشف عن الأحداث الماضية بطريقة علمية دقيقة.

ثامنًا - الدراسات السابقة:

1- دراسة محمد أبوزيد، بعنوان "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي" (2019م)، هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا في الفترة ما بين عامي 2011م و2017م. وقد نتجت هذه الظاهرة عن تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد، والتي دفعت العديد من الأفراد إلى مغادرة وطنهم بحثًا عن فرص أفضل. تناولت الدراسة الأسباب المتعددة لهذه الهجرة، بما في ذلك الفقر، البطالة، والاضطرابات السياسية. كما استعرضت آثار الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي، مشيرة إلى أن هذه الظاهرة تؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية، وتعرض البلاد لمخاطر أمنية متعددة، مثل تهريب المخدرات والأسلحة. وفي ضوء النتائج، اقترحت الدراسة مجموعة من الحلول، منها تعزيز التعاون الدولي لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحسين الأوضاع الاقتصادية في المناطق الأكثر تضررًا.

2- دراسة علياء المنصوري، بعنوان "تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا (الجزائر نموذجًا)" (2021م)، هدفت هذه الدراسة إلى فهم أبعاد الأزمة الليبية وتأثيراتها على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على الجزائر. استعرضت الدراسة أسباب ودوافع الأزمة الليبية، بما في ذلك التدخلات الأجنبية والصراعات الداخلية. كما تناولت دور القوى الإقليمية والدولية في تأجيج هذه الأزمة وكيفية تعامل الدول المجاورة معها. أظهرت النتائج أن الجزائر تأثرت بشكل كبير من خلال زيادة التهديدات الأمنية على حدودها، مثل تهريب الأسلحة والمخدرات، مما يتطلب استراتيجيات جديدة لمواجهة هذه التحديات. أوصت الدراسة بتعزيز التعاون الأمني بين دول شمال أفريقيا وتطوير آليات فعالة لمواجهة تداعيات الأزمة الليبية.

3- **دراسة بوشوشة، مدوني علي،** بعنوان "الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري" (2011م) (2021م)، هدفت الدراسة إلى تحليل التغييرات السياسية التي شهدتها ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011م. استعرضت الدراسة كيف أدت هذه الانقسامات السياسية إلى تعقيد قدرة النظام السياسي على إدارة الأزمات والمشكلات. وأكدت النتائج أن التدخل الأجنبي، وفقًا للقرارات الأممية، ساهم في إطالة أمد الصراعات السياسية والحرب الأهلية، مما أدى إلى

انتشار فوضى السلاح وزيادة عدد الجماعات الإرهابية. كما أظهرت الدراسة كيف أسهمت هذه العوامل في تدهور الوضع الاقتصادي، خصوصًا في مجالات الاستثمارات والقدرة الإنتاجية، في ظل سياسات مالية مضطربة وقرارات اقتصادية غير متسقة. أوصت الدراسة بضرورة بناء مؤسسات سياسية قوية لضمان استقرار الاقتصاد وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار.

4- دراسة خالد أبو دوح، بعنوان "الانقسام السياسي في المجال العام المصري: دراسة ميدانية" (2017م)، تناولت هذه الدراسة الانقسام السياسي في مصر بين ثورتي يناير 2011م ويونيو 2013م. هدفت الدراسة إلى رصد صور الانقسام السياسي وتحليل أسبابه ومظاهره. استخدمت الدراسة منهجية ميدانية لاستطلاع آراء عينة من الأفراد حول الأحداث السياسية التي شهدتها تلك الفترة. أظهرت النتائج أن الانقسام السياسي كان متزايدًا بين مؤيدي ومعارضي النظام، مما أثر على التماسك الاجتماعي في البلاد. كما قدمت الدراسة تحليلات تفصيلية حول كيفية تأثير هذا الانقسام على الحياة السياسية والاجتماعية، مشيرة إلى أن الانقسامات قد تعيق عملية الحوار الوطني وتؤثر سلبًا على الاستقرار. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الحوار الوطني والتفاهم بين الأطراف المختلفة لتحقيق وحدة وطنية وتقليل حدة الانقسامات.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، لوحظ أن معظمها يركز على جانب واحد من الآثار المترتبة على الانقسام السياسي، مما يؤدي إلى إهمال العديد من الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية. في المقابل، تتميز هذه الدراسة بعمقها وشموليتها، حيث تدرس حالة الانقسام السياسي بشكل أكثر تفصيلاً من ناحية الأسباب والآثار المترتبة عليه.

تتناول هذه الدراسة مجموعة متنوعة من الأسباب التي أدت إلى الانقسام السياسي، مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، مما يوفر سياقًا أعمق لفهم الظاهرة بشكل شامل. كما أنها لا تقتصر على الآثار السلبية فقط، بل تتناول أيضًا الآثار المحتملة التي قد تؤدي إلى فرص للتغيير الإيجابي على المدى الطويل.

علاوة على ذلك، تركز هذه الدراسة على تحليل أبعاد الانقسام السياسي وتأثيره على مختلف المجالات، بما في ذلك الأمن القومي، الاقتصاد، والاستقرار الاجتماعي. هذا النهج المتكامل يمكن أن يساعد في تقديم توصيات عملية تعزز من استراتيجيات البناء والتماسك الاجتماعي.

بالتالي، فإن هذه الدراسة لا تقدم فقط تحليلًا نظريًا، بل تحاول أيضًا تقديم فهم شامل يعالج الفجوات الموجودة في الدراسات السابقة.

تاسعًا ـ تقسيمات الدراسة:

سيتم تناول الدراسة من خلال ثلاثة فصول مقسمة على الشكل التالي.

الفصل الأول: الانقسام السياسي الليبي أسبابه ودوافعه.

وينقسم إلى:

المبحث الأول: مفهوم الانقسام السياسي.

المبحث الثاني: الانقسام السياسي الليبي دراسة في التطور والأسباب.

المبحث الثالث: الأسباب الخارجية للانقسام الساسي الليبي.

الفصل الثاني: الأمن القومي الليبي دراسة في (المفهوم والأسس والتحديات).

وينقسم إلى:

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي والمفاهيم ذات العلاقة.

المبحث الثاني: ركائز الأمن القومي الليبي.

المبحث الثالث: مهددات الأمن القومي في ضل التحولات السياسة والأمنية .

الفصل الثالث: تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي: الاثار الراهنة والسيناريوهات المستقبلية .

وينقسم إلى:

المبحث الأول: الآثار السياسية والاقتصادية.

المبحث الثاني: الآثار الأمنية والاجتماعية.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية (الحلول المقترحة).

الفصل الأول

الانقسام السياسي أسبابه ودوافعه

تمهيد:

في ظل التحولات الجذرية التي تشهدها الساحة السياسية العالمية، يبرز الانقسام السياسي كأحد أبرز التحديات التي تواجه الأمم والمجتمعات. وعليه يعد هذا الفصل محاولة لاستكشاف جذور وأسباب الانقسام السياسي، مع التركيز على الدوافع التي تقف وراءه. سنبدأ بتعريف الانقسام السياسي ومفهومه، من خلال العوامل التاريخية لتطور المفهوم، وكتابات المفكرين العرب والأجانب حوله، ثم ننتقل لدراسة حالة الانقسام في ليبيا وتوضيح أسباب هذا الانقسام ودوافعه من عوامل داخلية وخارجية. من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول: مفهوم الانقسام السياسي.

المبحث الثاني: الانقسام السياسي الليبي دراسة في التطور والأسباب.

المبحث الثالث: الأسباب الخارجية للانقسام الساسي الليبي.

المبحث الأول: مفهوم الانقسام السياسي.

يشير مفهوم الانقسام السياسي إلى التباين الكبير في الآراء والمواقف بين الأفراد والجماعات في المجتمع حول المسائل السياسية والاجتماعية المختلفة، وقد يؤدي هذا الانقسام إلى تقسيم المجتمع إلى مجموعات متناحرة ومتنازعة، ويصعب إيجاد حلول مشتركة للقضايا التي تواجه المجتمع.[1]

ويمكن أن ينشأ هذا الانقسام السياسي بسبب العديد من العوامل، مثل الاختلافات الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أنه من الممكن أن يؤدي إلى تشكل تيارات سياسية متعددة ما يجعل من الصعب على الحكومة، والمؤسسات السياسية إيجاد حلول شاملة ومقبولة للجميع.

وتتفاوت درجة الانقسام السياسي بين الدول والمجتمعات فهناك بعض الدول التي تتمتع بنسبة عالية من الاستقرار السياسي والاجتماعي، فيما تعاني دول أخرى من انقسامات سياسية واجتماعية كبيرة ما يؤثر سلبًا على الحياة السياسية والاجتماعية داخل الدولة.

[1] عبد الله الخميسي، السياسة مفهومها وأبعادها. لبنان: دار الفكر العربي، 1999م، ص 25.

المطلب الأول: الانقسام السياسي مفهومه وتعريفاته.

مفهوم الانقسام السياسي:

الانقسام السياسي باللغة الإنجليزية يعرف باسم "Political polarization" ، وهو مصطلح يشير إلى تباين الآراء، والمواقف بين الأفراد والمجموعات في المجتمع حول المسائل السياسية والاجتماعية المختلفة.[1]

أولًا: تعريفات الانقسام السياسي لغة واصطلاحا:

من خلال هذا الفرع، سنتعرف على مفهوم الانقسام من خلال توضيح معانيه المكونة للمصطلح. يُعرف الانقسام بحسب المعجم الغني بأنه "**اِنْقِسَامٌ**" مصدر: اِنْقَسَمَ، حيث يُشير إلى حالة من التوزيع بين الأفراد أو الأعضاء، مثل "**اِنْقِسَامُ أَعْضَاءِ النَّادِي**"، الذي يعني توزيع الأعضاء إلى مجموعتين أو مجموعات بسبب تباين في الرأي. هذا يعكس كيفية تباين المواقف والأفكار داخل تجمع معين، مما يؤدي إلى انقسام في الآراء.

كما جاء في معجم الرائد تعريف آخر، حيث يُستخدم الفعل "**انْقَسَمَ انْقِسَامًا** "للإشارة إلى تجزؤ الشيء إلى أجزاء، مما يدل على أن الانقسام يترجم إلى توزيع أو تفتيت لمكونات معينة. بالإضافة إلى ذلك، يُشير تعبير "**انْقَسَمَ القوم** "إلى تفرق أمرهم وانقلاب بعضهم على بعض، مما يعكس حالة من الصراع أو النزاع الداخلي الذي يؤدي إلى تفكك الجماعة أو الكيان.[2]

كما تُعرَّف السياسة لغةً بأنها معالجة الأمور، وهي مستمدة من الفعل "ساسَ" بمعنى "يسوس". تعد السياسة مصدراً للفعل "فعّالة"، بينما اصطلاحًا تُشير إلى رعاية جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية. كما تُعرَّف بأنها توزيع النفوذ والقوة ضمن حدود مجتمع معين، وتعبّر عن العلاقة بين الحكام والمحكومين. تعد أيضًا مجموعة من الطرق والإجراءات التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات تخدم المجتمعات والمجموعات البشرية. ووصفها "هارولد" بأنها دراسة السلطة التي تحدد المصادر المحدودة، بينما "ديفيد إيستون" عرّفها كدراسة تقسيم الموارد الموجودة في المجتمع من خلال السلطة. أما الواقعيون، فقد اعتبروها فنًا يركز على دراسة الواقع السياسي وتغييره بشكل موضوعي.[3]

ثانيًا: تعريفات علماء علم الاجتماع الأجانب:

[1] عبد الله الخميسي، مرجع سبق ذكره ص 19.
[2] جبران مسعود، معجم الرائد. لبنان: دار العلم للملايين، الطبعة السابعة، 1992م، ص 205.
[3] محمد عابد الجابري، السياسة مفهومها وطبيعتها. مصر: دار الفكر العربي، 2000م، ص 15.

علماء علم الاجتماع الأجانب قدموا تعريفات مختلفة للانقسام السياسي،حيث:

يُعرّف "موريس دوفر" الانقسام السياسي بأنه توجه الأفراد والجماعات نحو الانتماء إلى مجموعات مختلفة، حيث تشكل هذه المجموعات هوية سياسية تميزها وجهات نظر ومواقف سياسية متناقضة. من جانبه، يعرف "ليبمان وكوك" الانقسام السياسي بأنه انقسام في المجتمع يتمثل في تباين القيم والمعتقدات والمواقف السياسية بين الأفراد والجماعات، والتي قد تؤدي إلى التوترات والصراعات السياسية.[1]

أما "روبرت بوتر"، فيصف الانقسام السياسي بأنه تباين في الآراء والمواقف السياسية بين الأفراد والمجموعات، ويمكن أن يكون هذا التباين على مستوى القضايا السياسية المحددة أو على مستوى الأيديولوجيا العامة. وأخيرًا، يعرّف "ليبيت وشنوف" الانقسام السياسي بأنه تباين في القيم والمواقف السياسية بين الأفراد والمجموعات، والذي يمكن أن ينشأ بسبب الاختلافات في الخلفيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.[2]

تتباين هنا التعريفات حسب العلماء في مجال علم الاجتماع، ومن المهم أن نلاحظ أن هذه التعريفات تركز على التباين في الآراء والمواقف السياسية بين الأفراد والجماعات وتأثير ذلك على العلاقات السياسية والاجتماعية.

ثالثًا: تعريفات علماء علم الاجتماع العرب:

علماء علم الاجتماع العرب قدموا أيضًا تعريفات للانقسام السياسي، حيث تعرّف "سميرة الجزيري" الانقسام السياسي بأنه تباين في الآراء والمواقف السياسية بين الفئات والأفراد في المجتمع. يتضمن هذا التباين الاختلافات في الانتماء السياسي والأيديولوجي والتفضيلات السياسية.

أما "عبد الله العروي"، فيصف الانقسام السياسي بأنه تجاذب القوى السياسية المتنافسة والانقسامات التي تحدث في المجتمع، حيث تكون هذه الانقسامات نتيجة لاختلاف المصالح والمواقف والرؤى.من جهته، يرى "عبد الكريم بوعزة" أن الانقسام السياسي يشير إلى تجزؤ المجتمع السياسي إلى مجموعات أو تيارات متباعدة تختلف في الرؤى والمصالح السياسية. وقد يظهر هذا الانقسام في الانتخابات السياسية والحركات الاحتجاجية والصراعات السياسية.[3]

[1] Charles Taylor, "The Politics of Recognition," 1992. P 81.
[2] Robert A. Dahl, "Democracy \and its Critics," 1989. P 36.
[3] عبدالكريم بوعزة، الانقسام السياسي وتحولات الجماعة السياسية في المغرب. قطر: مجلة دراسات سياسية عربية، العدد 74، 2013م، ص7.

تشير هذه التعريفات المقدمة من علماء علم الاجتماع العرب إلى التباين في الآراء والمواقف السياسية بين الفئات والأفراد في المجتمع، وتأثير ذلك على العلاقات السياسية والتواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: الانقسام السياسي خلال المراحل التاريخية المختلفة.

قدم العديد من المفكرين خلال الفترات الزمنية المختلفة أفكارهم حول موضوع الانقسام السياسي كل حسب تصوره والمدرسة الفكرية التي يتبعها، وعليه فإنه لفهم شامل لحيثيات المصطلح سنتناول هذا المطلب من خلال الآتي:

أولًا: الانقسام السياسي عند مفكري العصور القديمة:

1. الانقسام السياسي بحسب أرسطو:

لأرسطو، الفيلسوف اليوناني القديم، العديد من الأفكار والآراء حول الانقسام السياسي، ويعد كتابه "السياسة" (بوليتيكا) أحد أهم أعماله في هذا السياق. يعتبر أرسطو أن الانقسام السياسي هو شيء طبيعي وحتمي في المجتمعات البشرية. ويعتقد أن البشر ينحدرون من الطبيعة الاجتماعية ويعيشون في مجتمعات، مما يؤدي إلى حدوث اختلافات وتنافس بين الأفراد والمجموعات.

يرى أرسطو أن الانقسام السياسي ينشأ بسبب اختلافات الاهتمامات والمصالح والقيم بين الأفراد والمجموعات. ويمكن أن يتم التمييز بين الأطراف المختلفة من خلال انتمائها لأفكار سياسية وفلسفات مختلفة.

يؤكد أرسطو على ضرورة تحقيق التوافق والتوازن بين الأطراف المختلفة في المجتمع، حيث يشير إلى أن الانقسام السياسي قد يؤدي إلى الفوضى والصراع إذا لم يتم التوصل إلى توافق وتعاون بين الأطراف المتنافسة.

كما يؤمن أرسطو بأن وجود نظام قانوني ودستور يعمل على تنظيم العلاقات السياسية وحل النزاعات المحتملة بين الأطراف المختلفة. ويعتقد أن القوانين المنصفة والدستور يمكن أن يسهما في تقليل الانقسام السياسي وتعزيز الاستقرار.[1]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الآراء هي ملخص للأفكار التي وردت في كتاب "السياسة" لأرسطو، وتعكس نظرته الفلسفية إلى الانقسام السياسي.

2. الانقسام السياسي بحسب أفلاطون:

[1] أرسطو طالسين، كتاب السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، بيروت: منشورات الجمل، الطبعة الأولى، 2009م.

أفلاطون (427-347 قبل الميلاد)، الفيلسوف اليوناني القديم، قدم مفهومًا مميزًا عن الانقسام السياسي في أعماله، وخاصة في كتابه "الجمهورية". في هذا الكتاب، يقوم بتصوير مدينة مثالية (المدينة الفلسفية) ويطرح فكرة الانقسام السياسي على أساس الطبقات الاجتماعية. وفقًا لأفلاطون، تتألف المدينة من ثلاث طبقات رئيسية.

الطبقة الأولى هي طبقة الحكمة، التي تضم الفلاسفة والحاكمين. يُرمز أفراد هذه الطبقة إلى الحكمة والمعرفة، ويتولون مهمة إدارة المدينة واتخاذ القرارات الصائبة.

الطبقة الثانية هي طبقة الشجاعة، التي تتكون من الجنود وأفراد الدفاع. مهمة هذه الطبقة هي حماية المدينة وتنفيذ أوامر الحاكمين.

أما الطبقة الثالثة فهي طبقة الشهوة، التي تشكل العدد الأكبر من السكان. يتولى أفراد هذه الطبقة العمل اليومي والإنتاج الاقتصادي في المدينة.

في هذا النظام، يؤمن أفلاطون بأن الانقسام السياسي ينشأ عندما يتجاوز أفراد الطبقات الأدنى دورهم المحدود ويسعون للتدخل في الشؤون السياسية والحكم. يعتقد أن الفلاسفة هم الأجدر بولاية الأمور بناءً على معرفتهم الفلسفية والحكمية، بينما يقوم الجنود بتنفيذ القرارات وحماية المدينة.

تُظهر رؤية أفلاطون كيفية تعامل المجتمع مع الانقسام السياسي من خلال تنظيمه في طبقات، حيث يُعتبر كل طبقة لها دور محدد يسهم في تحقيق العدالة والاستقرار في المدينة.[1]

ويجب ملاحظة أن فلسفة أفلاطون تتضمن أفكارًا أخرى، ومفاهيم معقدة بخصوص العدالة والفضيلة والفلسفة السياسية بشكل عام.

ثانيًا: الانقسام السياسي عند ابن خلدون:

ابن خلدون، واسمه عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، هو عالم اجتماع ومؤرخ عربي من القرن الرابع عشر. قدم نظرية شاملة في كتابه "المقدمة" (المعروف أيضًا بـ مقدمة ابن خلدون)، والتي تعد أحد أهم الأعمال في مجال علم الاجتماع وعلم الاقتصاد في تلك الفترة.

في "المقدمة"، يشرح ابن خلدون مفهوم الانقسام أو الفتنة في المجتمعات البشرية. وقد ركز على العوامل الاجتماعية والثقافية، إضافة إلى العوامل السياسية التي تؤدي إلى حدوث الانقسام، والانهيار في المجتمعات.

[1] افلاطون، المحاولة الكاملة، المجلد الأول الجمهورية، ترجمه شوقي داوود تمراز، لبنان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1994م، ص 20.

وفقًا لابن خلدون، يبدأ المجتمع بالتكون والاندماج والتضامن، ويتحقق التقدم والازدهار في هذه المرحلة. ومع مرور الوقت، تنشأ طبقات اجتماعية جديدة ويزداد التنافس على الموارد والسلطة، حيث يؤدي هذا التنافس إلى الانقسام والصراع في المجتمع.

وبحسب ابن خلدون، يصبح الانقسام سببًا لضعف المجتمع وتراجعه، وينتج عن الانقسام تفكك الروابط الاجتماعية والتضامن، ويتمزق النسيج الاجتماعي، وينحل النظام السياسي، ويؤدي هذا الانهيار إلى اندثار المجتمع وظهور مجتمع جديد يبدأ في دورة جديدة.[1]

باختصار، فإن مفهوم الانقسام عند ابن خلدون يشير إلى التحولات الاجتماعية والسياسية التي تحدث في المجتمعات بمرور الوقت، ويعزو ذلك الانقسام إلى التنافس على الموارد والسلطة، ما يؤدي في النهاية إلى انهيار المجتمع وظهور مجتمع جديد.

ثالثًا: الانقسام السياسي عند مفكري العصر الحديث:

1. الانقسام السياسي بحسب جون لوك:

جون لوك (1632-1704)، فيلسوف العصر الحديث والسياسي الإنجليزي، قدم مفهومًا مهمًا عن الانقسام السياسي في أعماله، خاصة في كتابه "مقالة حول الحكومة المدنية". تطرق لوك إلى العديد من القضايا السياسية، مقدمًا رؤيته للعلاقة بين الحكومة والشعب والانقسام السياسي.

أكد لوك على أهمية حقوق الفرد وحريته الشخصية، مثل حق الملكية وحقوق التجارة والحريات الأساسية. اعتبر أن الحكومة يجب أن تحمي هذه الحقوق ولا تنتهكها، مما يبرز أهمية حماية الحقوق الفردية كأساس لاستقرار المجتمع.

رأى لوك أن الحكومة مبنية على العقد الاجتماعي بين الحاكم والشعب. وفقًا له، يتعاقد الأفراد لتشكيل حكومة لحماية حقوقهم الطبيعية والحفاظ على النظام والأمن. يُعتبر هذا العقد أساس العلاقة بين الأفراد والحكومة، حيث يُفترض أن تعمل الحكومة لمصلحة الشعب.

أشار لوك أيضًا إلى أن الانقسام السلطوي يحدث عندما تنتهك الحكومة العقد الاجتماعي وتسعى لمصالحها الخاصة على حساب حقوق الأفراد. في مثل هذه الحالات، يكون للشعب الحق في الاحتجاج والمقاومة واستبدال الحكومة.[2]

[1] عبد الله درويش، "مقدمة ابن خلدون". سوريا : دار يعرب للنشر، 2004م، ص 40.
[2] جون لوك، "كتاب الحكومة المدنية"، ترجمه محمود شوقي، مصر: مطابع شركة الاعلانات الشرقية،1981م، ص 6-8.

باختصار، فإن رؤية لوك للانقسام السياسي ترتكز على حقوق الفرد والحريات الشخصية والعقد الاجتماعي بين الحكومة والشعب، ويعتبر الانقسام السلطوي انتهاكًا لهذا العقد ويتطلب استجابة من الشعب للحفاظ على حقوقهم وحرياتهم.

2. الانقسام السياسي بحسب جان جاك روسو:

جان جاك روسو (1712-1778)، الفيلسوف الفرنسي الشهير، قدم رؤية مميزة للانقسام السياسي في أعماله، خصوصًا في كتابه "العقد الاجتماعي."

يروي روسو أن الإنسان في حالته الطبيعية هو حر ومستقل، ولكنه يعيش في حالة عدم استقرار وانقسام بسبب الرغبات الشخصية والصراعات الذاتية.

يقترح روسو فكرة العقد الاجتماعي كآلية للتغلب على الانقسام السياسي. حيث يتعاقد الأفراد مع بعضهم البعض لتشكيل مجتمع مدني يتمتع بالحرية والمساواة، ويتخلون عن بعض حقوقهم الطبيعية لمصلحة الصالح العام.

يعتبر روسو أن الشعب هو المصدر الحقيقي للسلطة السياسية، وأن الحكومة يجب أن تكون ممثلة لإرادة الشعب وتعمل لصالحه. ينبغي أن يكون هناك توازن بين الحكومة والشعب، وإذا انحرفت الحكومة عن هذا التوازن، يصبح للشعب الحق في التمرد والثورة.

يؤكد روسو على أهمية حرية الفرد ومساواته مع الآخرين في المجتمع. ويشير إلى أن الانقسام السياسي يحدث عندما تتعرض حرية الأفراد وحقوقهم للانتهاك، وعندما ينشأ تفاوت كبير بين الأفراد.[1]

باختصار، فإن رؤية روسو للانقسام السياسي ترتكز على العقد الاجتماعي ودور الشعب السيادي في تشكيل الحكومة، ويعتبر حرية الفرد والمساواة أساسًا لتحقيق الاستقرار السياسي، وينبغي أن تكون الحكومة مسؤولة أمام الشعب وتعمل لصالحه.

المبحث الثاني: الانقسام السياسي الليبي دراسة في التطور والأسباب .

في خضم الأحداث التي تشهدها ليبيا، يأتي هذا المبحث ليضيء الأسباب والدوافع وراء الانقسام الليبي الذي يعصف بالبلاد. وسنسعى في هذا الفصل إلى تحليل العوامل المتعددة التي أدت إلى هذا الوضع، مستعرضين الخلفيات التاريخية، الاجتماعية، والاقتصادية التي شكلت السياق الذي نشأ فيه

[1] جان جاك روسو، كتاب العقد الاجتماعي، ترجمه عادل زعيتر، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012م، ص 37- 39.

الانقسام. كما سننظر في الأبعاد الإقليمية والدولية التي أثرت على الواقع الليبي، وكيف أسهمت في تعقيد الصراعات الداخلية. سيتم التطرق أيضًا إلى الدور الذي لعبته الأطراف الفاعلة في الداخل الليبي وتأثيرها على مسار الأحداث. إن هذا المبحث سيكون محاولة لفهم أعمق للمسببات الرئيسية التي أسهمت في تطور الوضع ووصوله إلى ما هو عليه.

المطلب الأول: مراحل الانقسام السياسي الليبي:

منذ تأسيس الدولة الليبية مرت ليبيا بمراحل متعددة من الانقسام السياسي. ولكن تفاقمت هذه الانقسامات بعد عام 2011م، وتطورت إلى نزاعات مسلحة وتحديات سياسية تستمر حتى يومنا هذا.

من المهم أن نشير إلى أن الانقسام السياسي في ليبيا ليس مجرد انقسام بين حكومتين ومؤسستين سياسيتين، بل يتضمن أيضًا تداخلًا معقدًا للتحالفات القبلية، والعرقية، والإقليمية والدولية، وتعمل هذه العوامل المتعددة على تعقيد الأزمة الليبية، وتجعل تحقيق السلام والاستقرار أمرًا صعبًا.

بالإضافة إلى ذلك، يتدخل عدد من اللاعبين الدوليين في الأزمة الليبية، بما في ذلك (الأمم المتحدة، ولاتحاد الأوروبي ،والاتحاد الأفريقي، والولايات المتحدة)، وتتولى هذه الجهات الدولية جهود التوسط والوساطة والدبلوماسية للتوصل إلى حل سياسي شامل والعمل على تحقيق السلام في ليبيا.

أولًا: بوادر الانقسام السياسي في المرحلة الأولى (2011-2014):

في أعقاب إنهاء الثورة في ليبيا وبعد إصدار المجلس الوطني الانتقالي الإعلان الدستوري في مدينة بنغازي في الثالث من أغسطس 2011م، وهو الذي يعتبر دستورًا مؤقتًا للبلاد تعمل من خلاله مؤسسات الدولة إلى حين إصدار دستور دائم حيث احتوى الإعلان الدستوري على سبع وثلاثين مادة، وحدد فيها العاصمة وهي طرابلس وتشكيل حكومة انتقالية خلال ثلاثين يومًا، كما يعد المجلس الوطني الانتقالي كأعلى سلطة حاكمة في الدولة، ويعين الحكومة لتسيير البلاد، وأن المدة الانتقالية إلى انتخابات المؤتمر الوطني لا تتجاوز (240) يومًا من إعلان السيطرة الكاملة على أرجاء البلاد، وخلال التسعين يومًا الأولى يعمل المجلس الوطني الانتقالي على التالي:

1) إعداد قانون ينظم انتخابات المؤتمر الوطني العام.
2) تسمية رئيس واعضاء المفوضية العليا للانتخابات.
3) أن يدعو المجلس إلى انتخابات المؤتمر الوطني العام.[1]

[1] محمود الغتمي، جهود الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الداخلية دراسة حالة الأزمة الليبية 2011-2019م، أكاديمية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، 2020م، ص 91.

في يوم 7 يوليو 2012م تم إجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام، حيث كان بمثابة الجسم التشريعي للبلاد والذي تكون أول الأوليات لديه هو انتخاب هيئة لصياغة مشروع دستور وطرحه للاستفتاء، وإجراء انتخابات عامة، وهو الأمر الذي لم يكتمل إلى غاية الوقت الحالي.[1]

رغم الآمال التي علّقت على هذه المرحلة، بدأت ملامح الانقسام السياسي تتشكّل مبكرًا داخل المؤتمر الوطني العام نفسه، بسبب الاستقطاب الأيديولوجي، والتجاذبات بين التيارات الإسلامية والليبرالية، والانقسامات الجهوية، ما أثّر على فعالية المؤتمر في أداء دوره .وبسبب فشل المؤتمر في إنجاز الدستور خلال مدته القانونية، بدأ الضغط الشعبي والسياسي يتصاعد، مما دفع بالمؤتمر إلى إجراء تعديلات دستورية لتجاوز المأزق. أحد أبرز هذه التعديلات كان ما يُعرف بـ"مقترح فبراير"، والذي صدر عنه التعديل الدستوري السابع بتاريخ 11 مارس 2014.[2] نص هذا التعديل على تعديل المادة (30) من الإعلان الدستوري، حيث أُضيفت الفقرة (11)، والتي نصت على :

"يعمل بمقترح فبراير على أن يقوم مجلس النواب المنتخب بحسم مسألة انتخاب الرئيس المؤقت بنظام انتخاب مباشر أو غير مباشر خلال مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يومًا من عقد أول جلسة له."

لكن هذه الفقرة أثارت جدلًا قانونيًا واسعًا، حيث اعتبر البعض أن المؤتمر تجاوز صلاحياته، وأقر تعديلاً دستوريًا دون التزام بالنصاب القانوني .وبالفعل، تقدّم كل من عبد الرؤوف علي المناعي، عضو بمجلس النواب، و"خالد المشري"، عضو بالمؤتمر الوطني العام، بطعن دستوري أمام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، في الطعن رقم 17 لسنة 61 قضائية، مطالبين بإبطال التعديل .في 6 نوفمبر 2014، أصدرت المحكمة حكمها الشهير، وقضت بـعدم دستورية الفقرة (11) من المادة (30)، بناءً على أن التعديل تم بموافقة 121 عضواً فقط من أصل 186، في حين أن المادة (36) من الإعلان الدستوري تشترط أغلبية ثلثي الأعضاء (124 صوتًا) لإجراء أي تعديل دستوري .أن اعتماد هذا التعديل أدّى إلى تغييرات جوهرية في شكل الدولة ونظام الحكم، ما يتطلب إجراءات أشد صرامة، وهو ما لم يتحقق .الحكم لم يقتصر أثره على الجانب القانوني فقط، بل كان له تبعات سياسية مباشرة، حيث فتح الباب أمام أزمة شرعية حول مجلس النواب المنتخب في طبرق، الذي تأسس استنادًا إلى الفقرة المطعون فيها .وفي ذات اليوم، أصدرت المحكمة العليا حكمًا آخر بـعدم شرعية مجلس النواب المنعقد في طبرق، وهو ما أعاد الاعتراف بالمؤتمر الوطني العام كجسم تشريعي وحيد، وأدخل البلاد في حالة انقسام مؤسسي رسمي بين : المؤتمر الوطني العام في طرابلس المدعوم من حكومة الإنقاذ آنذاك، ومجلس النواب في طبرق المدعوم من حكومة عبد الله الثني لاحقًا .وبذلك، شكّل هذا الحكم نقطة تحول محورية في تاريخ ليبيا الحديث، حيث

[1] الإعلان الدستوري، المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، طرابلس: منشورات الشورى، 2011م، ص 12-14.
[2] محمود الغتمي، مرجع سبق ذكره، ص 92-93.

أضفى طابعًا قانونيًا على الانقسام السياسي، وأصبح القضاء الدستوري لاعبًا أساسيًا في مشهد النزاع المؤسسي، وما زالت تبعات ذلك الحكم حاضرة في النقاش الأكاديمي والسياسي حتى اليوم.[1]

ثانيًا: مرحلة اتفاق الصخيرات وما نتج عنها (2014-2018) :

بعد فشل وساطة الأمم المتحدة في الوصول إلى حل لحالة الانقسام واستقالة مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا "طارق ديمتري" في 11 أغسطس 2014م، وتعيين الأسباني برناردينو ليون في شهر سبتمبر 2014م، تم إجراء محادثات مضنية من قبل البعثة استمرت لقرابة عشرين شهرًا، انبثق عنها (اتفاق الصخيرات المغربية) في محاولة لإنهاء حالة الانقسام السياسي الليبي وإيقاف المواجهات العسكرية بين الأطراف المتصارعة، وتم الإعلان عن تشكيل مجلس رئاسة وزراء لحكومة الوفاق الوطني المتكون من تسعة أعضاء، رئيس وخمسة نواب وثلاثة وزراء دولة، وأسندت إليه مهمة تسمية بقية أعضاء الحكومة من خلال التشاور مع أعضاء لجنة الحوار السياسي الليبي خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يومًا من تاريخ التوقيع على وثيقة الاتفاق.[2]

ين توقيع اتفاق الصخيرات وحتى 4 أبريل 2019، اتسم المشهد السياسي في ليبيا بتداخل عدة متغيرات على الأصعدة السياسية والعسكرية، إذ لم تقتصر الانقسامات على خلافات سياسية فحسب، بل شهدت البلاد نزاعات مسلحة متواصلة تركت بصمة عميقة على مسار التحول الوطني. ومن خلال هذه الفترة، تجسدت عدة ملامح رئيسية للإشكالية الليبية تتمثل في الانقسام السياسي التدريجي وتفاقم النزاعات المسلحة، مما أثر على قدرة الدولة على إرساء آليات حكم موحدة ومستقرة.

من الناحية السياسية، كان اتفاق الصخيرات بمثابة محاولة لتجسير الفجوات بين الأطراف المختلفة عبر صياغة رؤية مشتركة للانتقال السياسي والوحدة الوطنية. إلا أن التفسيرات المتباينة لبنود الاتفاق وآليات تطبيقه أدت إلى ظهور انقسامات حادة بين القوى الداعية لاستكمال مسار الإصلاح والوحدة وبين الفصائل التي رأتها وسيلة لفرض نموذج سياسي يتماشى مع مصالحها الخاصة[3]. وفي هذا السياق، اندلعت مسارات نزاع مسلحة لاحقًا، حيث تجسدت هذه الخلافات في مواجهات على الأرض أثرت على البنى المؤسسية للدولة، مما أدى إلى تفتت السلطة وتداخل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في ظل غياب إطار دستوري شامل.

---

[1] محمود الغتمي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2] رجب العاتي،عصام أبو حجر، واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي، ليبيا: المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القاره بوللي، المجلد الأول، العدد 2، 2020م، ص127.

[3] نور الدين بن عمار، اتفاق الصخيرات والتحولات السياسية في ليبيا: آفاق وآثار، مجلة الدراسات الشرق أوسطية، المجلد 14، العدد 1، 2016م، ص 34– 56.

على الصعيد العسكري، تميزت النزاعات المسلحة خلال هذه الفترة بعدة ملامح بارزة. فقد شُيدت قنوات للصراع العنيف بين مجموعات مسلحة مختلفة، استُخدمت فيها الوسائل العسكرية لتنفيذ مطالب سياسية متباينة، ما أدى إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار. وكانت الاشتباكات المسلحة تعكس سعي بعض الأطراف لاستغلال الفجوة القانونية والمؤسسية لتأمين مواقع نفوذ استراتيجية في مناطق عدة، مما أسهم في تعزيز الانقسامات السياسية وعرقل مسار الوحدة الوطنية، وقد أدت هذه المواجهات إلى خلق بيئة تشهد تفكك الهياكل الحكومية وضعف قدرة الدولة على تنظيم فعاليات انتخابية أو تنفيذ إصلاحات مؤسسية شاملة.

كما أن التدخلات الإقليمية والدولية كان لها دور مؤثر في تأجيج وتعميم النزاعات المسلحة والسياسية؛ إذ سعت بعض القوى الخارجية إلى دعم فصائل معينة بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، بينما حاولت جهات أخرى فرض مبادرات دبلوماسية متعددة الأطراف للتوسط في حل الأزمة. هذا التداخل بين الدعم العسكري الخارجي والموارد الداخلية ساهم في استمرارية الصراعات المسلحة، مما خلّف صدمة على النظام السياسي، وأعاق الجهود الرامية لتوحيد قوى الدولة الليبية ، وقد أدت هذه التدخلات إلى ترسيم خطوط عميقة للانقسام، بحيث أصبح لكل طرف طلبات ومطالب تفرض إعادة هيكلة فكرية ومؤسسية متجددة للتغلب على حالة الفوضى.

من حيث البعد المؤسسي، ساهمت النزاعات المسلحة في تفتيت البنى الحكومية وتداخل السلطات، فوجدت الأجهزة التنفيذية والتشريعية نفسها تعمل في بيئة تفتقر إلى التنسيق والترابط الكافيين، مما انعكس سلبًا على قدرة الدولة على تطبيق سيادة القانون وإرساء مؤسسات ديمقراطية شاملة. وقد تبين من ذلك أن الأزمة لم تكن مجرد نزاع على السلطة أو خلاف حول نموذج الحكم، بل كانت معركة شاملة حول إعادة تشكيل هوية الدولة وإرثها السياسي، مما استدعى تدخلات إصلاحية شاملة ترتكز على الحوار الوطني وتحديث الإطار الدستوري.[1]

وباختصار، تُظهر الفترة الممتدة من توقيع اتفاق الصخيرات وحتى 4 أبريل 2019 حالة معقدة تداخلت فيها النزاعات السياسية والنزاعات المسلحة، حيث انعكست الخلافات الداخلية على تفكك السلطة وحدوث مواجهات عنيفة ساهمت في تعميق الانقسامات. وقد زادت التدخلات الخارجية من تعقيد المشهد، مما استدعى جهوداً مضاعفة نحو تبني آليات إصلاحية شاملة ترتكز على الحوار الوطني وتحديث المؤسسات والقوانين، لضمان وحدة وطنية حقيقية وتحقيق انتقال سياسي سلمي ومستدام.

ثالثًا: مرحلة ما بعد 4 أبريل (2019-2024):

[1] فاضل الرسول، مراحل التحول السياسي في ليبيا: من اتفاق الصخيرات إلى الأزمة 2019، مجلة العلوم السياسية، المجلد 20، العدد 3، 2019م، ص 123– 145.

منذ اندلاع الهجوم العسكري على العاصمة طرابلس في 4 أبريل 2019، دخلت ليبيا مرحلة جديدة من التصعيد السياسي والعسكري عمّقت من حالة الانقسام وأطالت أمد الأزمة، حيث أطلق خليفة حفتر قائد ما يُعرف بـ"القيادة العامة للقوات المسلحة" عملية عسكرية تحت مسمى "الفتح المبين" بعد حملة سابقة في الجنوب الليبي في يناير من ذات العام، سيطر من خلالها على مناطق واسعة من الجنوب والشرق، مما مهّد له التوجه نحو العاصمة في محاولة لبسط السيطرة على مفاصل الدولة ومؤسساتها المركزية. وقد أدى هذا التصعيد إلى تحالف غير مسبوق بين قوات مدينة مصراتة والزنتان، التي كانت بالأمس القريب متصارعة، حيث اجتمعت صفوفها ضد ما اعتبرته تهديداً لمسار الدولة المدنية، كما انضمت إلى هذا التحالف تشكيلات مسلحة من مدن الزاوية وزليتن وزوارة ومجموعات أمازيغية من جبل نفوسة، لتتشكل بذلك جبهة صد قوية حالت دون تحقيق الحسم العسكري لصالح قوات "حفتر".[1]

تزامن هذا الوضع الداخلي المتوتر مع انخراط إقليمي ودولي متزايد في النزاع، حيث وقّعت حكومة الوفاق الوطني اتفاقية أمنية واقتصادية مع تركيا في أواخر 2019، ما مهد لتدخل عسكري تركي مباشر دعم قوات حكومة الوفاق في صد الهجوم على طرابلس. وفي المقابل، أعلنت مصر أنها مستعدة للتدخل عسكرياً في ليبيا بعد تفويض من مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق، الأمر الذي عمّق الانقسام السياسي والعسكري ورسّخ وجود جبهتين متصارعتين كلٌّ منها يحظى بدعم إقليمي واضح.

استمرت المواجهات حتى 23 أكتوبر 2020، حين تم التوصل إلى اتفاق وقف دائم لإطلاق النار في جنيف برعاية الأمم المتحدة، وهو ما شكل منعطفاً مهماً في مسار النزاع، حيث مهّد الاتفاق لبدء عملية حوار سياسي موسعة. وفي 5 فبراير 2021، انتخب المشاركون في ملتقى الحوار السياسي الليبي، الذي انعقد برعاية أممية، "عبدالحميد محمد الدبيبة" رئيساً لحكومة الوحدة الوطنية، ومجلساً رئاسياً ثلاثياً، على أن تكون مهمتهم الأساسية قيادة البلاد نحو انتخابات وطنية شاملة في ديسمبر 2021.[2]

غير أن هذا المسار السياسي سرعان ما تعرقل بسبب خلافات جوهرية بين المؤسسات الليبية، لاسيما بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، حيث لم يتم التوافق على القوانين الانتخابية ولا على شروط الترشح، ما أدى إلى إلغاء الانتخابات في موعدها المقرر. وقد شكّل هذا الفشل السياسي منعطفاً حاداً في مسار الأزمة، إذ عاد الانقسام المؤسسي ليظهر من جديد بشكل أكثر وضوحاً، وتحوّلت حكومة الوحدة الوطنية بقيادة "الدبيبة" إلى حكومة تصريف أعمال بعد أن سحب مجلس النواب الثقة منها، وعيّن حكومة موازية برئاسة "فتحي باشاغا"، وهو ما زاد من حالة الاستقطاب السياسي والمؤسسي، خاصة مع رفض الدبيبة تسليم السلطة إلا لحكومة منتخبة.

---

[1] قناة الجزيرة، حرب حفتر علي طرابلس - هكذا تطور المشهد من ثورة فبراير، 2019. https://www.aljazeera.net/amp/politics/2019/4/12/، تمت زيارته 2023/12/23، الساعة 10:00ص.

[2] قناة BBC العربية، الحرب في ليبيا ماهي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها،2020م، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475.amp ، تمت زيارته 2023/12/27، الساعة 05:00م.

هذا التعقيد السياسي، الناتج عن فشل إجراء الانتخابات، كشف عن عمق الانقسامات البنيوية في الدولة الليبية، حيث انقسمت السلطة التنفيذية، وتنازعت الحكومتان في الشرق والغرب على الشرعية والمشروعية، وسط غياب واضح لسلطة قضائية موحدة قادرة على حسم النزاعات، وهو ما انعكس سلباً على الاستقرار الأمني والاقتصادي للبلاد، وأفشل محاولات التوحيد العسكري والمؤسسي التي بُذلت خلال تلك الفترة.

تزامناً مع هذا التعقيد الداخلي، استمرت التدخلات الإقليمية والدولية في رسم معالم الصراع، حيث دعمت بعض الدول استمرار الانقسام لتحقيق مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية، في حين دعت أطراف دولية أخرى إلى العودة لمسار الحوار والانتخابات. وعلى الرغم من الجهود الأممية المتواصلة، بما في ذلك محاولات مبعوث الأمم المتحدة "عبدالله باتيلي" لإنهاء الأزمة عبر اقتراح خارطة طريق جديدة تفضي إلى انتخابات، إلا أن الانقسام لا يزال قائماً حتى عام 2024، دون مؤشرات قوية على إمكانية تحقيق اختراق حقيقي في جدار الأزمة.[1]

وهكذا، يمكن القول إن المرحلة الممتدة من أبريل 2019 حتى عام 2024 قد شهدت تحولات معقدة على المستويين العسكري والسياسي، حيث تداخلت العوامل الداخلية مع التدخلات الخارجية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الليبية، وأبقى على حالة الجمود السياسي والانقسام المؤسسي، وهو ما يُحتّم ضرورة إعادة بناء الثقة بين الأطراف الليبية، واعتماد عملية سياسية شاملة تستند إلى توافق وطني حقيقي، وإلى دعم إقليمي ودولي يهدف فعلاً إلى تحقيق الاستقرار، وليس إلى تعميق الاستقطاب.

المطلب الثاني: الأسباب الداخلية لحالة الانقسام السياسي الليبي:

في المقام الأول، تلعب الانقسامات القبلية والجهوية دورًا محوريًا في تشكيل المشهد السياسي في ليبيا، فقد تبنت بعض القبائل والمناطق مواقف سياسية متباينة، ما أدى إلى تحالفات وصراعات مسلحة بينها، وهذه الخلافات القبلية والجهوية تعود جذورها إلى فترات طويلة من التهميش والإقصاء السياسي لبعض المناطق على حساب أخرى خلال حكم نظام القذافي.

كما أن الخلافات الإيديولوجية والسياسية بين القوى السياسية المختلفة أسهمت بشكل كبير في تعميق الانقسام، فقد سعت هذه القوى للسيطرة على مراكز القرار والموارد الاقتصادية الهامة كالنفط والغاز، ما أفرز صراعات عنيفة بينها، وفي ظل غياب مؤسسات الدولة الوطنية القوية استطاعت هذه القوى السياسية المتنافسة استغلال الفراغ السياسي والأمني لتعزيز نفوذها ومصالحها الخاصة.

[1] قناة فرنسا 24، مبعوث الأمم المتحدة إلي ليبيا يحذر من أزمة جديدة بشأن قوانين الانتخابات،2023، https://www.france24.com/ar ، تمت زيارته 2024/01/06، الساعة 01:00م.

بالتالي يمكن القول إن الدوافع الداخلية للانقسام السياسي في ليبيا تكمن في طبيعة المجتمع الليبي المتشظي، إضافة إلى الصراعات القبلية والجهوية، والخلافات الإيديولوجية والسياسية بين القوى المتنافسة على السلطة والثروة، وهذه العوامل الداخلية تفاعلت وتعاضدت لإنتاج حالة الانقسام السياسي المستمرة في البلاد.

أولًا: القبيلة ودورها في الانقسام السياسي الليبي.

تُعد القبيلة عنصرًا أساسيًا في التركيبة الاجتماعية والسياسية في ليبيا، حيث تلعب دورًا حيويًا في تشكيل الهوية الوطنية وتوزيع السلطة، فمنذ القدم كانت القبائل تشكل نسيج المجتمع الليبي، ومع الأحداث السياسية المعقدة التي شهدتها البلاد أصبح تأثيرها أكثر وضوحًا.

تتكون ليبيا من مجموعة من القبائل المتنوعة، التي تختلف في الحجم والنفوذ. ومن أبرزها قبيلة "القذاذفة" التي تعد من القبائل الكبيرة في منطقة "سرت"، ولها مكانة بارزة في النظام السابق. كما تُعرف قبيلة "المقارحة" و"أولاد سليمان"، بتواجدها في الجنوب، و تعيش قبيلة "التبو" في المنطقة الحدودية. أما قبيلة "الزنتان" فتعد من القبائل الرئيسية في غرب ليبيا، وقد كانت لها ميليشيات خلال الثورة، إضافة إلى العديد من القبائل الكبيرة المؤثرة في المنطقة الشرقية، كقبيلة "العبيدات"، وقبيلة "العواقير".[1]

هذا وتلعب القبيلة دورًا كبيرًا في تشكيل الهوية الوطنية، حيث يفضل الكثير من الليبيين الانتماء إلى قبائلهم، ما يؤثر على التفاعلات السياسية، حيث تعد القبيلة مصدراً للولاء والثقة. خلال الفترات الانتقالية، استخدمت القبائل كقوة ضغط لدعم أو معارضة الحكومات، فقد دعمت قبائل معينة الثورة ضد نظام "معمر القذافي"، ما أسهم في تغيير موازين القوى في البلاد، وغالبًا ما تسعى القبائل إلى تحقيق مصالحها من خلال تشكيل تحالفات مع القوى السياسية، ما يؤثر على توزيع السلطة في الحكومة، ويمكن أن يشكل هذا تحديًا لبناء الدولة الحديثة التي تعتمد على المؤسسات بدلاً من الولاءات القبلية.[2]

في ظل غياب المؤسسات الأمنية الفاعلة، تلجأ القبائل إلى تشكيل ميليشيات لحماية مناطقها. بينما قد يسهم هذا في تحقيق نوع من الاستقرار المحلي، إلا أنه يؤدي أيضًا إلى تعقيد المشهد الأمني الوطني، حيث تتنافس هذه الميليشيات مع الحكومة، كما تواجه القبائل تحديات عديدة، منها النزاعات بين القبائل المختلفة التي قد تؤدي إلى تفشي العنف وتفكيك النسيج الاجتماعي، بالإضافة إلى تحديات الدولة الحديثة، حيث قد تتعارض الولاءات القبلية مع جهود تعزيز الحكم الرشيد.[3]

---

[1] مصطفى التير، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا المهمة العصيّة لبنان: منتدى المعارف، 2013م، ص 65.
[2] علي حنفي، مرجع سبق ذكره ،ص 20.
[3] محمد الشيخ، إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 68،2014م، ص 61.

في المجمل، تعد القبيلة عنصرًا محوريًا في النظام السياسي الليبي، فتؤثر في الهوية، والولاءات، وتوزيع السلطة، ولفهم الديناميكيات السياسية في ليبيا من الضروري دراسة الدور المعقد الذي تلعبه القبائل في تشكيل المشهد الاجتماعي والسياسي.

ثانيًا: انتشار النزعات المسلحة و فشل المرحلة الانتقالية.

انطلقت ثورة 17 فبراير من خلال مظاهرات تطالب بحقوق الإنسان والحريات السياسية، فضلاً عن الإصلاحات الدستورية ومكافحة الفساد. ومع مرور الوقت تطورت مطالب المتظاهرين لتصل إلى الإطاحة بنظام الرئيس "معمر القذافي". في المقابل، تطور الوضع إلى استخدام القوة لقمع هذه الاحتجاجات، حيث اعتبر المحتجين أشخاصا خارجين عن القانون، واستجابةً لهذا القمع اختار ما يُعرف بـ"الثوار" أيضًا اللجوء إلى العنف، ما أدى إلى تصاعد الأحداث بشكل دراماتيكي. كما أسهمت الطبيعة القبلية وانتشار الأسلحة بشكل كبير في ظهور الجماعات والتشكيلات المسلحة، ما زاد من تعقيد الوضع الأمني والسياسي في البلاد.[1]

تفاقم الصراع الأهلي في ليبيا نتيجة لتزايد التدخلات الدولية، التي بدأت عبر قرار مجلس الأمن استنادًا إلى مبدأ مسؤولية الحماية، فتم إصدار القرار رقم 1973، الذي فرض منطقة حظر جوي على البلاد. واستخدمت طائرات حلف شمال الأطلسي لتنفيذ هذا الحظر، ما أسهم في إسقاط النظام الحاكم ومقتل الرئيس "معمر القذافي" في أكتوبر 2011م. كما مكن إسقاط النظام الثوار من الوصول إلى الأسلحة عن طريق الاستيلاء على المخازن المنتشرة، ما زاد من تعقيد الوضع الأمني في البلاد. [2]

وقد برزت الجماعات المسلحة بمختلف توجهاتها وتكويناتها كأحد أهم الفواعل غير الرسمية في المشهد الليبي، حيث لعبت دوراً مركزياً في ملء الفراغ الأمني والمؤسسي الذي خلفه انهيار الدولة. وقد تشكلت هذه الجماعات من خليط متنوع من الثوار السابقين، والمقاتلين المحليين، وشخصيات قبلية، وعناصر ذات انتماءات سياسية أو أيديولوجية مختلفة، ولم تكن جميعها ذات طابع ديني، بل ضمت جماعات مناطقية وجهوية وأخرى ذات مصالح اقتصادية محضة، استغلت ضعف مؤسسات الدولة الوليدة لتحقيق النفوذ والسيطرة على مواقع حيوية كالموانئ، والحقول النفطية، والمعابر الحدودية.

وسرعان ما تحولت هذه الجماعات المسلحة من فواعل ثورية إلى قوى أمر واقع، فرضت نفسها على الأرض وتحكمت في مفاصل القرار المحلي والوطني، إذ تداخلت أدوارها بين الوظائف الأمنية، والمهام السياسية، وأحياناً الاقتصادية، حيث انخرط العديد منها في أنشطة موازية كالتهريب والابتزاز والسيطرة على الموارد، مما ساهم في تعميق حالة الانقسام وإفشال محاولات بناء مؤسسات الدولة

[1] يوسف الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2013 م، ص 130.
[2] جواد الحمد، وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 79، 2017م، ص 43.

الحديثة. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت لإدماج بعضها في أجهزة الدولة عبر برامج "الدمج والتسريح"، إلا أن هذه المحاولات غالباً ما كانت شكلية، وأدت في كثير من الأحيان إلى تعزيز نفوذ تلك الجماعات من خلال منحها صفة رسمية دون إخضاعها الكامل للقيادة المركزية أو للمساءلة القانونية.

ترافق هذا الوضع مع غياب قوة أمنية وعسكرية موحدة، الأمر الذي فتح المجال أمام التنافس المسلح بين الجماعات المختلفة، كلٌّ حسب مصالحه وارتباطاته وتحالفاته. وقد عمّق هذا التشرذم العسكري من الانقسام السياسي، وكرّس واقعاً مؤسساتياً هشاً انقسمت فيه الدولة الليبية إلى سلطتين متنافستين في الشرق والغرب، تحتفظ كل منهما بعلاقات متفاوتة مع الجماعات المسلحة المنتشرة في مناطق سيطرتها، وتوظفها في صراعاتها الداخلية والإقليمية.

ومع تزايد التدخلات الدولية، أصبح لبعض هذه الجماعات امتدادات وتحالفات خارجية، وهو ما زاد من تعقيد الأزمة وأفشل مراراً جهود الوساطة الأممية، حيث كثيراً ما كانت تسوية النزاعات السياسية تصطدم بواقع أمني تسيطر عليه جماعات لا تخضع لسلطة مركزية، ولا تتقيد باتفاقات وقف إطلاق النار أو بمخرجات الحوار الوطني. وقد ظلت هذه الجماعات حتى اليوم تمثل تحدياً جوهرياً أمام بناء مؤسسات سيادية موحدة، الأمر الذي يؤكد أن حل الأزمة الليبية لا يمر فقط عبر توافقات سياسية عليا، بل يتطلب أيضاً معالجة جذرية لتركيبة الفاعلين المسلحين، وإدماجهم ضمن مشروع وطني جامع يستند إلى العدالة الانتقالية، وإصلاح القطاع الأمني، وإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية بما يكفل إنهاء حالة التعدد المسلح واستعادة سيادة الدولة.[1]

وفي ظل غياب توافق سياسي جامع، تشكلت تحالفات محلية وإقليمية بين فاعلين سياسيين وعسكريين وقبليين، يمكن تصنيفها بحسب تموضعها المؤسساتي والسياسي في تلك المرحلة. الطرف الأول تمثل في كتلة القوى المرتبطة بالمؤتمر الوطني العام، والتي دعمت وجود حكومة في طرابلس وتشكيلات مسلحة من مناطق الغرب الليبي، وارتبطت بمحاولة فرض سيطرتها على مؤسسات الدولة من العاصمة. أما الطرف الثاني فتمثل في كتلة أخرى من القوى السياسية والعسكرية التي انبثقت عن مجلس النواب المنتخب في 2014 والمنعقد في طبرق، والذي أفرز حكومة موازية في الشرق، وحظي بدعم من قيادة عسكرية تمركزت في بنغازي وامتدت سيطرتها لاحقاً إلى أجزاء واسعة من شرق وجنوب البلاد.

وبموازاة هذين التكتلين، ظهرت أطراف أخرى تمثل تهديداً عابراً للانقسام السياسي، وهي التنظيمات المسلحة غير النظامية ذات الطابع العنيف، التي استغلت هشاشة الدولة والانقسام الأمني لتفرض وجودها في مناطق مختلفة، ومن بينها تنظيم "داعش" ومجموعات أخرى اتخذت من مناطق مثل سرت ودرنة قواعد لنشاطها.

[1] خضرعطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010م، ص78 .

هذا التشظي في مراكز القوة والنفوذ أدى إلى انهيار مسار بناء الدولة، حيث لم تكن الصراعات تدور بين طرفين سياسيين واضحين، بل بين مجموعة من القوى التي تمتلك تشكيلات مسلحة وتسعى كل منها إلى تثبيت سلطتها على الأرض من خلال فرض السيطرة على مؤسسات الدولة، أو الموارد الاقتصادية، أو الجغرافيا الحيوية. وقد ترافق ذلك مع تدخلات إقليمية ودولية مباشرة وغير مباشرة، دعمت أطرافاً بعينها وساهمت في تأجيج النزاع، مما زاد من تعقيد المشهد ومنع الوصول إلى حل سياسي دائم.

ومع استمرار هذا الانقسام، أصبحت ليبيا ساحة لصراع متعدد المستويات، تداخل فيه البُعد السياسي مع العسكري، والمحلي مع الخارجي، مما أفضى إلى واقع مشلول سياسياً ومفتوح أمنياً على احتمالات العنف والتجاذب، وهو ما شكّل بيئة معقدة أمام جهود الوساطة الدولية لإعادة بناء الدولة وتوحيد مؤسساتها.[1]

كما أسهمت قنوات الإعلام في تعزيز الانقسام، واستخدمت لذلك الأوصاف، والنعوت المشحونة بالحقد والكراهية والتخوين، ولم يعرف الليبيون السياسة الحزبية، ولا الإجراءات الانتخابية، ولم يكن للقادة الجدد في الأحزاب الناشئة أي تجربة وخبرة في القدرة على قيادة الناس والبلاد في بناء الدولة، والتوافقات السياسية، ولهذا تطور الصراع إلى انقسام على أساس جغرافي بين الأقاليم الثلاثة، وعودة القبلية في ظل وجود حكومة مركزية في طرابلس ضعيفة، وبعيدة عن المناطق القبلية، وتفاعلاتها الداخلية. [2]

فكانت هناك جملة من العوامل التي أدت إلى زيادة حدة الانقسام في ليبيا :

1- الفراغ المؤسساتي: استند المجلس الوطني الانتقالي إلى شرعية الثورة في تدوين الإعلان الدستوري المؤقت، وهي نفس الشرعية التي استند عليها معمر القذافي في حين أن بناء الدولة المدنية يستند على الشرعية الدستورية لا الثورية، وقام المجلس الانتقالي بإصدار إعلان دستوري مؤقت، استجابة التطلعات الشعب في تحقيق الديمقراطية، ودولة المؤسسات.

تحظى المادة (30) من الإعلان الدستوري المؤقت بمكانة مهمة، إذ إنها توضح شكل النظام السياسي، وتحدد معالم ومراحل ما يمكن تسميته بخارطة طريق الانتقال الديمقراطي، وأصبح هذا الإعلان الدستوري المؤقت المرجعية التي استندت إليها السلطات في ليبيا، والمنظم الوحيد العمل المؤسسات الانتقالية والمحدد لعلاقاتها، غير أنه من الناحية الواقعية لم يتمكن هذا الإعلان من حل

[1] خيري عمر، ليبيا أزمة مايو - يونيو 2014م ومستقبل الديمقراطية. تركيا: مركز الدراسات السياسية والاجتماعية، العدد 3،2014م، ص7.
[2] محمد الزواوي، التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية. تركيا: مجلة رؤية تركية، العدد 4، 2014م، ص25.

التناقضات التي خلفتها الثورة والتدخل الأجنبي، وتجنب الصراعات التي بينت حقيقة وهشاشة الوضع القائم وضعف المؤسسات. [1]

كما تنص هذه المادة على أن يقوم المؤتمر الوطني العام، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يومًا من أول اجتماع له باتخاذ مجموعة من الخطوات وصولًا إلى اختيار الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور. ويجب على هذه الهيئة أن تنتهي من عملية تجهيز مشروع الدستور للمؤتمر في غضون ستين يومًا من انعقاد أول اجتماع لها.

كما أن المادة (30) تنص على أن يعتمد مشروع الدستور من قبل المؤتمر الوطني العام، ويُطرح للاستفتاء عليه (بنعم) أو (لا) خلال ثلاثين يومًا من تاريخ اعتماده. إذا وافق الشعب الليبي على الدستور بأغلبية ثلثي المقترعين، تصادق الهيئة التأسيسية على اعتباره دستور البلاد، ويعتمده المؤتمر الوطني العام، فقام المجلس الانتقالي في 16 مارس 2012م، بتعديل الإعلان الدستوري المؤقت، ويجعل مهمة صياغة الدستور في يد لجنة مكونة من ستين عضوًا، على شاكلة اللجنة التي أعدت دستور عام 1951م، وهو تعديل ألغى المؤتمر الوطني كهيئة تأسيسية، وكان الهدف منه إرضاء ذوي الميول الفيدرالية، وتجنب تعطيلهم للانتخابات المقررة في 6 يوليو 2012م، كأسلوب لمواجهة رفض الشعب لا سيما بعد أن خرجت جماهير شرق البلاد في مظاهرات تطالب بضرورة التوزيع العادل للمقاعد بين الأقاليم الثلاثة، وأن تنتخب اللجنة من طرف الشعب، وليس تعيينها من قبل المؤتمر المنتخب. [2]

كما بينت التطورات التي صاحبت إقرار قانون انتخاب لجنة الستين أنه بدأ صراعًا آخر بسبب رفض المكونات الثقافية من أمازيغ، وتبو، وطوارق القانون الذي عدوه مجحفا بحقوقهم، فانسحب مكون الطوارق والتبو بسبب عدم تضمينهم في لجان داخلية، كما يمثل انسحاب الأمازيغ، إشكالية دستورية معرقلة، بسبب اشتراط الإعلان الدستوري، القانون الخاص بالانتخابات أن يكون هناك تمثيل للمكونات الثقافية في دوائر مستقلة بها، الأمر الذي يضع الهيئة أمام مشكلة قانونية تزيد من الخلافات حول مشروع قانون الدستور. [3]

2- الصراع بين النخب السياسية: والمقصود بالنخب من في يدهم مقاليد السلطة السياسية من دون ربط النخبة بالأفضلية والتفوق، أي أنه ليس بالضرورة أن يكون من هو في السلطة السياسية أفضل ما في المجتمع، وهناك نوعان من النخب السياسية، نخب سياسية وهمية، ونخب سياسية حقيقة، تعد أغلب النخب

[1] خيري عمر، الأزمة الدستورية في ليبيا أبعاد الصراع بين المكونات السياسية. لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، مجلة شؤون عربية، العدد 13، 2015م، ص 24.
[2] محمد السعيد، دولة بالغرب ودولة بالشرق هل أصبح تقسيم ليبيا أمرًا واقعيًا. مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2020م، https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/06/16. ، تم الاطلاع عليه 2024/01/20م، الساعة 05:35م.
[3] راغب سعد، الانقسامات الاجتماعية والسياسية وعملية السلام في ليبيا، موقع المرصد الإعلامي للقطاع الأمني الليبي، 2015 http://www.marsad.ly/ar/2015/11/1 ، تم الاطلاع عليه 2024/01/21، 07:20م.

السياسية الليبية نخبًا وهمية ومؤقتة، حيث جاءت إلى السلطة في مرحلة انتقالية تمر بها البلاد. وقد تميزت هذه النخب بعدم كفاءتها وعدم قدرتها على إدارة الأزمة بشكل فعال، فبعض هذه النخب مصطنعة بفعل وسائل الإعلام، التي تركز عليها، وغالبًا ما تفتقر إلى الشروط المعروفة للنخبة السياسية في الدول الديمقراطية، كما أن صعود بعض الأفراد يعتمد على عوامل أخرى، مثل القوة الاقتصادية أو الحزبية أو القبلية أو العسكرية، بدلاً من الكفاءة والقدرة.[1]

3- الإقصاء السياسي: قانون العزل السياسي وضعف استيعاب النخب، جاء هذا القانون من أجل إبعاد كل المسؤولين السابقين ممن كانت تربطهم علاقة بالنظام السابق وعدم أحقية توليهم أي منصب سياسي أو إداري، إضافة إلى جميع الوظائف العليا بالدولة.

تم نشر قانون رقم (13) لسنة 2013م، الذي يقر المؤتمر الوطني العام من حيث المبدأ بضرورة إصلاح مؤسسات الدولة الليبية المسؤولة عن إفساد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية منذ 1 سبتمبر 1969م. وحتى إعلان التحرير في 23 أكتوبر 2011م. وينص القانون على عزل هؤلاء الأفراد وعدم تمكينهم من ممارسة حقوقهم السياسية أو تقلد الوظائف العامة، وذلك وفقًا لضوابط قانونية تتماشى مع مبدأ عدم التمييز. [2]

ثالثًا: دور العامل الجغرافي لليبيا.

يمثل العامل الجغرافي دورًا مهمًا، حيث تعد ليبيا رابع أكبر البلدان من حيث المساحة بقارة أفريقيا، والسادسة عشرة عالميا، وهو الأمر الذي تترتب عليه تحديات كبيرة من النواحي الجيوسياسية، وقد أسهمت هذه الجغرافية بشكل كبير بحالة عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة منذ سقوط نظام القذافي،بسبب انعدام السيطرة على الحدود ودخول عصابات مسلحة وسهولة تهريب الأسلحة، الأمر الذي أدى إلى تكوين ودعم الجماعات والميليشيات المسلحة.[3]

وأسفرت الثورة، وانتشار الحروب تدميرا شاملا في ليبيا، ما يفرض الحاجة إلى البدء من جديد في تأسيس الدولة. ومع ذلك، ظل هذا المسار متعثرًا بسبب عدة عوامل، أبرزها بروز وصعود النزعات المحلية والقبلية التي تعقد جهود إعادة البناء وتوحيد البلاد.[4]

---

[1] محمد الشيخ، دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011م. لبنان: المركز الديمقراطي العربي، مجلة اتجاهات سياسية،2018م، ص 40.

[2] الجريدة الرسمية الليبية، وزارة العدل، قانون رقم (13) لسنة 2013م، في شأن العزل السياسي والإداري. العدد 6، طرابلس، ليبيا.

[3] أسامة أبو نحل، الحراك العربي المعاصر دراسة سياسية سوسيولوجية. لبنان: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2013م، ص109.

[4] يوسف الصواني، مرجع سابق ذكره، ص17.

وبذلك تشكل ما يعرف بالأزمة الليبية، ومع حالة انعدام القانون وعدم وجود سلطة حاكمة، انخرطت بعض الجماعات المسلحة في عمليات تجارة وتهريب المخدرات، وغيرها من السلوكيات الإجرامية، كذلك برزت جماعات لها ارتباطات بتنظيمات إرهابية، مستغلة حالة الفوضى وغياب مؤسسات الدولة، وضعف دور حرس الحدود. كما تفشت عمليات تهريب البضائع، والأسلحة، والمهاجرين من كل حدب وصوب، خصوصا من الحدود الجنوبية.

المبحث الثالث: الاسباب الخارجية لحالة الانقسام.

بالإضافة إلى العوامل الداخلية، فإن هناك دوافع خارجية أيضًا أسهمت بشكل كبير في تعميق حالة الانقسام السياسي في ليبيا منذ سقوط نظام القذافي. في المقام الأول، تدخل بعض الدول الإقليمية والدولية في الشؤون الليبية كان له آثار سلبية على استقرار البلاد، فقد اتخذت هذه الدول مواقف متباينة تجاه القوى السياسية المتنافسة في ليبيا، ما زاد من حدة الصراع بينها. على سبيل المثال، دعمت تركيا وقطر الحكومة المعترف بها دوليًا في طرابلس، بينما أيدت مصر والإمارات قوات "خليفة حفتر" في الشرق، وهذا التدخل الخارجي المباشر في الشؤون الليبية أضعف قدرة الأطراف الليبية على إيجاد تسوية سياسية للأزمة.

كما أن الصراعات الإقليمية والدولية على النفوذ في ليبيا زادت من حدة الانقسام المحلي، فقد أصبحت ليبيا ساحة لتصفية الحسابات بين قوى إقليمية ودولية متنافسة، ما حرض الفرقاء الليبيين على مواصلة الصراع، وفي ظل افتقار ليبيا لمؤسسات الدولة القوية، استطاعت هذه القوى الخارجية التأثير بشكل كبير على مجريات الأحداث في البلاد. بالتالي، فإن التدخل الخارجي والصراعات الإقليمية والدولية على النفوذ في ليبيا كانت عوامل خارجية مهمة أسهمت في تغذية حالة الانقسام السياسي في هذا البلد العربي الكبير، وهذه العوامل تفاعلت بشكل وثيق مع الدوافع الداخلية للأزمة الليبية.

المطلب الأول: مسار التدخلات الخارجية في الحالة السياسية الليبية.

في ليبيا بدأت الانتفاضة الليبية في فبراير عام 2011م. كاحتجاجات اجتماعية لمجموعة من الحراك الشعبي في مواجهة نظام القذافي الذي تعامل معها باستخدام القوة والاستقواء القبلي، لكن تدخل حلف شمال الأطلسي غير طبيعة الانتفاضة، فأسرع بتدمير النظام العسكري، ولكن دون وضع خطط شاملة لبناء دولة جديدة، وأدى كل من عسكرة الانتفاضة وتدخل حلف شمال الأطلسي إلى تبعات كارثية للوضع الأمني لليبيا. [1]

[1] على احميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا الواقع والتحديات والآفاق، منشورات الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2020م، ص 13.

ورغم الجدل الذي دار حول أهداف هذا التدخل وطبيعته ومداه إلا أنه قاد نحو ترجيح كفة المواجهة في غير صالح النظام الليبي، وأسهم بشكل كبير في مضاعفة عسكرة الأزمة الليبية، حيث أسهمت عسكرة الصراع السياسي الليبي في تعزيز حالة الاقتتال الداخلي، خاصة في ظل حالة الفوضى وسهولة إمدادات الأسلحة لداخل ليبيا، وتزايدت تلك الفوضى مع التدخلات الخارجية التي تجلت في تدخل حلف الناتو لتصفية القذافي، وقد استمرت التدخلات الخارجية لتحقيق أطماعها مستغلة حالة الفوضى وتراجع الدولة الليبية وسيادتها، وانقسام المؤسسة العسكرية وضعفها. [1]

بخصوص العوامل الخارجية وتأثيراتها هنالك اتجاهان:

أ. يوجد اتجاه يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة، دون أي تدخل خارجي. ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست راضية عن هذه الثورات، بل تتعامل معها كأمر واقع. إن هذا الرأي يبرز أهمية العوامل المحلية ودورها في تشكيل الأحداث السياسية في المنطقة.

ب. يوجد اتجاه آخر يرى أن للعامل الخارجي تأثيرًا قويًا في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، حيث يعتقد أصحاب هذا الاتجاه استنادًا إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكليكس" أن الولايات المتحدة ودولًا أخرى دفعت الأموال لمنظمات تدعم الديمقراطية في دولة مصر، كما يرى البعض وثائق الموقع أيضا كان لها دور فاعل في أحداث الوطن العربي، حيث كشفت عن أسرار تتعلق بالحكومات والمقربين للحكم وسلطت الضوء على الفساد المستشري داخل الأنظمة. [2]

في الحالة الليبية التي تميزت بخاصية التدخل العسكري من قبل حلف الناتو بناء على قرارات مجلس الأمن ومن خلال تدويل الأزمة الليبية، هناك من ينظر إلى أهمية العامل الخارجي في الحالة الليبية في فبراير 2011م كونه المحفز لعملية التغيير، وأكثر من كونه المنشئ لها، بالرغم من كون الدور الخارجي ما كان يستطيع أن يفتعل تغيير في المجتمع الليبي لولا وجود قبول لقطاعات مجتمعية لهذا الدور. [3]

لكن في مقابل ذلك يرى آخرون أن أوضاع الربيع العربي عمقت من اختراق الخارج للداخل وما يحمله ذلك من تبعات تقود نحو مزيد من انكشاف الأمن القومي العربي، حيث تواجه دول المنطقة خطر شبح الصوملة، والأفغنة الذي بدأ يخيم على المشهد السياسي والأمني في ظل الانفلات الأمني وفوضى

[1] أحمد عبد العليم، الفاعلون المسلحون من غير الدول وتأثيرها على الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة (2011-2015)، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2017م، ص 49-59.
[2] ريم موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي. بحث مقدم إلى مؤتمر فيلادلفيا السابع عشر تحت شعار ثقافة التغيير، كلية الآداب والفنون جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2012م، ص6.
[3] المرجع نفسه، ص 17.

السلاح وانتشار تنظيمات متطرفة محسوبة على القاعدة أو أنها جزء منها وما يرتب ذلك من تحول المنطقة إلى ساحات مفتوحة من ساحات الحرب على الإرهاب، وملاذا للتنظيمات والجماعات الإرهابية.[1]

جاء الاهتمام الدولي في ليبيا نظرًا لموقعها الجغرافي المهم في شمال أفريقيا، حيث تمتلك شاطئًا طويلًا على البحر المتوسط يمتد لحوالي ألفي كيلومتر. يجعل هذا الموقع ليبيا حيوية بالنسبة للقارة الأوروبية، إذ قد يؤدي عدم ضبط الأمن فيها إلى تهديد الاستقرار الأوروبي من خلال انتقال المهاجرين غير الشرعيين، أو المسلحين، أو عمليات التهريب.

إضافة إلى ذلك، تحتوي ليبيا على مخزون هائل من الموارد الطبيعية، حيث تحتل المرتبة التاسعة بين أكبر الدول من حيث احتياطي النفط الخام المؤكد، الذي يقدر بحوالي خمسين مليار برميل. هذه العوامل تجعل من ليبيا محور اهتمام دولي كبير.[2]

المطلب الثاني : مستويات التدخل الخارجي في الأزمة الليبية.

أولًا: على المستوى الدولي.

تعد الأزمة الليبية من أبرز الأزمات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العقد الأخير. فبعد الثورة الليبية في عام 2011م بدأ تدخل فرنسا في الشؤون الليبية يتخذ أشكالًا متعددة، حيث لعبت باريس دورًا بارزًا في مختلف المراحل السياسية والأمنية.

في بداية الثورة ضد نظام "معمر القذافي"، كانت فرنسا من الدول الأولى التي أبدت دعمها للمعارضة الليبية. وفي مارس 2011م أيدت فرنسا قرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي فرض منطقة حظر جوي على ليبيا. كان هذا الدعم مدفوعًا بمبدأ "مسؤولية الحماية"، حيث اعتبرت فرنسا أنه من الضروري حماية المدنيين في ليبيا من القمع العنيف الذي مارسه النظام. كما قام الرئيس الفرنسي آنذاك "نيكولا ساركوزي" بزيارة إلى بنغازي في أبريل 2011م، حيث التقى بممثلي المجلس الوطني الانتقالي، ما أعطى دفعة قوية للثوار. في هذا السياق قدمت فرنسا الدعم العسكري عن طريق تزويد الثوار بالأسلحة والمشورة العسكرية، ما أسهم في تعزيز قدراتهم.

بعد سقوط "القذافي" في أكتوبر 2011م، اتجهت فرنسا إلى دعم الحكومة الانتقالية في ليبيا. قامت بمدّها بالمساعدات الإنسانية والتقنية، بالإضافة إلى الدعم العسكري في مواجهة التحديات الأمنية الناجمة عن الفوضى وانتشار الجماعات المسلحة. وفي هذه الفترة شكّلت فرنسا جزءًا من الجهود الدولية لإعادة

[1] فرج لامة ،سؤال الدولة في ظل تحولات الربيع العربي مقاربة نظرية بالتركيز علي الحالة الليبية. ليبيا: مجلة الجامعي، العدد 29، 2019م، ص 42

[2] فهيم عبدالرحمن، الأزمة الليبية ومؤتمر باليرمو الدولي بإيطاليا الخلفية والدلالات والتداعيات. القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مجلة قضايا ونظرات، العدد 14، 2019م، ص24.

بناء المؤسسات الليبية، حيث شاركت في مؤتمرات دولية لدعم عملية الانتقال السياسي. ومع ذلك تزايدت المخاوف من فشل الدولة، ما أدى إلى انقسام البلاد وظهور حكومتين متنافستين في عام 2014م، واحدة في طرابلس والأخرى في الشرق بقيادة "الجيش الوطني الليبي". هذا الانقسام خلق حالة من الفوضى، حيث شهدت البلاد تصاعدًا في النشاطات الإرهابية وزيادة في حدة الصراعات القبلية.

مع تصاعد التهديدات من تنظيم "داعش" والجماعات المسلحة الأخرى، قررت فرنسا تعزيز وجودها العسكري في ليبيا. في 2015م نفذت القوات الفرنسية عمليات عسكرية مستهدفة الجماعات الإرهابية، وخاصة في منطقة "سرت" التي أصبحت معقلًا لتنظيم "داعش". حيث تم إرسال طائرات حربية فرنسية ومجموعات من القوات الخاصة لدعم القوات المحلية في مواجهتها للمسلحين. لقد كانت هذه العمليات تهدف إلى استعادة السيطرة على المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المتطرفة، ما أسهم في تقليل نفوذ "داعش" في ليبيا.[1]

في السنوات التالية، ركزت فرنسا على جهود المصالحة بين الأطراف المتنازعة في ليبيا. استضافت باريس عدة مؤتمرات للحوار بين الفرقاء الليبيين، بهدف التوصل إلى حل سياسي ينهي الصراع المستمر. في مايو 2018م، تم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتنازعة في مؤتمر باريس، والذي دعا إلى إجراء انتخابات عامة في ليبيا. ومع ذلك، واجهت هذه الجهود العديد من العقبات، بما في ذلك عدم الثقة بين الأطراف المتنازعة والصراعات الداخلية. كما أن التدخلات الخارجية من دول أخرى، مثل "تركيا" و"مصر"، أسهمت في تعقيد الوضع السياسي، ما جعل تحقيق الاستقرار أكثر صعوبة.

مع تصاعد الصراع بين القوات الحكومية والجيش الوطني الليبي بقيادة "خليفة حفتر"، ازدادت المخاوف بشأن الاستقرار في البلاد. في هذه المرحلة، اتخذت فيها فرنسا موقفًا أكثر حذرًا، حيث حاولت التوازن بين دعم الحكومة المعترف بها دوليًا وبين علاقاتها مع "حفتر". واجهت فرنسا انتقادات من بعض الأطراف الليبية، التي اعتبرت أنها تُفضل مصالح معينة على حساب جهود السلام. في الوقت نفسه، وقد تبنت فرنسا سياسة تهدف إلى دعم العملية السياسية، ولكنها كانت تفتقر إلى وضوح الرؤية بشأن كيفية تحقيق ذلك.[2]

يتضح لنا أن تدخل فرنسا في الأزمة الليبية اتخذ أشكالًا متعددة عبر مراحل مختلفة. من خلال الدعم العسكري في بداية الثورة إلى جهود المصالحة السياسية، وكانت باريس تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية والأمنية.

---

[1] السنوسي بسيكري، مبادرة ماكرون وآفاق حل الأزمة الليبية .قطر: مركز الجزيرة للدارسات، 2018م، ص 3.

[2] العربي ، باريس تدعم" إيريني " لحظر نقل الأسلحة التركية والروسية إلى ليبيا، 2020 م ، https://alarab.co.uK ، تم الاطلاع عليه 2024/02/21، 11:00م.

كما تعد إيطاليا من الدول الفاعلة في الأزمة الليبية، حيث لعبت دورًا مهمًا في مختلف مراحل الصراع منذ اندلاع الثورة في عام 2011م. بعد الإطاحة بنظام "معمر القذافي" وجدت إيطاليا نفسها أمام تحديات كبيرة تتعلق بالأمن والهجرة والمصالح الاقتصادية.

في المرحلة الأولى، مع بداية الثورة كانت إيطاليا مترددة في اتخاذ موقف واضح. حيث كان لها تاريخ طويل من العلاقات مع نظام القذافي، ما جعلها حذرة من دعم المعارضة بشكل علني. ومع ذلك ففي مارس 2011م بعد تزايد الضغوط الدولية، انضمت إيطاليا إلى التحالف الدولي الذي دعم قرار مجلس الأمن رقم 1973، والذي فرض منطقة حظر جوي بهدف حماية المدنيين، كما قامت إيطاليا بتوفير قاعدة "سيلفي" الجوية، حيث انطلقت منها الطائرات الحربية الإيطالية لتنفيذ عمليات عسكرية ضد قوات القذافي.[1]

بعد سقوط القذافي، اتجهت إيطاليا إلى تعزيز وجودها في ليبيا من خلال دعم الحكومة الانتقالية. كانت إيطاليا من الدول الأولى التي اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي وعملت على تقديم المساعدات الإنسانية والتقنية. كما شاركت في مؤتمرات دولية لدعم إعادة بناء المؤسسات الليبية، حيث كانت تأمل في استعادة دورها كقوة مؤثرة في المنطقة.[2]

مع تصاعد التحديات الأمنية وظهور الجماعات المسلحة، ازدادت المخاوف الإيطالية بشأن تدفق اللاجئين والمهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط، في السنوات التي تلت الثورة أصبحت ليبيا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا. استجابةً لذلك، قامت إيطاليا بتعزيز التعاون مع السلطات الليبية، حيث قدمت الدعم الفني والتدريب لقوات خفر السواحل الليبية بهدف ضبط الحدود وتقليل تدفق المهاجرين.

وفي السنوات الأخيرة، ومع تصاعد الصراعات بين الفصائل المختلفة، اتخذت إيطاليا موقفًا أكثر انخراطًا في الشؤون الليبية، وفي عام 2017م استضافت إيطاليا مؤتمرًا للحوار بين الأطراف الليبية، بهدف التوصل إلى اتفاق سلام. كما سعت إلى تعزيز علاقاتها مع حكومة "الوفاق الوطني" المعترف بها دوليًا، حيث قدمت الدعم العسكري والتقني لمساعدتها في مواجهة التحديات الأمنية.[3]

في الختام، يمكن القول إن دور إيطاليا في الأزمة الليبية كان متنوعًا ومعقدًا، حيث انتقل من الدعم العسكري في بداية الثورة إلى جهود المصالحة السياسية وتقديم الدعم الأمني.

[1] عبد الكريم محمد، ليبيا ما بعد القذافي أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف. مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2019م، ص 274.
[2] فهيم عبدالرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 22.
[3] راشد باسم، تأمين النفوذ دوافع تغير موقف إيطاليا في الأزمة الليبية. الإمارات: مركز المستقبل للأبحاث والدارسات، 2020م، ص 4.

كما تعد روسيا لاعبًا رئيسيًا في الأزمة الليبية، حيث اتخذت موقفًا متنوعًا ومعقدًا منذ بداية الثورة في عام 2011م. مع تاريخ طويل من العلاقات مع النظام الليبي السابق سعت روسيا إلى الحفاظ على نفوذها في المنطقة، ما أثر على استراتيجيتها خلال مراحل الصراع المختلفة.

في المرحلة الأولى، مع اندلاع الثورة كانت روسيا تتبنى موقفًا حذرًا. حيث عارضت استخدام القوة ضد نظام "معمر القذافي"، ودعت إلى حل سلمي للأزمة. في عام 2011م، امتنعت روسيا عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي فرض منطقة حظر جوي، معربة عن قلقها بشأن تداعيات هذا القرار على الأمن الإقليمي. وهذه السياسة كانت تعكس رغبة روسيا في الحفاظ على علاقاتها مع النظام الليبي، حيث كانت لها مصالح اقتصادية وأمنية مهمة في البلاد.[1]

بعد سقوط القذافي، بدأت روسيا في إعادة تقييم استراتيجيتها في ليبيا، رأت موسكو أن الفوضى التي تلت الثورة قد تتيح لها فرصة لتعزيز نفوذها من خلال دعم الفصائل المختلفة، وفي السنوات التالية اتخذت روسيا خطوات لتوسيع علاقاتها مع القوى السياسية المتنوعة في ليبيا، بما في ذلك "الجيش الوطني الليبي" بقيادة "خليفة حفتر".

وفي عام 2015م، كان هناك تنسيق متزايد بين روسيا و"حفتر"، حيث تم تقديم الدعم العسكري والتقني له، وهذا التعاون جاء في سياق محاولة روسيا لتعزيز وجودها العسكري في البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى فرض نفسها كوسيط رئيسي في الصراع الليبي. [2]

مع تصاعد الصراع في السنوات الأخيرة، أصبح دور روسيا أكثر وضوحًا. ففي عام 2019م، أرسلت روسيا مرتزقة من مجموعة "فاغنر" للقتال إلى جانب قوات حفتر، ما أثار قلق المجتمع الدولي. كما استغلت روسيا الفوضى في ليبيا لتعزيز مصالحها الاقتصادية، حيث بدأت في توقيع اتفاقيات مع الحكومة الليبية بشأن استغلال الموارد النفطية والغاز.[3]

كما أنه في عام 2020م، كانت روسيا جزءًا من جهود الوساطة الدولية، حيث شاركت في محادثات السلام التي تم تنظيمها في برلين. ومع ذلك، فقد كان موقفها مزدوجًا، حيث استمرت في دعم "حفتر" بينما كانت تحاول أيضًا الحفاظ على علاقاتها مع حكومة "الوفاق الوطني" المعترف بها دوليًا.

في الختام، يمكن القول إن موقف روسيا في الأزمة الليبية اتسم بالتعقيد والتغير المستمر. من خلال دعم الفصائل المختلفة وتعزيز علاقاتها مع "حفتر"، كما تسعى روسيا إلى إعادة بناء نفوذها في شمال إفريقيا.

---

[1] عبد الكريم محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 185-187.

[2] محمد السبيطلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الإقليمية والوساطات الدولية. السعودية :مركز الملك فيصل للبحوث والدارسات، 2017م، ص 12.

[3] بي بي سي، تقرير أممي مسرب مئات المرتزقة من فاغنر الروسية يقاتلون في ليبيا، 2020م، https://www.bbc.com/arabic . تم الإطلاع عليه 2024/02/11م، 11:00ص.

و تعد الولايات المتحدة من اللاعبين الرئيسيين في الأزمة الليبية، حيث اتخذت موقفًا متنوعًا منذ بداية الثورة في عام 2011م. استندت السياسة الأمريكية في ليبيا إلى مجموعة من الاعتبارات الاستراتيجية، بما في ذلك الأمن الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، والحفاظ على تدفق النفط.

في المرحلة الأولى، مع اندلاع الثورة ضد نظام "معمر القذافي"، كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي دعمت فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، وفي مارس 2011م، شاركت الولايات المتحدة في العمليات العسكرية التي نفذها حلف شمال الأطلسي (الناتو) لدعم المجلس الوطني الانتقالي. هذا الدعم الذي كان مدفوعًا بمبدأ "مسؤولية الحماية"، مبني على اعتبار واشنطن أن من الضروري حماية المدنيين الليبيين من القمع العنيف الذي مارسه النظام.[1]

بعد سقوط القذافي، اتجهت الولايات المتحدة إلى دعم الحكومة الانتقالية، ولكنها كانت حذرة في تعاملها مع الوضع الأمني المتدهور، بحيث أدت الفوضى السياسية وتفشي الجماعات المسلحة إلى انقسام البلاد، ما جعل الولايات المتحدة تعيد تقييم استراتيجيتها، وفي هذه المرحلة، ركزت واشنطن على تقديم المساعدات الإنسانية والتقنية، ولكنها تجنبت الانخراط العسكري المباشر.

مع تصاعد التهديدات من الجماعات الإرهابية مثل تنظيم "داعش"، بدأت الولايات المتحدة في تعزيز دعمها العسكري للأطراف الليبية المعترف بها دوليًا. في 2016م نفذت الولايات المتحدة سلسلة من الضربات الجوية ضد أهداف "داعش" في ليبيا، ما ساعد القوات الليبية على استعادة السيطرة على مدينة "سرت"، وهذا التدخل كان جزءًا من استراتيجية أوسع لمكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا.

في السنوات التالية، ومع تزايد التوترات بين الفصائل المختلفة، اتخذت الولايات المتحدة موقفًا أكثر حذرًا، ففي عام 2019م، عندما تصاعد القتال بين "قوات حكومة طرابلس" و"الجيش الوطني الليبي" بقيادة "خليفة حفتر"، دعت الولايات المتحدة جميع الأطراف إلى وقف الأعمال القتالية والعودة إلى الحوار. ومع ذلك، استمرت واشنطن في دعم الحكومة المعترف بها دوليًا، لكنها كانت حذرة في توجيه انتقادات مباشرة لـ"حفتر" أو التدخل بشكل كبير في النزاع. [2]

في عام 2020م، ركزت الولايات المتحدة على دعم جهود السلام التي تم تنظيمها تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث دعت واشنطن إلى ضرورة إجراء انتخابات وطنية وتوحيد المؤسسات الليبية، معبرة عن قلقها من التدخلات الخارجية التي تعقد الوضع.

[1] محمد السبيطلي، مرجع سبق ذكره، ص 15.
[2] يامن دابقي، الأزمة الليبية وموازين الصراع الدولي في معركة طرابلس. تركيا: مركز برق للدارسات، 2019م، ص 9.

في الختام، يمكن القول إن الموقف الأمريكي من الأزمة الليبية كان متنوعًا ومعقدًا. من الدعم العسكري في بداية الثورة إلى جهود الوساطة السياسية، حيث سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية.

ثانيًا: على المستوى الإقليمي.

تعد تركيا من الدول الفاعلة في الأزمة الليبية، حيث لعبت دورًا متزايد الأهمية منذ اندلاع الثورة في عام 2011م. ولقد استندت السياسة التركية في ليبيا إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك المصالح الاستراتيجية، والطموحات الاقتصادية، والتوازنات الإقليمية.

في المرحلة الأولى من الثورة، اتخذت تركيا موقفًا داعمًا للمعارضة الليبية. حيث تواصلت أنقرة مع المجلس الوطني الانتقالي، وقدمت الدعم السياسي والإنساني، ففي عام 2011م عارضت تركيا استخدام القوة ضد الثوار، ودعت إلى الحلول السلمية. كما قامت بتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية للمدنيين المتضررين من النزاع، ما أسهم في تعزيز صورتها كداعم للحرية والديمقراطية في المنطقة.[1]

بعد سقوط القذافي، سعت تركيا إلى تعزيز نفوذها في ليبيا عبر إقامة شراكات اقتصادية، حيث كان لتركيا مصالح كبيرة في قطاع البناء والطاقة، من خلال الشركات التركية قد استثمرت في مشاريع واسعة في ليبيا قبل الثورة، وخلال هذه الفترة، حاولت تركيا دعم الحكومة الانتقالية وتهيئة الأرضية لاستعادة الأعمال التجارية. ومع تصاعد الفوضى السياسية، استمرت في دعم الحكومة المعترف بها دوليًا، ما منحها دورًا متزايد الأهمية في المشهد السياسي. [2]

في عام 2019 م، تصاعدت التوترات بين "قوات حكومة طرابلس" و"الجيش الوطني الليبي" بقيادة "خليفة حفتر". في هذا السياق، وقعت تركيا اتفاقيات عسكرية مع حكومة "الوفاق الوطني" في نوفمبر 2019م، والتي شملت اتفاقية للتعاون العسكري وأخرى لترسيم الحدود البحرية، لقد كان هذا التدخل العسكري مدفوعًا بالرغبة في دعم الحكومة المعترف بها، كما كان له تأثير كبير على موازين القوى في الصراع. ففي يناير 2020م، بدأت تركيا إرسال قوات إلى ليبيا لدعم القوات الحكومية، ما أدى إلى تعزيز قدراتها العسكرية في مواجهة "حفتر. "

استمرت تركيا في لعب دور الوسيط في عملية السلام، حيث دعمت جهود الأمم المتحدة لإحلال السلام في ليبيا. حيث شاركت في 2020م، في مؤتمرات دولية، مثل مؤتمر برلين، الذي تم تنظيمه بهدف تحقيق السلام والاستقرار، كما سعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع الفصائل المختلفة في البلاد، ما جعلها

[1] يامن دابقي، فرنسا في ليبيا الدور التاريخي المتجدّد ومستقبل النفوذ. تركيا :مركز برق للدارسات، 2020م، ص 4 .
[2] عبد الرحمن فهيم، مرجع سبق ذكره، ص 26.

لاعبًا رئيسيًا في أي تسوية مستقبلية. وخلال هذه الفترة، أكدت أنقرة على ضرورة الحوار والتفاوض كسبيل لحل النزاع، مع التأكيد على أهمية الحفاظ على وحدة ليبيا.

مع استمرار الصراع، عملت تركيا على موازنة تأثير القوى الإقليمية الأخرى، مثل مصر والإمارات، وسعت أنقرة إلى تعزيز نفوذها في ليبيا من خلال دعم حكومة "الوفاق الوطني"، بينما كانت تحاول أيضًا الحفاظ على علاقاتها مع الفصائل الأخرى، وتعد اتفاقيات التعاون الأمني والاقتصادي الموقعة مع الحكومة الليبية جزءًا من استراتيجية تركيا لتعزيز وجودها في المنطقة، حيث تسعى إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية في مجالات الطاقة والأمن.[1]

في الختام، يمكن القول إن الدور التركي في الأزمة الليبية كان متنوعًا ومعقدًا. من دعم المعارضة في بداية الثورة إلى التدخل العسكري المباشر، حيث سعت تركيا لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

ثالثًا: على المستوى العربي.

أما بالنسبة لأبرز المواقف العربية، فإن موقف مصر يعتبر حيويًا، حيث تعد مصر أحد اللاعبين الرئيسيين في الأزمة الليبية، حيث اتخذت موقفًا استراتيجيًا معقدًا منذ بداية الثورة في عام 2011م، ويمكن تلخيصها من خلال المراحل التالية[2]:

في المرحلة الأولى من الثورة، كانت مصر حذرة في تعاملها مع الأحداث في ليبيا. فعلى الرغم من تعاطف القاهرة مع المطالب الشعبية، إلا أنها كانت تخشى من تداعيات الفوضى على حدودها الغربية، وبعد سقوط نظام "معمر القذافي"، بدأت مصر في مراقبة الوضع عن كثب، حيث كانت الفوضى في ليبيا تؤثر بشكل مباشر على الأمن المصري، خاصة مع تزايد النشاطات الإرهابية وتهريب الأسلحة.

في المرحلة الثانية، ومع تصاعد الصراعات بين الفصائل المختلفة، اتخذت مصر موقفًا أكثر وضوحًا. ففي عام 2014م، أعلنت القاهرة دعمها للجيش الوطني الليبي بقيادة "خليفة حفتر"، حيث اعتبرت ذلك جزءًا من استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب وضمان الاستقرار في المنطقة، وفي عام 2015م، أصدرت مصر قانونًا يسمح بتوجيه ضربات عسكرية إلى الجماعات الإرهابية في ليبيا، ما يشير إلى استعدادها للتدخل إذا لزم الأمر.

---

[1] سبوتنيك، أردوغان يعلن رسميا انتشار 35 عسكريا تركيا في ليبيا ، 2020م. https://arabic.sputniknews.com، تم الاطلاع عليه 2024/02/21، 11:00م.

[2] سي إن إن العربية، السيسي: تجاوز سرت والجفرة خط أحمر لمصر.. وأي تدخل لنا في ليبيا تتوفر له شرعية دولية، 2020م، https://arabic.cnn.com ، تم الاطلاع عليه 2024/02/05م، الساعة 07:00م.

وفي عام 2020 م، تصاعدت التوترات بشكل كبير بين القوات الحكومية و"حفتر"، ما دفع مصر إلى اتخاذ موقف أكثر نشاطًا، حيث أنه في يونيو من نفس العام، أعلن الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" عن "خطوط حمراء" تتعلق بالأمن القومي المصري، مشيرًا إلى أن أي تهديد للأمن في سرت والجفرة سيستدعي تدخلًا عسكريًا مصريًا. وهذا التصريح كان بمثابة تحذير واضح للجهات المتصارعة في ليبيا، واعتبر نقطة تحول في الموقف المصري.

علاوة على ذلك، شاركت مصر في جهود الوساطة الدولية، حيث استضافت عدة اجتماعات بين الأطراف المختلفة في ليبيا. كما سعت القاهرة إلى تعزيز الحوار بين الفصائل الليبية، ما يعكس رغبتها في تحقيق السلام والاستقرار في الجوار الغربي.

في الختام، يمكن القول إن الموقف المصري في الأزمة الليبية اتسم بالتعقيد والتغير المستمر. من خلال دعم "حفتر" وتعزيز جهود الوساطة، حيث تسعى مصر إلى تحقيق مصالحها الأمنية والاقتصادية.

وتعد دول الخليج من اللاعبين البارزين أيضا في الأزمة الليبية، حيث اتخذت مواقف متباينة تعكس مجموعة من الاعتبارات السياسية، الأمنية، والاقتصادية، وتلعب هذه المواقف دورًا حاسمًا في التأثير على التطورات في ليبيا، خاصة في ظل التعقيدات المتزايدة للصراع. ونلخص موقفها على النحو التالي[1]:

في بداية الأزمة، اتخذت المملكة العربية السعودية موقفًا حذرًا، حيث كانت تراقب تطورات الأحداث في ليبيا بقلق، وكان هذا الحذر ناتجًا عن المخاوف من صعود الجماعات الإسلامية المتطرفة، ما قد يؤثر سلبًا على الأمن الإقليمي. ومع مرور الوقت، بدأت السعودية في دعم "الجيش الوطني" الليبي بقيادة "خليفة حفتر"، حيث اعتبرت أن استقرار ليبيا يتطلب دعم القوى التي تعارض الجماعات الإسلامية. ويعكس هذا الموقف استراتيجية السعودية في تعزيز نفوذها في المنطقة، كجزء من جهودها لمواجهة التحديات الأمنية الناتجة عن الفوضى والصراعات في دول الجوار.

كما تعد الإمارات من أبرز الداعمين لـ"حفتر" في الصراع الليبي، فمنذ عام 2014م، قدمت الإمارات دعمًا عسكريًا ولوجستيًا للجيش الوطني الليبي، بما في ذلك توفير الأسلحة والطائرات بدون طيار. وقد تضمن هذا الدعم عمليات عسكرية استهدفت الجماعات الإسلامية، ما أسهم في تعزيز موقف "حفتر" على الأرض، وتعكس هذه السياسة الاستراتيجية الإماراتية الرامية إلى تعزيز النفوذ الإقليمي ومكافحة التطرف، حيث ترى أن استقرار ليبيا يعتمد على دعم القوى العسكرية القوية.

على الجانب الآخر، اتخذت قطر موقفًا مختلفًا، حيث دعمت الحكومة المعترف بها دوليًا، وهي حكومة "الوفاق الوطني"، وقدمت الدوحة الدعم السياسي والمالي للمجلس الوطني الانتقالي، ما جعلها في

[1] محمد الشيخ، 2015م، مرجع سابق ذكره، ص 19.

صراع مع الدول الخليجية الأخرى، كما تعد قطر دعم الحكومة المعترف بها السبيل لتحقيق الديمقراطية والاستقرار في ليبيا.

كما تتسم الكويت بموقف محايد نسبيًا في الأزمة الليبية، حيث دعت إلى الحوار والمصالحة بين الأطراف المختلفة، وسعت الكويت إلى تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاع، مع التركيز على أهمية الحلول السلمية، أيضا تعد الكويت أن الاستقرار في ليبيا يتطلب تعاونًا دوليًا ودعمًا من جميع الأطراف للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة، ما يعكس التزامها بمبادئ العمل الإنساني والدبلوماسي.

أما سلطنة عمان، فتتبنى سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بما في ذلك ليبيا، وتركز عمان على أهمية الحوار والتفاهم بين الأطراف، وتتميز بسياستها الخارجية الهادئة، ما يجعلها تدعو إلى حلول سلمية للنزاع دون الانحياز إلى أي طرف، وهذا الموقف العماني ينبع من التوجه نحو بناء علاقات دبلوماسية قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

في الختام يتبين لنا بأن مواقف دول الخليج من الأزمة الليبية تتباين بشكل كبير، حيث تعكس كل دولة مصالحها الاستراتيجية ورؤيتها للأمن الإقليمي.

رابعًا : موقف الأمم المتحدة.

تعد الأمم المتحدة جهة مهمة في الأزمة الليبية، حيث لعبت دورًا بارزًا في جهود الوساطة والدعم الإنساني منذ بداية النزاع في عام 2011م. لقد استندت سياسة الأمم المتحدة إلى مبادئ السلام والأمن وحقوق الإنسان، وهدفت إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع.

فبعد الإطاحة بنظام "معمر القذافي"، كانت الأمم المتحدة من أوائل الجهات التي دعت إلى تحقيق الانتقال السياسي في ليبيا. ففي عام 2011م، شكلت الأمم المتحدة فريقًا خاصًا لمراقبة الوضع في البلاد، وبدأت في تقديم الدعم للمجلس الوطني الانتقالي، حيث تمثل هذا الدعم في تنظيم مؤتمرات دولية تهدف إلى جمع الأطراف المختلفة وتعزيز الحوار الوطني.[1]

ومع تصاعد الصراعات والفوضى في ليبيا، زادت الأمم المتحدة من جهودها للوساطة بين الفصائل المختلفة، حيث تم التوصل إلى اتفاق سياسي تحت رعاية الأمم المتحدة في عام 2015م أدى إلى تشكيل حكومة "الوفاق الوطني". ولقد كان هذا الاتفاق بمثابة خطوة مهمة نحو توحيد المؤسسات الليبية، قامت الأمم المتحدة فيه بدور الوسيط لتيسير التفاوض بين الأطراف المتنازعة.

[1] عبد الكريم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 262.

على مدار الأزمة، تعاقب عدد من المبعوثين الأمميين إلى ليبيا، وكان لكل منهم دور في توجيه الجهود الدولية. من بين هؤلاء، كان "برناردينو ليون" أول مبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة، حيث قاد الجهود في الفترة من 2014 - 2015م، ونجح في التوسط في اتفاق الصخيرات، تلاه "مارتن كوبلر"، الذي عمل على تعزيز المبادرات السياسية ودعم العملية الانتخابية. ثم جاء "غسان سلامة"، الذي تولى منصبه في عام 2017، وركز على إعادة بناء المؤسسات الليبية وتعزيز الحوار الوطني. تحت قيادته، كما أُطلق "خطة العمل من أجل ليبيا" التي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار من خلال خطوات تشمل الانتخابات والمصالحة الوطنية.

في السنوات اللاحقة، استمرت الأمم المتحدة في مراقبة الوضع الأمني في ليبيا، حيث أصدرت عدة تقارير تحذر من تفشي الجماعات المسلحة والتهديدات الإرهابية. كما أطلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) برامج لدعم بناء المؤسسات الأمنية وتدريب القوات المحلية؛ بهدف تعزيز الاستقرار وتحقيق الأمن في البلاد.

من ضمن تلك الجهود دعوتها في عام 2020م، إلى إجراء انتخابات وطنية كخطوة رئيسية نحو تحقيق الاستقرار في ليبيا، كما تم تنظيم مؤتمرات دولية، مثل مؤتمر "برلين"، حيث تم التأكيد على أهمية الانتخابات كوسيلة لحل النزاع، وسعت فيه الأمم المتحدة إلى ضمان مشاركة جميع الأطراف في العملية الانتخابية، مع التأكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ولكن على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة، واجهت المنظمة تحديات كبيرة في تطبيق استراتيجياتها. كما تزايدت الانتقادات حول عدم فعالية بعض المبادرات، حيث استمرت الصراعات بين الفصائل العسكرية والسياسية ما أعاق جهود السلام، وأثار تساؤلات حول مدى تأثير تدخلات الدول الخارجية على جهود الأمم المتحدة، ما أدى إلى تعقيد الوضع أكثر. [1]

ونتطرق هنا بشكل موجز لأبرز الجهود الدولية لإنهاء حالة الانقسام في ليبيا منها، مصر فقد لعبت دورًا محوريًا من خلال استضافة اجتماعات بين الفصائل الليبية، مما ساهم في تعزيز الحوار السياسي وتوحيد القوات المسلحة، كما ان تونس ايضا استضافت مؤتمرات للحوار الوطني، مما ساعد في تقوية التعاون الأمني والاقتصادي مع ليبيا. كما اكدت الجزائر على أهمية الحوار الشامل ودعمت المصالحة الوطنية من خلال تنظيم اجتماعات بين الأطراف المختلفة. في حين أن إيطاليا قدمت دعمًا لحكومة الوفاق الوطني، وقدمت مساعدات إنسانية ومشاريع تنموية. وفرنسا ايضا استضافت مؤتمرًا في 2017 جمع بين الأطراف الليبية لتوقيع اتفاق سياسي، بينما ساهمت الأمم المتحدة من خلال مبادرات متعددة، مثل الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات، ودعمت بعثة UNSMIL جهود المصالحة. وقدم الاتحاد الأوروبي قدم

[1] عبد الكريم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 263.

دعمًا ماليًا وتدريبيًا لتعزيز المؤسسات الليبية، بينما ساعدت الولايات المتحدة في تعزيز الاستقرار من خلال دعم جهود الأمم المتحدة وتقديم المساعدة العسكرية للأجهزة الأمنية[1].

ونستخلص مما سبق أنه بعد سقوط نظام الحكم القذافي في ليبيا عام 2011م، دخلت البلاد في فترة انتقالية مضطربة شهدت صراعات سياسية وصراعات مسلحة أفضت إلى تقسيم البلاد وتعميق الانقسام السياسي فيها، كان هناك عدة أسباب ودوافع كامنة وراء هذا الانقسام السياسي الخطير الذي مزق النسيج الوطني الليبي، فهناك الخلافات التاريخية بين المناطق الرئيسية في ليبيا وهي برقة، وطرابلس، وفزان، وتلك الخلافات التي تعود إلى فترة الاستعمار الإيطالي، حالت دون بناء هوية وطنية موحدة بعد سقوط القذافي. فكل منطقة سعت إلى الدفاع عن مصالحها الخاصة على حساب الصالح العام للبلاد.

وضعف المؤسسات الدولة وغياب نظام سياسي مستقر بعد 2011م، أتاح الفرصة أمام تنامي دور الميليشيات المسلحة والصراع فيما بينها على السيطرة على السلطة والموارد، في ظل غياب الدولة المركزية القوية، فلقد برزت هذه الفواعل المسلحة كأطراف رئيسية في الصراع السياسي، وأيضًا كان للخلافات القبلية والجهوية دور محوري في تأجيج الصراعات السياسية في ليبيا، واستغل الفاعلون السياسيون هذه الخلافات لتعزيز مواقعهم والتحشيد ضد خصومهم، فتحولت الخلافات القبلية والجهوية إلى خطوط سياسية متنازع عليها.

وأخيرًا، التدخل الخارجي المباشر لبعض القوى الإقليمية عمق من الانقسام السياسي في ليبيا، فهذه القوى سعت لبسط نفوذها وتحقيق مصالحها الجيوسياسية في ليبيا من خلال دعم أطراف سياسية معينة على حساب أطراف أخرى. في مجمل الأمر، تشابكت هذه العوامل المختلفة لتؤدي إلى تأزيم الأوضاع السياسية في ليبيا وتمزيق وحدتها الوطنية. فالخلافات التاريخية والقبلية والتدخل الخارجي أدت كلها إلى انهيار الدولة المركزية وصعود الكيانات المسلحة، ما أنتج صراعات سياسية وجغرافية معقدة أضرت بمصالح الشعب الليبي.

[1] يامن دابقي، مرجع سبق ذكره ،ص 26.

الفصل الثاني

الأمن القومي الليبي دراسة في (المفهوم والأسس والتحديات)

تمهيد:

يُعد الأمن القومي من الأولويات التي يجب أن تلقى اهتمامًا كبيرًا لدى الدول. وتأخذ ليبيا الدولة ذات التاريخ الطويل والثقافة الغنية حيزًا مهمًا في المنطقة الشمالية الإفريقية، وتواجه ليبيا تحديات كبيرة في مجال الأمن القومي، نتيجة للتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد على مر العقود الماضية. ففهم المفهوم الشامل للأمن القومي الليبي يتطلب تحليلًا مستفيضًا للعوامل المتعددة التي تؤثر على استقرار البلاد وسلامتها. حيث يشمل الأمن القومي في ليبيا حماية الحدود والتراب الوطني، والحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي بين مختلف المكونات الليبية. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن الأمن القومي الليبي أيضًا التصدي للتهديدات الداخلية والخارجية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والمخدرات، وتواجه ليبيا تحديات متعددة في مجال الأمن القومي، فبعد الثورة عام 2011م شهدت البلاد تفككًا في هياكل الأمن وزيادة في انتشار الجماعات المسلحة والميليشيات، كما تم تشكيل حكومات متعددة ومتنازعة في البلاد، ما أدى إلى تفاقم الصراعات الداخلية وتأثير سلبي على الأمن القومي. بالإضافة إلى ذلك، تعاني ليبيا من ضعف البنية التحتية الأمنية والعسكرية، وتداعيات الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر. [1]

يهدف هذا الفصل الدراسي إلى استكشاف مفهوم الأمن القومي وتحليل الأسس والركائز التي يستند إليها الأمن القومي الليبي، وستتم مناقشة التحديات الرئيسية التي تواجه ليبيا في تحقيق الأمن القومي، بما في ذلك الاستقرار الإقليمي والتعاون الدولي، وتحليل التحديات الأمنية الحالية والمستقبلية واستراتيجيات التصدي لها.

بذلك سنحاول دراسة هذا المفهوم من خلال ثلاثة مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي والمفاهيم ذات العلاقة.

المبحث الثاني: ركائز الأمن القومي الليبي.

المبحث الثالث: مهددات الأمن القومي في ضل التحولات السياسة والأمنية .

[1] أبوبكر أبو عجيلة، الأمن الليبي في المواجهة مع الغرب (1969-2014).ليبيا: مجلة جامعة سبها العلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد الأول، 2015م، ص 120.

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي والمفاهيم ذات العلاقة.

يعتبر الأمن القومي مفهومًا أساسيًا في علم السياسة والعلاقات الدولية، بحيث يشير إلى الحفاظ على استقلالية وسيادة الدولة وحماية مصالحها الوطنية من التهديدات الداخلية والخارجية، ويتعامل مفهوم الأمن القومي مع تحديات متنوعة مثل الأمن العسكري، والاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والبيئي. كما تشمل المفاهيم ذات العلاقة بالأمن القومي مصطلحات مثل الدفاع الوطني، والاستخبارات، والسياسة الخارجية، والأمن السيبراني، ومكافحة الإرهاب، وحفظ السلام. وتتفاوت تلك المفاهيم حسب الدولة والتحديات التي تواجهها كل دولة على حدة،[1] يهدف هذا المبحث إلى تحليل مفهوم الأمن القومي والمفاهيم ذات العلاقة بشكل علمي وشامل. حيث سيتم استعراض بعض المفاهيم المهمة في هذا المجال، كما سيتم أيضًا استكشاف التحديات الرئيسية التي تواجه الأمن القومي في العصر الحديث، مثل التهديدات الإرهابية العابرة للحدود، والنزاعات الإقليمية، والتغيرات المناخية، والتحديات السيبرانية.

المطلب الأول: تعريف مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده.

يعد الأمن القومي مفهوما شاملا ومتعدد الأبعاد، يتجاوز مجرد الحفاظ على السيادة الإقليمية والدفاع العسكري للدولة. ففي الواقع يتضمن الأمن القومي مجموعة من المكونات الأساسية التي تضمن استقرار الدولة وازدهارها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

من الناحية السياسية، يشمل الأمن القومي قدرة الدولة على الحفاظ على نظامها السياسي وسيادتها الوطنية، وضمان استقرار الحكم والمؤسسات الديمقراطية. أما على الصعيد الاقتصادي، فإنه يتضمن حماية المصالح الاقتصادية الحيوية للدولة، وضمان توفر الموارد والخدمات الأساسية للمواطنين.

أما من الناحية الاجتماعية فيشكل الأمن القومي حماية المجتمع من التهديدات الداخلية كالجريمة والفقر والبطالة، إلى جانب الحفاظ على الهوية الثقافية والقيم الوطنية. وبيئياً، فإنه يتطلب حماية البيئة والموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور.[2]

أولًا: نشأة مصطلح الأمن القومي وتطوره

يُعتبر مفهوم الأمن القومي من الركائز الأساسية في العلاقات الدولية والسياسات العامة للدول. ويعكس هذا المفهوم مدى اهتمام الدول بحماية سيادتها ومصالحها من المخاطر والتهديدات المختلفة، سواء أكانت داخلية أم خارجية، فلقد شهد مفهوم الأمن القومي تطورات عديدة عبر العصور، بدءًا من التركيز على الجوانب العسكرية وصولاً إلى استيعابه لمجموعة واسعة من التحديات الحديثة.

[1] عادل عبدالصادق، الفضاء الإلكتروني والتحول في سياسات أجهزة الاستخبارات الدولية، مركز الأهرام للدراسات والسياسة، مصر، العدد 247، 2013م، ص 9.

[2] أبو بكر أبو عجيلة، مرجع سبق ذكره، ص121.

وقد نشأ مفهوم الأمن القومي بشكل رسمي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سعت معظم الدول إلى حماية نفسها من التهديدات الخارجية. في هذا السياق، اتخذ الأمن القومي طابعًا عسكريًا بحتا، حيث تم التركيز على بناء القوات المسلحة وتعزيز القدرات الدفاعية. كما أن هذا التوجه كان نتيجة مباشرة للأزمات السياسية والحروب التي شهدها القرن العشرين، مثل الحرب العالمية الأولى والثانية والحرب الباردة.

خلال فترة الحرب الباردة 1947-1991م، أصبح الأمن القومي مرتبطًا بشكل وثيق بالتوازن العسكري بين القوى العظمى، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث اتبعت الدول سياسة الردع على اعتبار أن القوة العسكرية تعد الوسيلة الأساسية لحماية الأمن القومي، وفي هذه الفترة، تم تطوير استراتيجيات مثل "نظرية الألعاب"، و"الردع المتبادل"، التي أسهمت في تشكيل السياسات الدفاعية للعالم.

مرّت مرحلة الحرب الباردة بميزتين رئيسيتين، هما هيمنة القوتين العظميين، وهما الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية على قضايا الأمن والسياسات المتعلقة به. كان هذا الوضع يعني أن الدولتين كانتا تمسكان بزمام الأمور بشكل مطلق، ما أدى إلى أن تسيطر الدولة على جميع جوانب قضايا الأمن، وتكون وحيدة في عملية صنع السياسات وتنفيذها، متجاهلةً الدور المحتمل للكيانات الأخرى في الساحة الدولية.

في هذه الفترة، ساد فكر المدرسة الواقعية الذي يركز على أهمية الدولة كفاعل رئيسي في النظام الدولي، حيث كانت الدول تعتمد أساساً على قدراتها العسكرية لتحقيق أمنها واستقرارها.

ومع انتهاء الحرب الباردة، طرأت تغييرات واضحة على طبيعة العلاقات الدولية، ما دفع إلى إعادة التفكير في مفهوم الأمن. كما ظهرت نقاشات جديدة تتناول هذا المفهوم، حيث جاء الطرح النقدي ليقدم رؤية أكثر شمولاً تتجاوز الأبعاد التقليدية للأمن. بين الطرحين الواقعي والنقدي برزت المدرسة الليبرالية، التي أكدت على أهمية الأبعاد التنموية غير العسكرية للأمن، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهمية التعاون الدولي في تعزيز الاستقرار والأمن العالمي.[1]

مع انتهاء الحرب الباردة، بدأ مفهوم الأمن القومي في التوسع ليشمل جوانب جديدة. حيث ظهرت تحديات جديدة مثل الإرهاب، والانهيارات الاقتصادية، والصراعات الداخلية. بعد ذلك بدأ الباحثون وصناع القرار في فهم أن التهديدات لم تعد تقتصر على الجوانب العسكرية فقط، بل تشمل أيضًا عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

[1] شوقي عابدين، وآخرون، قضايا الأمن في آسيا. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2004م، ص 3.

كما شهدت السنوات الأخيرة تطورًا إضافيًا في مفهوم الأمن القومي نتيجة العولمة والتغيرات السريعة في التكنولوجيا. حيث أصبحت التهديدات غير التقليدية مثل الهجمات السيبرانية، وأزمات المناخ، والأوبئة، تلعب دورًا متزايدًا في تشكيل السياسات الأمنية. في هذا السياق، أصبح الأمن القومي مفهومًا شاملًا يتطلب التعاون الدولي والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة.[1]

وبهذا، حدث تحول هام في مفهوم الأمن، لينتقل من كونه مسألة تتعلق بالدولة إلى كونه مسألة تتعلق بالتحرر والحقوق الفردية والجماعية.

ثانيًا : تعريف مصطلح الأمن القومي:

من خلال التالي سنقوم بتقديم تعريف إجرائي لمفهوم الأمن القومي من خلال تعريفه من جانب لغوي واصطلاحي من خلال تفكيك الكلمات المكونة للمفهوم:

1. تعريف مفهوم الأمن لغة واصطلاحآ:

الأمن يُعبر عن حالة من الأمان والاطمئنان، ويعني في اللغة (الأمان) و(الأمانة) ويشتق من الجذر "أمن" بمعنى التحقق من السلامة وعدم الخوف. يُعتبر الأمن ضد الخوف، وهو ما يبرز أهميته في حياة الأفراد والمجتمعات.[2]

وتناول الفقه الإسلامي مفهوم الأمن بعمق، حيث ارتبط بالأمان والطمأنينة وزوال الخوف والتهديد، ويُعد الأمن أحد الحاجات الأساسية للإنسان، وقد تم توضيح ذلك في العديد من الآيات القرآنية التي تعكس هذا المعنى. ومن الآيات التي تشير إلى الأمن:

لقد ورد ذكر الأمن في مواضع عديدة من القرآن الكريم، مما يعكس أهميته البالغة كنعمة من نعم الله التي لا يستقيم حال الفرد أو المجتمع بدونها. ففي قوله تعالى:

﴿ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴾ [سورة قريش: 3–4]

تبرز الآية الأمن كنعمة مقرونة بالعبادة والرزق، ويُعبّر فيها عن الطمأنينة والاستقرار التي تتحقق من خلال التوحيد وعبادة الله.

كما تُظهر حالة الأمان في حياة بعض الأقوام السابقة، كما في قوله تعالى عن قوم ثمود:

﴿ وَكَانُواْ يَنۡحِتُونَ مِنَ ٱلۡجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ ﴾ [سورة الحجر: 82]

تشير الآية إلى شعورهم بالأمان والطمأنينة في مساكنهم المحفورة في الجبال.

[1] فريدة حموم، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية. جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2004م، ص 75.
[2] محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح. دققه، عصام فارس الحرستاني، عمان: دار عمار، 2005م، ص 20.

وفي مقام الحديث عن الجنة، جاء قوله تعالى:

﴿ ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴾ [سورة الحجر: 46]

وهذه الآية تعكس وعد الله تعالى لعباده المؤمنين بالأمن الأبدي والسلام الكامل في دار الخلود.

وفي مثال آخر يضربه القرآن عن قرية تنعّمت بنعمة الأمن والرخاء ثم كفرت بأنعم الله، يقول سبحانه:

﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا قَرۡيَةٗ كَانَتۡ ءَامِنَةٗ مُّطۡمَئِنَّةٗ يَأۡتِيهَا رِزۡقُهَا رَغَدٗا مِّن كُلِّ مَكَانٖ فَكَفَرَتۡ بِأَنۡعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ﴾ [سورة النحل: 112]

تُظهر هذه الآية كيف أن الأمن يُعد من مقومات الاستقرار والازدهار، وأن فقدانه يأتي كنتيجة لرفض شكر نعم الله.

وفي ضوء الفكر السياسي المعاصر، يُنظر إلى الأمن على أنه مفهوم متعدد الأبعاد، يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلى جانب البُعد العسكري التقليدي. ولم يعد الأمن مقتصرًا على الحماية من التهديدات الخارجية فقط، بل أصبح عاملًا أساسيًا لتحقيق التنمية الشاملة. ويعتمد الأمن الفعلي للدولة على مدى وعيها بطبيعة التهديدات المحدقة بمقدّراتها وقدرتها على مواجهتها بأساليب استراتيجية فعّالة ومستدامة.[1]

إن الأمن الشامل يستند إلى تهيئة الظروف المناسبة والمناخ الملائم لتنفيذ استراتيجيات التنمية الشاملة. كما يتطلب هذا النهج تأمين الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، ما يُعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات.

ويؤكد هذا المفهوم الشامل على ضرورة أن تتوافر للدولة استراتيجيات فعالة لضمان الأمن، ما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وإن تحقيق الأمن يعني القدرة على التصدي لمختلف التهديدات، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية، ما يكفل لشعب الدولة حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهضة والتقدم.[2]

2. تعريف مفهوم القومية لغة واصطلاحآ: القومية في اللغة العربية مشتقة من كلمة "قوم"، التي تعني الجماعة من الناس، أو الشعب. يشير الفعل "قام" إلى الوقوف والاستقامة، وبالتالي يمكن أن يُفهم من خلاله أن القومية تعني الوقوف معًا كجماعة أو أمة.[3]

[1] روبرت ماكنمار، جوهر الأمن، ترجمه يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للنشر، 1970م، ص 120.
[2] يحيى نبهان، مقومات الأمن القومي العربي. عمان: دار زهران، 2009م،ص 16.
[3] 4.ابن فارس، معجم مقاييس اللغة. حققه عبدالسلام هارون ،سوريا: دار الفكر، الجزء الخامس.2007م. ص43.

تتضمن القومية أيضًا مفاهيم مثل الهوية والانتماء، حيث يُشير "القوم" إلى مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في خصائص معينة، مثل اللغة، والثقافة، والتاريخ، والمصالح؛ لذا يمكن القول إن القومية تعكس الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة.

وتُعرَّف القومية اصطلاحًا بأنها حركة أو فكرة سياسية تهدف إلى تحقيق الوحدة والتضامن بين أفراد أمة أو شعب بناءً على عوامل مشتركة، مثل اللغة، والثقافة، والدين، والتاريخ، وتسعى القومية إلى تعزيز الهوية الوطنية والاعتزاز بالموروث الثقافي والجغرافي، وغالبًا ما ترتبط بمفهوم استقلال الدول أو الشعوب. [1]

على الصعيد الاجتماعي، تعد القومية تعبيرًا عن رغبة الأفراد في الحفاظ على ثقافتهم وهويتهم الخاصة، ويتضمن ذلك تعزيز القيم والتقاليد والعادات التي تميز جماعة معينة عن غيرها، وفي هذا السياق، تلعب القومية دورًا في تشكيل الهوية الاجتماعية وتعزيز التضامن بين الأفراد.

ومن ناحية فلسفية، يتناول مفهوم القومية مسألة الهوية والانتماء، ويطرح تساؤلات حول الحقوق والواجبات المرتبطة بالانتماء إلى الأمة. حيث يتناول النقاش الفلسفي القومي مفهوم الدولة، وكيفية تنظيم السلطة فيها، وعلاقة الأفراد بالدولة. [2]

لقد ظهر مصطلح "القومية" في سياقات تاريخية وثقافية متنوعة، وتطورت معانيه وأبعاده عبر الزمن. نشأ المصطلح في أوروبا خلال القرن الثامن عشر، كجزء من الحركات الفكرية والسياسية التي رافقت عصر التنوير والثورات السياسية. تزامنت هذه الفترة مع ظهور أفكار جديدة حول الهوية الوطنية والاستقلال، حيث بدأت الشعوب تطالب بحقوقها في تقرير المصير.

كانت الثورة الأمريكية 1775-1783م، واحدة من أولى الثورات التي تسعى إلى تحقيق استقلال شعوبها، ما أسس لمفاهيم الهوية الوطنية. كما عززت الثورة الفرنسية (1789) فكرة القومية من خلال الدعوة إلى حقوق المواطن والمساواة، وأدت إلى ظهور الهوية الوطنية الفرنسية كقوة موحدة.

مع دخول القرن التاسع عشر، بدأ انتشار الحركات القومية في أوروبا، حيث سعت الشعوب ذات الهوية الثقافية المشتركة إلى تحقيق الاستقلال، وظهرت حركات قومية في دول مثل ألمانيا وإيطاليا، حيث كان هناك سعي لوحدة الأمة بناءً على الثقافة واللغة.[3]

في العالم العربي، بدأت القومية العربية تظهر كحركة سياسية وثقافية تركز على الهوية المشتركة للعرب، خاصة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، كما أسهمت الأحداث السياسية مثل الحرب العالمية الأولى والثانية في تعزيز هذه الحركة.

---

[1] يوسف شويري، القومية العربية الأمة والدولة في الوطن العربي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2002م، ص 164.
[2] عبد الله تركماني، الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي والمسألة القومية. لبنان: منشورات الآن، الطبعة الأولى، 2002م، ص 363.
[3] عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، الموسوعة السياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الرابع، 1985م، ص 831.

مع دخول القرن الحادي والعشرين، تطورت مفاهيم القومية لتشمل القوميات الإقليمية والدولية، وظهرت حركات قومية جديدة في سياقات مختلفة، مرتبطة أحيانًا بالصراعات العرقية أو الثقافية، وفي العقود الأخيرة، تعرضت القومية لانتقادات، حيث اعتُبرت عاملاً في النزاعات والصراعات المسلحة. كما تزايدت الدعوات إلى العولمة وتجاوز الهويات القومية لصالح الهوية الإنسانية الشاملة[1].

3. أهم التعريفات للأمن القومي:

يُعتبر الأمريكي ولتر ليمان (Walter Leman) أول من وضع تعريفًا واضحًا لمصطلح الأمن القومي في عام 1943م. وقد عرّف الأمن القومي بأنه يجب على الدولة أن تكون آمنة دون الحاجة للتضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وأن تكون قادرة على حماية هذه المصالح عن طريق شن الحرب عند الضرورة. جاء هذا التعريف في سياق تاريخي مهم، حيث بدأت مفردة القومية (Nationalism) تتجذر في القاموس السياسي مع تجاوز الشعوب لحالات التخلف والخنوع.

في تلك الفترة، انتقل ولاء الأفراد من السلطة إلى الدولة، ما عزز من قيمة احترام القانون كرمز للرقي والحضارة. بالتالي، تبلور مفهوم الأمن القومي ليعكس هذا التطور، ويقابله المصطلح الأوروبي (National Security). ، إلى جانب ذلك، ظهرت مصطلحات جديدة تعكس المشاعر القومية وتعبر عن الهوية الوطنية.[2]

يُعتبر الأمن القومي من المفاهيم الحديثة في مجال العلوم السياسية، وقد تم استخدامه بشكل فعلي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. في هذا الإطار أسست الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي في عام 1947م، ما أسهم في تعزيز هذا المفهوم على الساحة الدولية. وبالتالي أصبح الأمن القومي جزءًا أساسيًا من سياسات الدول لحماية مصالحها وتعزيز استقرارها.

وبذلك أصبحت دول العالم بحاجة ملحة إلى صياغة تعريف واضح لمفهوم الأمن القومي، نظرًا للتحولات التي يشهدها النظام الدولي. تعيش الدول القومية الضعيفة بين موجتين: الأولى هي محاولة القوى الكبرى لمد نفوذها وتوظيف الإمكانات لصالحها، والثانية تتمثل في وعي قيادات هذه الدول بنوع المخاطر الحقيقية التي يجب أن تستعد لمواجهتها.[3] وقد عبر عدد من المهتمين في علم الاجتماع عن تصورهم للأمن القومي، حيث وصفوه بأنه "قدرة الدولة على حماية كيانها الداخلي من التهديدات

[1] المصدر نفسه، ص 833.
[2] عفاف محمد الباز، الترابط بين الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوروبية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، الندوة العلمية عن المضمون السياسي في الحوار العربي الأوروبي، 1979 ص 24.
[3] حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي .القاهرة: دار الموقف العربي،1984م، ص 31.

الخارجية"[1]، بغض النظر عن نوعية تلك التهديدات. في الوقت نفسه قدم مختصون في الشؤون السياسية والأمنية تعريفات متعددة لهذا المفهوم، من أبرزها:

1. **التعريف العسكري** :يُعتبر الأمن القومي مفهومًا جوهريًا ينطلق من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، ويتحول إلى صياغة نظرية تُشكل قواعد للسلوك الجماعي والسياسي، مع جزاء لا يقتصر على التعامل الداخلي.[2]

2. **القدرة على الحماية** :"يُعرَّف الأمن القومي بأنه القدرة على توفير أكبر قدر من الحماية والاستقرار للعمل الوطني والقومي عبر جميع المجالات - بما في ذلك السياسة والاقتصاد والاجتماع والأيديولوجيا والعسكرية والبيئة - ضد كافة أنواع التهديدات، سواء أكانت داخلية أم خارجية، إقليمية أم عالمية".[3]

وقد حظي مفهوم الأمن القومي باهتمام كبير من قبل العديد من المفكرين والباحثين العرب. وفي هذا السياق، نستعرض أبرز تعريفات الباحثين العرب للأمن القومي.

حيث يُعرّف عبد الرحمن اليوسف الأمن القومي بأنه "حالة من الاستقرار والطمأنينة التي تضمن للدولة حماية حقوقها ومصالحها، وتُعزز من قدرتها على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية". [4] إن هذا التعريف يؤكد على أهمية الاستقرار كشرط أساسي لتحقيق الأمن، مشددًا على أن الأمن ليس مجرد غياب التهديدات، بل هو حالة من الطمأنينة التي تتطلب وجود استراتيجيات فعالة.

وفي سياق مختلف، يرى علي عبد الرازق أن الأمن القومي هو "القدرة على الحفاظ على استقلال الدولة وحماية سيادتها، في ظل التحديات التي تواجهها من القوى الإقليمية والدولية".[5] وهذا التعريف يبرز أهمية السيادة الوطنية، مشيرًا إلى أن الأمن القومي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على التصدي للتهديدات التي قد تُنتهك سيادة الدولة.

كما يعرّف أحمد عبد الله الأمن القومي بأنه "التوازن بين المصالح الوطنية والقدرة على الدفاع عنها، بما يضمن استمرارية الدولة ورفاهيتها". [6] يتناول هذا التعريف العلاقة بين المصالح الأمنية والقدرة الدفاعية، ويشدد على ضرورة تحقيق توازن يسمح للدولة بالحفاظ على استقرارها ورفاهيتها.

---

[1] يوسف شويري، مرجع سبق ذكره، ص 166.
[2] المصدر نفسه، ص167.
[3] خالد بن عبدالعزيز، مقاتل من الصحراء حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات. بيروت: دار الساقي للنشر والتوزيع، 1995م، ص 66 .
[4] عبد الرحمن اليوسف، الأمن القومي المفاهيم والتطبيقات، الأردن: دار الفكر،2015م، ص 45.
[5] علي عبد الرازق، السيادة والأمن القومي، قط: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014م، ص 78.
[6] أحمد عبد الله، الأمن القومي والمصالح الوطنية دراسة تحليلية، مصر: دار السلام، 2016م، ص 112.

ويعتبر محمد عفيفي أن الأمن القومي "يعني حماية الكيان الوطني من أي تهديدات، سواء أكانت عسكرية أم اقتصادية أم اجتماعية، ويشمل أيضًا الأمن الفكري والثقافي".[1] هذا التعريف يُظهر اتساع مفهوم الأمن ليشمل جوانب متعددة، ما يعكس الفهم الشامل للأمن القومي كحاجة ملحة تتجاوز البعد العسكري فقط.

كما أشار حسن حنفي إلى أن الأمن القومي يعني "حماية الهوية الوطنية من التهديدات الخارجية، وتعزيز التماسك الداخلي من خلال تطوير الوعي القومي". [2] ويشدد هذا التعريف على أهمية الهوية الوطنية كمكون أساسي للأمن، حيث يُعبر عن الحاجة إلى تعزيز الوعي القومي كوسيلة لحماية الدولة من أي تهديدات.

واعتبر جورج قرم الأمن القومي "مفهومًا ديناميكيًا يتغير بتغير الظروف السياسية والاقتصادية، ويعتمد على قدرة الدولة على استيعاب التحديات والتكيف معها". [3] يُظهر هذا التعريف أهمية المرونة في مواجهة التهديدات، مشيرًا إلى أن الأمن القومي ليس ثابتًا بل يتطلب استجابة فعالة للتغيرات المستمرة في البيئة الدولية.

وتعد مسألة تحديد تعريف واضح لمفهوم الأمن القومي من القضايا المعقدة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تتداخل فيما بينها.

ارتباط الأمن القومي بمجموعة متنوعة من الأبعاد، بما في ذلك الأبعاد العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. هذا التنوع يجعل من الصعب وضع تعريف شامل يتضمن جميع هذه الجوانب. فبينما قد يركز بعض المفكرين على الأبعاد العسكرية، يولي آخرون أهمية أكبر للأبعاد الاقتصادية أو الاجتماعية.

واختلاف السياقات الثقافية والسياسية من دولة لأخرى، ما يؤثر على كيفية فهم الأمن القومي. في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية قد يرتبط الأمن القومي بحقوق الإنسان والحريات المدنية، بينما في الدول الاستبدادية قد يُركز على الاستقرار والحفاظ على السلطة. هذه الاختلافات تعكس القيم والمعتقدات التي تشكل الوعي الأمني في كل مجتمع. [4] علاوة على ذلك، تتغير التهديدات التي تواجه الدول باستمرار، من الحروب التقليدية إلى الهجمات السيبرانية والإرهاب، وهذا التغير السريع يتطلب إعادة تقييم مستمرة لمفهوم الأمن القومي، ما يجعل من الصعب الوصول إلى تعريف ثابت.

---

[1] محمد عفيفي، الأمن القومي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2013م، ص 155.
[2] حسن حنفي، الهوية الوطنية والأمن القومي رؤية فلسفية، مصر: دار الشروق، 2012م، ص92.
[3] جورج قرم، الأمن القومي مفهوم ديناميكي يتغير بتغير الظروف السياسية والاقتصادية، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018م،ص 134.
[4] عبد الرحمن اليوسفي ، مرجع سبق ذكره، ص46.

أيضًا، تؤثر العولمة وتغيرات النظام الدولي على الأمن القومي، حيث أصبحت التهديدات عابرة للحدود. في هذا السياق، قد يُعتبر الأمن القومي مرتبطًا بالأمن الإقليمي والدولي، ما يزيد من تعقيد تعريفه.

كما تلعب الاعتبارات الاقتصادية دورًا هامًا في الأمن القومي، حيث يمكن أن تؤثر الأزمات الاقتصادية على استقرار الدول، وبالتالي على مفهوم الأمن القومي، وهذا التداخل بين الاقتصاد والأمن يجعل من الصعب وضع تعريف واضح.[1]

أخيرًا، تتداخل مصطلحات مثل "الأمن الوطني"، "الأمن الداخلي"، و"الأمن الإقليمي"، ما يضيف طبقة من التعقيد في فهم الأمن القومي، وهذا التداخل يؤدي إلى تباين في التعريفات المستخدمة من قبل العلماء والممارسين في مجالات السياسة والأمن، وتُظهر هذه العوامل مجتمعة أن صعوبة تحديد تعريف واضح لمفهوم الأمن القومي تعكس تعقيد هذا المفهوم وديناميكيته.

المطلب الثاني: التمييز بين مفهوم الأمن القومي وبعض المفاهيم المشابهة.

باعتبار أن الأمن القومي هو أحد المفاهيم المتداولة في التعاملات الدولية وأقدمها، فإنه يختلف عن الأمن الإقليمي والأمن الجماعي. كما يرتبط ويتشابه مع مفاهيم متعددة مثل المصلحة القومية والاستراتيجية القومية، والتي تعد من أبرز المفاهيم التي يتم الخلط بينها وبين مفهوم الأمن القومي، لذا يسعى الجزء التالي من الدراسة إلى وضع حدود بين مختلف تلك المفاهيم وتبيانها.

أولًا: الأمن الإقليمي:

تجاوز إدراك القيادات السياسية مفهوم الأمن القومي بعد الحرب العالمية الأولى، حيث استقبل تصورًا جديدًا يتضمن عناصر إضافية. هذا التغيير أضفى طابعًا جديدًا على صياغة العلاقات الدولية، ما ساعد المجتمع الدولي على التوجه نحو إطار أوسع يتجاوز الحدود الجغرافية لاستيعاب التعدد القومي.[2]

لقد كان من الضروري تتبع مجموعة من الملاحظات قبل التعرف على المفهوم، وذلك لتعزيز الفهم بخصائص المصطلح وتعبيراته بدقة. ومن هذه الملاحظات:

1. يجب علينا أن ندرك أن عبارة "الأمن الإقليمي" هي التي تعبر عن الفكرة الأساسية للمفهوم. يتمثل جوهر هذا المفهوم في أن أحد التزامات الدول المنتمية إلى إقليم معين هو المشاركة في حماية دول الإقليم نفسه.

[1] حسن حنفي ، مرجع سبق ذكره، ص 93.
[2] غانم صالح، أمن الخليج العربي بين استراتيجيات القوي العظمى وتطورات القوي الإقليمية. العراق: مجلة التوثيق الإعلامي، المجلد الثاني، العدد الثالث،1983م ،ص 3.

2. من هنا، يُعتبر مصطلح الأمن الإقليمي مرتبطًا بالإقليمية، فلا يُمارس هذا المفهوم إلا إذا ارتبط بإقليم معين يضم دولتين أو أكثر ذات نظم سياسية مستقلة. وبالتالي، يتعلق هذا المفهوم بمجموعة من الدول وليس بدولة واحدة فقط.[1]

3. يجب أن نلاحظ أن ما ينطوي تحت مفهوم الأمن الإقليمي لا يمكن أن يكون مطلقًا. فمن الممكن النظر إلى هذا المفهوم من زاوية واسعة تشمل حماية هيكل النظم السياسية القائمة في إقليم معين ضد أي تغييرات، لكن ذلك يجب أن يتم وفقًا للقواعد التي وضعتها تلك النظم وقبلت بشرعيتها. وبالتالي، يتمثل جوهر المفهوم في حماية حدود الإقليم ضد أطماع أو مفاجآت القوى الخارجية المعادية.

4. من جهة أخرى، يجدر بنا أن نلاحظ أن الأمن الإقليمي لا يُطبق دون أن يكون مرتبطًا بعدد من الكيانات السياسية التي يمكن أن تُعرّف نفسها كدول، أي كيانات تمتلك الشرعية القانونية في الأسرة الدولية وتنتمي إلى إقليم معين.

5. علاوة على ذلك، يجب أن ندرك الفرق بين مفهوم الأمن الإقليمي والتحالفات. فالأمن الإقليمي يسعى لحماية إقليم معين والدفاع عنه والحفاظ على الوضع القائم فيه، ويستهدف في الأصل الأعداء الخارجيين، وله طابع دائم. بينما التحالفات لا تقتصر على إقليم معين أو عدو محدد، رغم أنها غالبًا ما تُوجه ضد عدو أو أعداء معينين، وتهدف إلى تحقيق التوازن الدولي، وهي بطبيعتها مؤقتة. كما أنها مستقلة عن مجلس الأمن الدولي ولا تتطلب الرجوع إليه أو الالتزام بما يقرره.[2]

بينما استطاع الأمن الإقليمي أن يصبح فصلًا متكاملًا في ميثاق الأمم المتحدة، فإن هذا المفهوم يعكس إدراك إقليم معين لدوله المنتمية إليه بشأن كيفية تحقيق الحماية لذلك الإقليم من خلال الاتفاق بين أعضائه. يتطلب ذلك أولاً رغبة دول الإقليم في الوصول إلى هذا الهدف، وثانيًا، توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيقه.

في الحقيقة، يُعتبر الأمن الإقليمي تعبيرًا عن سياسة مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، حيث تسعى هذه الدول إلى تنظيم التعاون العسكري لمنع أي تدخل خارجي. إنه نوع من التحالف بين دول إقليم معين يهدف إلى تنظيم الدفاع عن ذلك الإقليم. وجوهر هذه السياسة يتمثل في التعبئة الإقليمية من جهة، والتصدي للقوى الدخيلة من جهة أخرى، مع حماية الوضع القائم. يُعد هذا النموذج من الأمن وسيلة لحل المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية، دون السماح للدول الخارجية بالتدخل في علاقات دول الإقليم.[3]

---

[1] حامد ربيع، نظرية الأمن القومي. العراق: مجلة آفاق عربية، العدد الثالث، 1985م ،ص 13.
[2] إبراهيم شلبي، التنظيم الدولي دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية. لبنان: الدار الجامعية،1986م، ص517.
[3] إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية. لبنان :مؤسسة الأبحاث العربية،1985م، ص 26.

يتمثل جوهر الأمن الإقليمي في تحقيق الحماية للإقليم من التدخلات التي تقوم بها قوى خارجية، وذلك من خلال التعبئة الإقليمية التي تحفز القوى المنتمية إلى الإقليم لأخذ دورها في حماية المنطقة من أي عدوان يستهدف استقرارها وسيادة دولها.

أما أدوات تحقيق هذا الهدف فتتمثل في إبعاد المشاكل عن المنطقة عبر اعتماد الطرق السلمية في حل المنازعات الإقليمية، حيث إن وجود هذه المنازعات قد يُشكل منفذًا لتدخل القوى في الشؤون الداخلية للإقليم. بعد ذلك، يُمكن تهيئة القوة اللازمة للتصدي لأي اعتداء قد يحدث من خارج الإقليم، وهو ما يُعتبر في مصلحة دول الإقليم لضمان سلامتها واستقرارها، ما يُمكنها من أداء دورها الإقليمي بفاعلية.

كذلك، يُعد الأمن الإقليمي إجراءً يتم اتخاذه ضد الدول التي تسعى لخلق التوتر في الإقليم بغرض استغلال ذلك لصالحها أو لصالح دول أخرى خارجة عنه، أو تلك التي تستهدف الإقليم بعدوان عسكري أو غيره. [1]

ثانيًا: الأمن الجماعي:

بعد الحرب العالمية الأولى، نشأ في الفقه السياسي إدراك لأهمية الحفاظ على الوضع القائم من خلال ترسيخ عوامل الاستقرار العالمي بهدف الحيلولة دون تغير الواقع الدولي أو إرباك علاقات أعضاء المجتمع الدولي بشكل غير مشروع، حيث تم اتخاذ خطوات جماعية تشترك فيها الأسرة الدولية كقوة ضاغطة لصد أي محاولة للتغيير السلبي، مع السعي لنشر السلام كأساس للتعامل في فض النزاعات والمشاكل بين الدول.

هذا الإدراك يتضمن استنكار العنف واستبداله بمد جسور التعاون والمحبة والسلام بين دول العالم، ما يعني حتمية انكسار المعتدي في حال تضافرت جهود العالم ضده. ويتطلب ذلك تكتل الأسرة الدولية من خلال التعاون وخلق إرادة إيجابية، مع الأخذ في الاعتبار الرأي القائل بأن العدوان على دولة ما هو عدوان على جميع دول العالم، رغم استمرار الخلافات والتناقضات الموجودة بين المصالح والسياسات الدولية.[2]

وتكمن أداة تحقيق ذلك في التكتل الدولي، كما كان مع عصبة الأمم سابقًا ومع الأمم المتحدة حاليًا، حيث تُسهم هذه المنظمات في خلق قوة رادعة قادرة على منع التغيرات السلبية من خلال معاقبة المعتدي وردع الدول التي تبدأ بالعدوان، سواء أكان ذلك باستخدام الأسلوب العسكري أم الاقتصادي. يتم هذا من

[1] المرجع نفسه، ص27.
[2] محمد شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية .الكويت: سلسة علم المعرفة، العدد السابع، 1978م، ص 15.

أجل مصلحة الأسرة الدولية والعالم، بهدف تحقيق الاستقرار العالمي والحفاظ على الوضع القائم دون تغيير.[1]

كما يُعد الأمن الجماعي إجراءً ضد الدول التي تستخدم العدوان كوسيلة لتحقيق أهدافها. وتقوم نظرية الأمن الجماعي على فرضيات رئيسية، منها أنه في حالة نشوب حرب بين دولتين باستخدام القوة، من الضروري أن يتفق أعضاء المجتمع الدولي على تحديد المعتدي فور وقوع العدوان، وذلك لاتخاذ الخطوات اللازمة لفض النزاع قبل أن يتسع.

وتبرز أهمية التساوي بين دول العالم في الفرص المتاحة لها للمشاركة بقدراتها. فالعالم مجتمِعًا يرفض العدوان مهما كان مصدره. ومن أجل ردع العدوان، يجب أن تتوفر الإمكانيات القادرة على تحقيق هذا الهدف، بحيث تفرض على الدولة المعتدية شعورًا بعدم قدرتها على مواجهة القوة العالمية الرادعة، ما يمنعها من القيام بمغامرة تعلم مسبقًا أنها ستؤدي إلى هزيمتها.[2]

ثالثًا: الفرق بين مفهوم الأمن القومي والمصلحة القومية:

تعد مفاهيم الأمن القومي والمصلحة القومية من الركائز الأساسية في السياسة الدولية، ورغم ارتباطهما الوثيق إلا أن هناك اختلافات جوهرية بينهما في المعنى والتطبيق. لفهم هذا التمييز بشكل أفضل، يتعين علينا استكشاف كل مفهوم على حدة.

فالأمن القومي يشير إلى مجموعة من التدابير والسياسات التي تتخذها الدولة لحماية نفسها من التهديدات الداخلية والخارجية. يتضمن هذا المفهوم الحفاظ على سيادة الدولة وسلامة مواطنيها، ويُعد محوريًا في استراتيجيات الدول لضمان بقائها واستقرارها. يتناول الأمن القومي أبعادًا متعددة، مثل الأبعاد العسكرية التي تركز على حماية الحدود والتصدي للتهديدات العسكرية، ما يتطلب وجود جيش قوي واستعدادات دائمة لمواجهة أي عدوان. كما يشمل الأمن الاقتصادي، الذي يركز على حماية الموارد الحيوية وضمان استقرار الاقتصاد الوطني، ما يعزز قدرة الدولة على مواجهة الأزمات. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن الأمن الاجتماعي الحفاظ على التماسك الداخلي والاستقرار، حيث أن الأزمات الاجتماعية قد تؤدي إلى تهديدات أمنية. ولا يغفل الأمن القومي أيضًا الأبعاد البيئية، حيث يتعامل مع التحديات البيئية التي قد تؤثر على الأمن، مثل التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.[3]

من ناحية أخرى، تشير المصلحة القومية إلى الأهداف والمصالح التي تسعى الدولة لتحقيقها لضمان رفاهية مواطنيها وتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي. تتضمن هذه المصلحة مجموعة من القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعد ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة النفوذ الدولي. تشمل المصالح الاقتصادية تحسين مستوى المعيشة وزيادة النمو الاقتصادي، ما يعزز قدرة الدولة على

[1] عامر محسن ،وأخرون، مقارنة بين الأمن الإقليمي والأمن الجماعي. مصر: مجلة السياسة الدولية ، 2009م، ص11.
[2] محمد شكري، مرجع سابق ، ص17.
[3] صلاح الدين الدومة، المدخل إلى علم العلاقات الدولي. السودان: الدار السودانية للكتب، 2006م، ص5.

تحقيق أهدافها. كما تسعى المصلحة القومية إلى تعزيز دور الدولة في المحافل الدولية والتأثير على القرارات العالمية، ما يُعزز من مكانتها. ولا يغفل هذا المفهوم أيضًا أهمية المصالح الثقافية، التي تهتم بتعزيز الهوية الوطنية والقيم الثقافية للشعب، ما يُعزز من تماسك المجتمع.

على الرغم من الاختلافات، هناك تداخل كبير بين الأمن القومي والمصلحة القومية، ويُعد الأمن القومي وسيلة لتحقيق المصلحة القومية، حيث إن حماية الدولة وتعزيز استقرارها يُسهمان في تحقيق الأهداف الوطنية. بينما يركز الأمن القومي على حماية الدولة من التهديدات، وتُعنى المصلحة القومية بتحقيق الأهداف التنموية والسياسية التي تعزز من رفاهية المواطنين ومكانة الدولة في العالم.[1]

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن الأمن القومي والمصلحة القومية مفهومان متكاملان يلعبان دورًا حيويًا في توجيه سياسات الدول. ففهم الفرق بين هذين المفهومين يساعد في صياغة استراتيجيات فعالة تجمع بين الحماية والأهداف الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار. وإدراك العلاقة بين الأمن القومي والمصلحة القومية يُمكن الدول من مواجهة التحديات المعاصرة وتعزيز رفاهية مواطنيها بشكل فعال.

رابعًا: الفرق بين مفهوم الأمن القومي والاستراتيجية القومية:

يعتبر كل من الأمن القومي والاستراتيجية القومية من المفاهيم الأساسية التي تتناولها السياسة الوطنية والدولية، ورغم ارتباطهما الوثيق في العديد من السياقات، إلا أن هناك اختلافات واضحة بينهما من حيث المعنى والأبعاد والتطبيقات.

فالأمن القومي يشير إلى مجموعة من التدابير والسياسات التي تتخذها الدولة لحماية نفسها من التهديدات الداخلية والخارجية. يركز هذا المفهوم بشكل أساسي على الحفاظ على سيادة الدولة وسلامة مواطنيها، ويتضمن مجموعة متنوعة من الأبعاد. فعلى سبيل المثال، يتناول الأمن القومي البعد العسكري الذي يتعلق بحماية الحدود والتصدي للتهديدات العسكرية من الدول أو المنظمات الخارجية. وهذا يتطلب وجود قوة عسكرية فعالة واستعدادا دائما لمواجهة أي عدوان. بالإضافة إلى ذلك، يتعامل الأمن القومي مع البعد الاقتصادي، حيث يسعى لضمان استقرار الاقتصاد وحماية الموارد الحيوية من الأزمات أو التهديدات التي قد تؤثر على القدرة الاقتصادية للدولة. من الجوانب الأخرى التي ينظر إليها الأمن القومي جانب البعد الاجتماعي، والذي يركز على الحفاظ على التماسك الاجتماعي والاستقرار الداخلي، حيث إن الأزمات الاجتماعية قد تؤدي إلى تهديدات أمنية. ولا يغفل الأمن القومي أيضًا الأبعاد البيئية، حيث

[1] عامر محسن، مرجع سبق ذكره ،ص14

يتعامل مع التحديات البيئية التي قد تمس الأمن، مثل التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية؛ لذا يُعد الأمن القومي ضرورة قصوى للحفاظ على استقرار الدولة ومنع أي تهديدات.[1]

أما الاستراتيجية القومية، فتشير إلى خطة شاملة تتبناها الدولة لتحقيق أهدافها الوطنية على المدى الطويل. تتضمن الاستراتيجية القومية مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز مكانة الدولة في المجتمع الدولي وتحقيق التنمية المستدامة. تتطلب الاستراتيجية القومية تحديد أهداف واضحة تسعى الدولة لتحقيقها، سواء أكانت هذه الأهداف اقتصادية، أم سياسية، أم اجتماعية. يجب على الدولة أيضًا تخصيص الموارد المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، وتحديد كيفية استخدام هذه الموارد بفعالية. يتضمن ذلك التخطيط والتنفيذ، حيث يتم وضع خطط عمل محددة لتنفيذ الاستراتيجيات، بالإضافة إلى تقييم النتائج بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف المرجوة. كما تلعب العلاقات الدولية دورًا حيويًا في الاستراتيجية القومية، حيث تسعى الدولة لبناء تحالفات وشراكات مع دول أخرى لتحقيق أهدافها.

وبالنظر إلى الاختلافات الجوهرية بين الأمن القومي والاستراتيجية القومية، نجد أن الأمن القومي يركز على حماية الدولة من التهديدات، بينما الاستراتيجية القومية تهدف إلى تحقيق الأهداف الوطنية بشكل شامل. الأمن القومي غالبًا ما يتعامل مع التهديدات الفورية، بينما الاستراتيجية القومية ترتبط بالتخطيط طويل الأمد. أيضًا، يعتمد الأمن القومي بشكل كبير على القوة العسكرية والتدابير الأمنية، بينما تشمل الاستراتيجية القومية مجموعة من السياسات والبرامج التي تعزز من مكانة الدولة.[2]

مما سبق، يمكن القول إن الأمن القومي والاستراتيجية القومية مفهومان متكاملان ولكن بينهما اختلاف. فالأمن القومي يُعد وسيلة لحماية الدولة من التهديدات، بينما الاستراتيجية القومية تُعد خطة شاملة لتحقيق الأهداف الوطنية. ففهم الفروق بين هذين المفهومين يساعد الدول على وضع سياسات فعالة تجمع بين الحماية والأهداف التنموية، ما يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات وتحقيق الاستقرار.

المبحث الثاني : ركائز الأمن القومي الليبي.

تعد ركائز الأمن القومي أمرًا حيويًا لاستقرار وازدهار أي دولة حيث يتعرض الأمن القومي الليبي لتحديات متعددة نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية التي مرت بها البلاد على مدار العقود الماضية وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل ركائز الأمن القومي الليبي لما له من أهمية في الحفاظ على أمن واستقرار البلاد، وسنسلط الضوء على عدة جوانب أساسية تؤثر في الأمن القومي الليبي، بما في ذلك الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي الأمن الحدودي الأمن الداخلي.

[1] زهرة عطا، الأمن القومي العربي. طرابلس: المركز العالمي، 2010م، ص 57.

[2] محمود خليل، الأمن في الإسلام، جامعة القاهرة، مصر، رسالة ماجستير، 2000م، ص 24.

المطلب الأول :عناصر قوة الأمن القومي.

تعد عناصر القوة المكونة للأمن القومي من الأسس الحيوية التي تحدد قدرة الدولة على حماية مصالحها الوطنية وضمان استقرارها في ظل التحديات المتزايدة على الصعيدين الداخلي والخارجي. يمثل الأمن القومي مفهومًا شاملًا يتضمن مجموعة من العوامل التي تتفاعل معًا لتعزيز قدرة الدولة على التصدي للتهديدات المختلفة، سواء أكانت عسكرية أم اقتصادية أم اجتماعية. تشمل هذه العناصر القوة العسكرية، التي تضمن الحماية من الاعتداءات الخارجية، والاستقرار الاقتصادي الذي يمكّن الدولة من تمويل برامجها الأمنية والتنموية. كما تلعب العلاقات الدولية والدبلوماسية دورًا حاسمًا في تعزيز الأمن من خلال بناء تحالفات وشراكات استراتيجية. علاوة على ذلك، فإن التماسك الاجتماعي والقدرة الاستخباراتية والتكنولوجيا الحديثة تعد أيضًا من العناصر الأساسية التي تسهم في بناء قوة الأمن القومي. من خلال فهم هذه العناصر، يمكن للدول وضع استراتيجيات فعالة تضمن الحفاظ على أمنها واستقرارها.[1] وتتمثل أهم عناصر قوة الأمن القومي فيما يلي:

أ- العامل الاجتماعي: وهو من العناصر الأساسية التي تسهم في تعزيز الأمن القومي للدول، حيث يلعب دورًا حيويًا في بناء المجتمعات المستقرة والمتماسكة. إن التماسك الاجتماعي والتضامن بين أفراد المجتمع لهما تأثير كبير على قدرة الدولة على مواجهة التحديات والتهديدات.

فالتماسك الاجتماعي يعني وجود روابط قوية بين أفراد المجتمع، ما يسهم في تقليل النزاعات الداخلية، وعندما يكون الأفراد متضامنين ويشعرون بالانتماء إلى مجتمع واحد، فإن ذلك يقلل من فرص حدوث الفوضى والانقسامات، فالمجتمعات المتماسكة تكون أكثر قدرة على التصدي للتحديات، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية، حيث يتعاون الأفراد معًا لحل المشكلات.

علاوة على ذلك، تعد العدالة الاجتماعية من العوامل المهمة التي تعزز الأمن القومي. عندما يشعر المواطنون بأن لديهم فرصًا متساوية في الحصول على الموارد والخدمات الأساسية، فإن ذلك يعزز من شعورهم بالولاء والانتماء للدولة. بالمقابل، فإن عدم العدالة الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى الاستياء والاضطرابات، ما يشكل تهديدًا للأمن القومي. [2]

يلعب التعليم أيضًا دورًا رئيسيًا في بناء مجتمع واعٍ وقادر على المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية، فالتعليم يعزز من فهم المواطنين لحقوقهم وواجباتهم، ويزيد من قدرتهم على التفكير النقدي والمشاركة في القضايا الوطنية. كما أن الثقافة المشتركة تعزز من الهوية الوطنية وتقوي الروابط بين الأفراد، ما يسهم في بناء مجتمع متماسك.

[1] خالد بن عبد العزيز ، مصدر سبق ذكره، ص 62.
[2] عبدالرحمن اليوسف، مرجع سبق ذكره ،ص67.

وتسهم المجتمعات المتماسكة في تعزيز قدرة الدولة على إدارة الأزمات. فعندما يكون هناك تواصل فعال وتعاون بين الأفراد والجهات الحكومية، يمكن للدولة أن تستجيب بشكل أفضل للأزمات والكوارث، والمجتمعات التي تتمتع بروح التعاون والدعم المتبادل تكون أكثر استعدادًا لمواجهة التحديات وتقليل آثار الأزمات.

تشجع المشاركة المدنية الفعالة على تعزيز الأمن القومي من خلال تمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار. فعندما يشعر الأفراد بأن لديهم صوتًا في تحديد سياسات دولتهم، فإنهم يصبحون أكثر التزامًا بدعم تلك السياسات. فالمشاركة الفعالة تعزز من الشفافية والمساءلة، ما يسهم في بناء ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية. [1]

أخيرًا، يمكن أن يكون التنوع الاجتماعي والثقافي عنصرًا قويًا في تعزيز الأمن القومي إذا تم إدارته بشكل صحيح، والمجتمعات التي تحتفل بتنوعها وتعمل على إدماج جميع الفئات تعزز من التفاهم والتعاون بين مختلف المجموعات. على النقيض، إذا لم يتم التعامل مع التنوع بشكل إيجابي، فقد يؤدي ذلك إلى الانقسامات والنزاعات، ما يشكل تهديدًا للأمن القومي. [2]

ب- **العامل الديموغرافي:** يعتبر العنصر الديموغرافي من العوامل الأساسية التي تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الأمن القومي للدول. كما يتضمن هذا العنصر التركيبة السكانية، بما في ذلك عدد السكان، وتوزيعهم، والتركيبة العمرية، والخصائص الثقافية والاجتماعية.

يعتبر حجم السكان من العوامل المهمة التي تؤثر على القوة العسكرية والاقتصادية لأي دولة. فالدول ذات الكثافة السكانية العالية يمكن أن تستفيد من عدد كبير من المجندين في القوات المسلحة، ما يسهم في تعزيز القوة العسكرية. كما أن وجود عدد كبير من السكان يمكن أن يسهم في زيادة الإنتاجية الاقتصادية، حيث يوفر قوة عمل واسعة تستطيع دعم التنمية والنمو.

كما تلعب التركيبة العمرية للسكان دورًا كبيرًا في الأمن القومي. فوجود نسبة عالية من الشباب يمكن أن يكون فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي والتطور، ولكنه قد يشكل أيضًا تحديًا إذا لم تتوفر لهم فرص العمل والتعليم. إذا ما كانت الدولة قادرة على استثمار هذه الطاقة البشرية في التنمية، فإن ذلك يعزز من قدرتها على مواجهة التحديات. في المقابل، قد تؤدي معدلات البطالة العالية بين الشباب إلى الاضطرابات الاجتماعية، ما يشكل خطرًا على الأمن القومي.

و يمكن أن يكون التنوع الثقافي في التركيبة السكانية عنصرًا إيجابيًا يعزز من الأمن القومي، شريطة إدارة هذا التنوع بشكل جيد، فالمجتمعات التي تحتفل بتنوعها وتعمل على إدماج جميع الفئات

[1] احمد عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص112.
[2] محمد عفيفي ، مرجع سبق ذكره ، ص134.

تعزز من التفاهم والتعاون بين مختلف المجموعات، والتنوع الثقافي يعزز من الابتكار والإبداع، ما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، إذا لم يتم التعامل مع التنوع بشكل إيجابي، فقد يؤدي ذلك إلى الانقسامات والنزاعات، ما يشكل تهديدًا للأمن القومي. [1]

أيضا تؤثر الهجرة على الأمن القومي بشكل كبير، حيث يمكن أن تسهم الهجرة في تعزيز القوة العاملة وزيادة التنوع الثقافي، ما يعزز من النمو الاقتصادي. ومع ذلك، قد تثير الهجرة أيضًا مخاوف تتعلق بالأمن، خاصة إذا كانت هناك تدفقات كبيرة من اللاجئين أو المهاجرين غير الشرعيين، ويتطلب التعامل مع هذه الظاهرة وجود سياسات فعالة تضمن دمج المهاجرين في المجتمع وتعزيز الأمن. [2]

كما يسهم الاستقرار الديموغرافي في تعزيز الأمن القومي من خلال تقليل الضغوط على الموارد وتخفيف النزاعات المحتملة، فالدول التي تتمتع بنمو سكاني مستدام وتوازن بين العرض والطلب على الموارد تكون أكثر قدرة على الحفاظ على الأمن والاستقرار.

في الختام، يمكن القول إن العنصر الديموغرافي يشكل عامل قوة مهمًا في الأمن القومي. من خلال فهم التركيبة السكانية وحجم السكان والتركيبة العمرية والتنوع الثقافي، الأمر الذى يمكن للدول من بناء استراتيجيات فعالة تعزز من قدرتها على مواجهة التحديات من خلال الاستثمار في العنصر الديموغرافي، عن طريق دعم التعليم والتوظيف وتعزيز التماسك الاجتماعي، كل ذلك يعزز من استقرار الدولة وأمنها.

ج- **الموقع الجغرافي:** يعد موقع الدولة من العوامل الأساسية التي تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الأمن القومي، ويتمثل هذا العامل في الموقع الجغرافي للدولة، الأمر الذي يؤثر على قدرتها على حماية مصالحها الوطنية، ويحدد التحديات والفرص التي تواجهها. ويمكن تحليل تأثير الموقع الجغرافي على الأمن القومي من خلال عدة جوانب.

أولاً: يؤثر الموقع الجغرافي على القدرة الدفاعية للدولة، فالدول الواقعة في مناطق استراتيجية، مثل الممرات البحرية أو الحدود المشتركة مع دول أخرى قد تتمتع بميزة في حماية مصالحها. على سبيل المثال، الدول التي تتحكم في ممرات التجارة الدولية يمكن أن تعزز من قوتها الاقتصادية وتكون أكثر قدرة على حماية حدودها. في المقابل، الدول التي تقع في مناطق ذات حدود مفتوحة مع دول قد تكون غير مستقرة أو معادية تواجه تحديات أكبر تتطلب استراتيجيات دفاعية متقدمة. [3]

ثانيًا، يلعب الموقع دورًا مهمًا في العلاقات الدولية، فالدول التي تتمتع بموقع جغرافي متميز يمكن أن تكون نقاط تقاطع بين الثقافات والاقتصادات المختلفة، ما يتيح لها بناء تحالفات استراتيجية. على سبيل

[1] عبدالرحمن اليوسفي ، مرجع سبق ذكره ،ص88.
[2] علي عبدالرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 115.
[3] عبدالسلام محمد، يونس علي ، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية. مصر: دار الوفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، 2021م، ص 105.

المثال، يمكن لدولة تقع في منطقة غنية بالموارد الطبيعية أن تستفيد من علاقاتها مع الدول الكبرى، ما يعزز من أمنها واستقرارها. [1]

ثالثًا، يؤثر الموقع الجغرافي على التحديات البيئية، فالدول التي تقع في مناطق عرضة للكوارث الطبيعية، مثل الزلازل أو الفيضانات، تحتاج إلى استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه التحديات، ما يؤثر على أمنها القومي. كما أن الدول التي تواجه تغيرات مناخية قد تحتاج إلى اتخاذ تدابير لحماية مواردها الطبيعية، ما يؤثر على استقرارها.

رابعًا، يلعب الموقع دورًا في تحديد نوع التهديدات التي قد تواجهها الدولة. فالدول المجاورة لمناطق النزاع أو الحروب الأهلية قد تعاني من تداعيات هذه النزاعات، مثل تدفق اللاجئين أو زيادة النشاطات الإرهابية؛ لذا فإن الموقع الجغرافي يُعد عاملًا حاسمًا في تحديد استراتيجيات الأمن القومي.[2]

في الختام، يمكن القول إن موقع الدولة يمثل عنصر قوة مهمًا في الأمن القومي، ويؤثر على عوامل مثل، القدرة الدفاعية، العلاقات الدولية، التحديات البيئية، ونوع التهديدات التي قد تواجهها.

د- العوامل السياسية : ويمكن تقسيمها على النحو التالي.

-العوامل السياسية الداخلية: يعتبر العنصر السياسي الداخلي من العوامل الحاسمة التي تؤثر بشكل مباشر على قوة الأمن القومي للدولة، ويتضمن هذا العنصر جميع الجوانب المتعلقة بالحكم، والسياسات الداخلية، والعلاقات بين الحكومة والمجتمع، فاستقرار النظام السياسي وقدرته على معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية تلعب دورًا أساسيًا في تعزيز الأمن القومي. [3]

يُعد الاستقرار السياسي الداخلي ركيزة أساسية للأمن القومي، فالدول التي تتمتع بحكومة مستقرة وفعالة تكون أكثر قدرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، والاستقرار السياسي يعزز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، ما يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي. على العكس، فإن الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، مثل الفوضى أو الانقلابات، تواجه تحديات كبيرة في الحفاظ على الأمن، فالنزاعات السياسية أو الأزمات الحكومية يمكن أن تؤدي إلى تفشي العنف وزيادة التوترات الاجتماعية، ما يشكل خطرًا على الأمن القومي.[4]

كما تلعب السياسات الداخلية دورًا حيويًا في تشكيل بيئة الأمن القومي. تشمل هذه السياسات مجموعة واسعة من القضايا، مثل التعليم، والاقتصاد، والعدالة الاجتماعية، فالحكومات التي تتبنى

[1] محمد إبراهيم حسن، الجغرافيا السياسية دراسة في مقومات الدولة ومظاهرها وامكانياتها ومشكلاتها إقليميا وسياسيا .مصر: مركز الاسكندرية للكتب، 2004م، ص 110.
[2] عبد السلام محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 105.
[3] عبد الله محمد، العوامل السياسية والأمن القومي في العالم العربي. مصر: جامعة القاهرة،2010 م، ص 33 .
[4] محمود حسين، السياسة والأمن القومي مفاهيم وتحليلات. مصر : مركز الدراسات العربية، 2015 م، ص65.

سياسات عادلة وشاملة تعزز من ولاء المواطنين، بينما تؤدي السياسات التمييزية أو الفاسدة إلى الاستياء والاحتجاجات، فعندما يشعر المواطنون بأنهم مهمشون أو غير ممثلين في عملية صنع القرار، فإن ذلك يعزز من احتمالات الاضطرابات الاجتماعية، ما يهدد الأمن القومي.

وتعد الشرعية السياسية جزءًا أساسيًا من العنصر السياسي الداخلي، فالحكومات التي تتمتع بشرعية من قبل مواطنيها تكون أكثر قدرة على تنفيذ سياساتها وضمان الأمن، حيث الشرعية تعزز من ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وتزيد من مشاركتهم في الحياة السياسية. بالمقابل، الحكومات التي تفتقر إلى الشرعية تواجه تحديات كبيرة في الحفاظ على النظام، ما قد يؤدي إلى احتجاجات أو حتى ثورات. [1]

وعملية التفاعل الإيجابي بين الحكومة والمجتمع هو عنصر مهم في تعزيز الأمن القومي، فعندما تكون هناك قنوات فعالة للتواصل بين الحكومة والمواطنين، يصبح من الأسهل إدارة الأزمات والتعامل مع المشكلات. فعملية تشجيع المشاركة المدنية، مثل الانتخابات الحرة والنزيهة، يسهم في تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين. من ناحية أخرى، عدم وجود تفاعل أو قنوات تواصل فعالة يمكن أن يؤدي إلى تفشي الفساد وتزايد الإحباط، ما يهدد الاستقرار.

كما تؤثر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر على الأمن القومي، فالحكومات التي تفشل في معالجة قضايا مثل البطالة، والفقر، وعدم المساواة قد تواجه ثورات أو اضطرابات، والاستجابة السريعة لهذه التحديات تعزز من قدرة الدولة على الحفاظ على الأمن والاستقرار. إذا ما شعرت فئات معينة من المجتمع بأنها مُهمشة أو غير مُدرجة في عملية التنمية، فقد يؤدي ذلك إلى تصاعد التوترات الاجتماعية.

وتعد القدرة على الاستجابة للأزمات الداخلية من العوامل المهمة في تعزيز الأمن القومي. فالحكومات التي تتمتع بقدرة فعالة على إدارة الأزمات، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية، تُظهر قوة في الحفاظ على النظام والأمن، والاستجابة السريعة والفعالة تعزز من ثقة المواطنين في الدولة، ما يسهم في تعزيز الاستقرار. [2]

في الختام، يلعب العنصر السياسي الداخلي دورًا حاسمًا في تشكيل قوة الأمن القومي، فمن خلال الاستقرار السياسي، السياسات الداخلية العادلة، الشرعية السياسية، والتفاعل الإيجابي بين الحكومة والمجتمع، يمكن للدول تعزيز أمنها واستقرارها.

-العوامل السياسية الخارجية : تعد السياسة الخارجية أحد العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على قوة الأمن القومي للدولة، حيث تشمل الاستراتيجيات والتوجهات التي تتبناها الحكومات في

[1] المرجع نفسه، ص 67.
[2] محمود حسين، مرجع سبق ذكره، ص 34.

تعاملها مع الدول الأخرى، حيث تلعب السياسة الخارجية دورًا حاسمًا في تحديد الأمن والاستقرار، وتسهم في تعزيز العلاقات الدولية وبناء تحالفات استراتيجية. تسعى السياسة الخارجية أيضا إلى تعزيز العلاقات مع الدول الأخرى، سواء من خلال تحالفات عسكرية أو شراكات اقتصادية، حيث إن العلاقات القوية مع دول أخرى يمكن أن تعزز من قدرة الدولة على مواجهة التهديدات. [1]

وتعد التحالفات العسكرية، مثل تلك التي تشكل في إطار المنظمات الدولية، دعمًا إضافيًا للدول الأعضاء في حالات الطوارئ. فالدول التي تتمتع بعلاقات قوية مع القوى الكبرى غالبًا ما تكون أكثر أمانًا. بالإضافة إلى ذلك، تلعب السياسة الخارجية دورًا مهمًا في إدارة الأزمات الدولية، فالحكومات التي تتبنى سياسات دبلوماسية فعالة تستطيع التفاوض مع الدول الأخرى لحل النزاعات قبل أن تبدأ.

علاوة على ذلك، تساعد السياسة الخارجية في تحديد التهديدات الأمنية التي قد تواجه الدولة. من خلال تحليل الوضع الدولي وتقييم المخاطر، كما يمكن للدول اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن كيفية حماية مصالحها الوطنية، فالسياسة الخارجية الفعالة تسهم في التعرف المبكر على التهديدات، مثل الإرهاب أو التوسع العسكري لدول أخرى، ما يتيح للدولة اتخاذ إجراءات وقائية. [2]

تؤثر السياسة الخارجية أيضًا على الاقتصاد الوطني، وهو عنصر أساسي للأمن القومي. العلاقات التجارية القوية يمكن أن تعزز من النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. كما أن السياسات الخارجية التي تدعم الاستثمارات الأجنبية تعزز من قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة. بالمقابل، السياسات التجارية المتوترة قد تؤدي إلى أزمات اقتصادية تؤثر على الاستقرار.

إن السياسة الخارجية تسهم في تعزيز الهوية الوطنية من خلال تعزيز القيم والمبادئ التي تعكس هوية الدولة، فعندما تتبنى الدولة سياسات تعكس قيمها الثقافية والدينية فذلك يعزز من شعور المواطنين بالانتماء والولاء، وهذه الهوية المشتركة تعزز من التماسك الداخلي وتقلل من النزاعات الاجتماعية.

أخيرًا، فالسياسة الخارجية تعزز التعاون في مجالات متعددة، مثل الأمن، البيئة، والصحة العامة. بحيث تستطيع الدول مواجهة التحديات العالمية بشكل أكثر فعالية، والتعاون في مكافحة الإرهاب، مثلاً، يعزز من الأمن القومي من خلال تقليل المخاطر المشتركة. [3]

في الختام، تلعب السياسة الخارجية دورًا حاسمًا في تشكيل قوة الأمن القومي، من خلال تعزيز العلاقات الدولية، وإدارة الأزمات، والتحكم في التهديدات الأمنية.

[1] محمد الرفاعي، الأمن القومي في عالم متغير. مصر: دار الفكر، 2012م، ص 54.
[2] عبد الرحمن العمري، السياسة الخارجية والأمن القومي. السعودية: مركز الدراسات الاستراتيجية.2015م، ص 36.
[3] سامي الطرابلسي، العوامل السياسية الخارجية وتأثيرها على الأمن القومي. تونس: دار النشر العربية، 2018م، ص 34.

هـ - العنصر الاقتصادي: يعتبر العنصر الاقتصادي من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على قوة الأمن القومي للدولة، ويشمل هذا العنصر جميع الجوانب الاقتصادية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، مستوى الدخل، والتوظيف، بالإضافة إلى كيفية إدارة الموارد الطبيعية. يُعد استقرار الاقتصاد الوطني ركيزة أساسية للأمن القومي، حيث تكون الدول ذات الاقتصادات المستقرة أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والتهديدات، فعندما يكون الاقتصاد قويًا، يمكن للحكومة توفير الموارد اللازمة لتعزيز الدفاع والأمن، بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين. بالمقابل، فإن الأزمات الاقتصادية، مثل الركود أو التضخم المفرط، يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وزيادة في الجريمة، ما يشكل تهديدًا للأمن القومي. [1]

يؤثر مستوى التوظيف بشكل مباشر على الاستقرار الاجتماعي. فالدول التي توفر فرص عمل كافية لمواطنيها تعزز من ولائهم وانتمائهم، بينما الدول التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة قد تواجه توترات اجتماعية واحتجاجات. الفقر والبطالة هما من الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار، ويمكن أن يؤديان إلى تصاعد النزاعات الداخلية.

كما يسهم الاستثمار في التنمية الاقتصادية في تعزيز الأمن القومي، والمشاريع الكبرى في البنية التحتية، والتعليم، والصحة تعزز من قدرة الدولة على تحقيق النمو المستدام، فعندما تستثمر الدولة في تطوير قدراتها الاقتصادية، فإنها تعزز من قدرتها على مواجهة التحديات الخارجية، مثل الأزمات الاقتصادية العالمية أو التهديدات العسكرية.

وتلعب إدارة الموارد الطبيعية دورًا حيويًا في الأمن القومي. فالدول التي تتمتع بموارد غنية، مثل النفط أو المعادن الثمينة، تحتاج إلى استراتيجيات فعالة لضمان استدامة هذه الموارد وحمايتها من الاستغلال. الصراعات حول الموارد الطبيعية، مثل المياه أو الأراضي الزراعية، يمكن أن تؤدي إلى نزاعات داخلية أو بين الدول، ما يشكل تهديدًا للأمن. [2]

وتؤثر العلاقات التجارية الدولية على الأمن القومي من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي، فالدول التي تتمتع بعلاقات تجارية قوية مع دول أخرى يمكن أن تستفيد من النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. كما أن التجارة الحرة تسهم في تقليل النزاعات بين الدول، حيث تصبح الدول مرتبطة بمصالح اقتصادية مشتركة.

يمكن أن يؤثر الوضع الاقتصادي للدولة على سياستها الخارجية، حيث تكون الدول ذات الاقتصاد القوي أكثر قدرة على فرض إرادتها في الساحة الدولية، بينما الدول ذات الاقتصاد الضعيف قد تجد نفسها

[1] احمد على رافع، الأمن القومي والاقتصاد. بيروت: دار المنظور، 2014م، ص 80.
[2] عبد الرحمن العمري، الاقتصاد والأمن القومي : دراسة تحليلية، السعودية، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2015م، ص 67.

في وضع ضعيف أمام الضغوط الخارجية، فالقدرة على التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية أو التحالفات العسكرية تعتمد بشكل كبير على القوة الاقتصادية. [1]

مما سبق، يمكن استخلاص أن العنصر الاقتصادي عامل قوة حاسم في الأمن القومي، من خلال استقرار الاقتصاد، وتوفير فرص العمل، والاستثمار في التنمية، وإدارة الموارد الطبيعية، ويمكن للدول تعزيز أمنها واستقرارها.

و- العامل العسكري : يعد العامل العسكري من العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على قوة الأمن القومي لأي دولة، حيث يشمل القدرات العسكرية، والاستراتيجيات الدفاعية، والتكنولوجيا العسكرية، كما تلعب العوامل التالية دورًا حاسمًا في تعزيز الأمن والاستقرار، وتحدد قدرة الدولة على حماية مصالحها الوطنية.

- **حجم القوات المسلحة وتشكيلها** :يُعد حجم القوات المسلحة وتشكيلها أحد أهم جوانب القوة العسكرية. الدول التي تمتلك قوات مسلحة قوية ومدربة جيدًا تكون أكثر قدرة على ردع التهديدات الخارجية والداخلية. فالقدرة على نشر القوات بشكل سريع وفعال تعزز من قدرة الدولة على الاستجابة للأزمات وتوفير الأمن. بالإضافة إلى ذلك، فإن مستوى التدريب والتأهيل للعسكريين يؤثران بشكل كبير على الكفاءة القتالية[2] .
- **التكنولوجيا العسكرية** :تلعب التكنولوجيا العسكرية دورًا رئيسيًا في تعزيز القوة العسكرية. فالدول التي تستثمر في تطوير التكنولوجيا العسكرية الحديثة، مثل الطائرات المقاتلة، وأنظمة الدفاع الصاروخي، تتمتع بميزة كبيرة في ساحة المعركة، وهذه التكنولوجيا لا تعزز من قدرة الدولة على الدفاع فحسب، بل تسهم أيضًا في تحسين استراتيجيات الحرب والتخطيط العسكري.
- **الاستراتيجيات الدفاعية:** تعد الاستراتيجيات الدفاعية جزءًا أساسيًا من الأمن القومي، ويجب على الدول وضع استراتيجيات شاملة تتضمن جميع جوانب الدفاع، بما في ذلك التعاون الدولي، والتحالفات العسكرية، وإدارة الأزمات. إضافة للتحالفات مع دول أخرى، مثل الاتفاقيات الدفاعية التي تعزز من أمن الدولة من خلال توفير دعم إضافي في حالات الطوارئ[3].
- **الإنفاق العسكري** :يُعد الإنفاق العسكري عنصرًا مؤثرًا في قوة الأمن القومي. فالدول التي تستثمر بشكل كبير في ميزانيات الدفاع تكون أكثر قدرة على تحسين قدراتها العسكرية وتحديث

---

[1] المرجع نفسه.

[2] عبد المعطي زكي، لأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات، 2016م، https://eipss-eg.org ، تم الاطلاع عليه 2024/02/11م، 11:05ص.

[3] هيثم الكيلاني ،مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي والعسكري، باريس : مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996م ص 53-78.

معداتها. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك توازن بين الإنفاق العسكري والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، حيث قد يؤدي الإنفاق المفرط على الدفاع إلى تقليص الموارد المخصصة للتنمية.

- **الأمن العسكري والاستقرار الداخلي:** يؤثر الأمن العسكري على الاستقرار الداخلي. بحيث تكون الدولة التي تتمتع بقوة عسكرية فعالة قادرة على مواجهة التهديدات الداخلية، مثل الإرهاب أو النزاعات العرقية. فوجود قوى أمنية قوية يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ويقلل من احتمالات الفوضى والاضطرابات.
- **السياسة العسكرية:** تلعب السياسة العسكرية دورًا مهمًا في العلاقات الدولية. فالدول التي تتبنى سياسات عسكرية واضحة تتعلق بحماية مصالحها تُظهر قوة في الساحة الدولية، ويمكن أن تؤدي هذه السياسات إلى تحسين موقف الدولة في المفاوضات الدولية وتوفير نفوذ أكبر. [1]

في ختام ما تم طرحه، يتبين أن العامل العسكري يمثل عنصر قوة حاسم في الأمن القومي. من خلال تعزيز القوات المسلحة، والاستثمار في التكنولوجيا العسكرية، وتطوير استراتيجيات دفاعية فعالة، وضمان الاستقرار الداخلي للدولة.

المطلب الثاني :المرتكزات التي يقوم عليها الأمن القومي الليبي.

ركائز الأمن القومي الليبي تشبه إلى حد بعيد مرتكزات الأمن القومي للعديد من الدول في محيط ليبيا الإقليمي والدولي، وهذه المرتكزات تتكون من مجموعة من المقومات التي يقوم عليها الأمن القومي منها ما يتعلق بالشق الداخلي ومنها ما هو خارجي، فهناك ما يرتبط بالجغرافيا أو ما يتعلق بالسكان أو الاقتصاد أو نظام الحكم أو بالسياسة الخارجية. غالباً ما يلتزم صانع السياسة الخارجية لأي دوله برعاية احتياجاتها القومية. وهذه الاحتياجات عادة ما تبلورها عوامل جغرافية أو سكانية أو اقتصادية وتتعلق بظروف الدولة وعلاقاتها مع غيرها من الدول فقوة الدولة ونفوذها وحجمها وسكانها ومواردها الطبيعية يؤثر حتماً على تطورها الاجتماعي والاقتصادي وعلى تحديد أهدافها المرجو تحقيقها في علاقاتها مع الدول الأخرى، وهذا ما جعل الأمن القومي مرتبطا بالدولة باعتباره يتطلب توافر أربعة جوانب أساسية هي:

1. تحديد الأهداف والمصالح والقيم المرجو تحقيقها للمجتمع والدولة.
2. تحديد التحديات التي تواجه الدولة.
3. رسم السياسات والخطط لتحقيق أهداف الدولة .

[1] المرجع نفسه .

4. تكوين المؤسسات والأدوات اللازمة لتحقيق المصالح.[1]

واتفقت الكثير من الدراسات في أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر بصورة أكبر في قوة الدولة وتعد ركائز أساسية لأمنها القومي، منها: العامل الجغرافي، والعامل الاقتصادي، والعامل البشري، إضافة إلى العوامل السياسية.

أولًا: الركائز المحددة للأمن القومي الليبي.

1. العامل الجغرافي :

تتمتع ليبيا بموقع جغرافي استراتيجي بالغ الأهمية يجعلها حلقة وصل حيوية بين المشرق العربي والمغرب، وجسرًا طبيعيًا يربط شمال أفريقيا بعمقها الصحراوي في الجنوب، وبالقارة الأوروبية عبر البحر الأبيض المتوسط. هذا الموقع الاستثنائي أكسب ليبيا بعدًا جيوسياسيًا ذا تأثير مباشر على الأمن القومي للدولة، حيث يتيح لها فرصًا واسعة لتعزيز حضورها الإقليمي والدولي، لكنه في الوقت ذاته يفرض عليها تحديات كبيرة ترتبط بضرورة تأمين الحدود وإدارة العلاقات مع المحيط الجغرافي.

تطل ليبيا على ساحل طويل يمتد لحوالي 1900 كيلومتر على البحر الأبيض المتوسط، وهو من بين الأطول في القارة، ما يجعلها من الدول ذات القدرة العالية على الوصول المباشر إلى الأسواق الأوروبية. ويُعد هذا الساحل شريانًا حيويًا ليس فقط في مجالات التجارة والطاقة والاتصال بالعالم، بل كذلك في منظومة الأمن القومي، نظرًا لما يشكله من بوابة أمامية يجب تأمينها ضد التهديدات العابرة للحدود، مثل الهجرة غير النظامية، والتهريب، والتسلل البحري. ومن جهة الجنوب، تمتد حدود ليبيا الصحراوية مع ست دول أفريقية (مصر، السودان، تشاد، النيجر، الجزائر، وتونس)، ما يمنحها دورًا حيويًا في ضبط الأمن الإقليمي، لكنها أيضًا تشكل مصدرًا لتحديات أمنية مستمرة، بفعل هشاشة بعض هذه الحدود وتداخل القبائل وشبكات التهريب العابر للصحراء.

وتمثل السيطرة على هذه الحدود الطويلة والمفتوحة تحديًا متزايدًا للدولة الليبية، خاصة في ظل غياب مؤسسات أمنية موحدة. وتؤثر هذه المساحات الشاسعة غير المُحكَمة في استقرار الدولة، إذ تسمح في كثير من الأحيان بنشاط الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، ما يجعل من المساحة الجغرافية عاملًا مزدوجًا: مصدرًا للقوة إذا أُديرت بشكل فعّال، ومصدرًا للضعف إذا تُركت دون سيطرة.

من الناحية الاقتصادية، يمنح الموقع الجغرافي ليبيا فرصة استراتيجية للتحول إلى محور لوجستي وتجاري بين أوروبا وأفريقيا. فالموانئ المنتشرة على الساحل، مثل طرابلس، بنغازي، مصراتة، الخمس وطبرق، تُعد صالحة لاستقبال السفن على مدار السنة، مما يؤهلها لتكون منافذ تجارية رئيسية إذا ما تم

[1] محمد آل عباس، أثر الدولة على مفهوم الأمن الوطني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية رسالة ماجستير، 2006م، ص 61 .

تطوير البنية التحتية البحرية والبرية وربطها بالمناطق الداخلية والحدود. كما أن هذه الموانئ تمثل ركائز مهمة في أمن الدولة الاقتصادي، الذي يُعد جزءًا لا يتجزأ من مفهوم الأمن القومي الشامل.

إلى جانب ذلك، تُتيح شبكة الطرق البرية التي تربط ليبيا بدول الجوار فرصًا لتكامل اقتصادي إقليمي، لكنها كذلك تفرض على ليبيا التزامات أمنية مضاعفة في مراقبة حركة التنقل، والتصدي لتجارة السلاح والبشر التي تنشط على هذه الطرق في ظل الأوضاع الأمنية الهشة.

وعلى مستوى الأمن الغذائي والمائي، تمثل المساحة الواسعة لليبيا عنصرًا استراتيجيًا من حيث القدرة على التوسع الزراعي واستغلال الموارد الجوفية، خاصة في المناطق الجنوبية التي تمتلك مخزونًا مائيًا كبيرًا من المياه الجوفية ضمن مشروع النهر الصناعي. وهو ما يعزز من قدرة ليبيا على تحقيق أمنها الغذائي واستقلال قرارها الاقتصادي في حال استثمرت هذه الموارد بكفاءة.

في السياق ذاته، فإن القرب من أوروبا يمنح ليبيا فرصًا لتطوير قطاع السياحة في حال تحقق الاستقرار، حيث تُعد ليبيا بلدًا غنيًا بالمواقع الأثرية والتنوع الطبيعي، إلا أن هذا القرب يُلزمها أيضًا بتأمين سواحلها ومياهها الإقليمية، باعتبار أن أي خلل أمني قد يُنظر إليه كتهديد مباشر لأمن المتوسط بأكمله.[1]

تتميز ليبيا بتنوع جغرافي يتكون من ثلاث نطاقات رئيسية، كل منها يحتوي على وحدات تضاريسية متشابهة في أشكالها. يشمل نطاق السهول الساحلية عدة سهول مهمة، منها سهل "الجفارة" وسهل "الخمس" وسهل "مصراته" وسهل "بنغازي" وسهل "سرت" والسهول الشرقية. أما نطاق المرتفعات الشمالية فيتضمن مجموعة من المرتفعات، مثل "الجبل الغربي" المعروف بـ"جبل نفوسة" و"الجبل الأخضر" و"هضبة البطنان".

يُعد النطاق الصحراوي جزءًا من الصحراء الكبرى ويتميز بتضاريس متنوعة تشمل المنخفضات الشمالية مثل "منخفض الجغبوب" و"منخفض أوجلة" و"منخفض جالو" و"منخفض جخرة" و"منخفض مرادة" و"غدامس" وعدد من الوديان الجافة، بالإضافة إلى المنخفضات الجنوبية التي تضم واحات "الكفرة" و"فزان" و"غات".

تشمل الجبال في هذا النطاق "جبل السودا" و"جبل الهاروج" و"جبل تيبستي" و"جبل العوينات" و"جبل أكاكوس"، بينما تتواجد "الحمادة" وهي مناطق صخرية صلبة لا تغطيها الرمال، وأبرزها "الحمادة الحمراء". كما توجد أودية مثل "وادي الشاطئ" و"وادي الحياة"، بالإضافة إلى المسطحات الرملية التي تُعرف محليًا بمسميات مثل "العرق" و"الرملة" و"الأدهان" أو "الأدين".

[1] عبد المنعم عبد الوهاب، صبري الهيتي، الجغرافية السياسية. العراق: دار الكتب للطباعة والنشر، 1989م، ص 113-114.

توجد أيضًا مناطق تُسمى "السرير"، وهي مسطحات من الرمال الخشنة والحصى، وأشهرها سرير "كلانشو" في "برقة". بهذه الطريقة، تعكس ليبيا تنوعًا جغرافيًا غنيًا يجمع بين السهول والجبال والصحاري، ما يجعلها منطقة فريدة من نوعها. [1]

وبالنظر إلى عامل الجغرافيا بوصفه ركيزة أساسية في الأمن القومي فإن مميزاتها كثيراً ما تمنح الدولة جانبا مهما من القوة. حيث زاد العامل الجغرافي من رصيد قوتها كدولة نامية لامتدادها من سواحل جنوب البحر المتوسط إلى أعماق الصحراء الكبرى وهذا ما وضعها ضمن بلدان قلب العالم منطقة التقاء قارات العالم القديم أوربا، وآسيا، وأفريقيا[2].

2. **الموارد الطبيعية:** تمتلك ليبيا ثروة طبيعية هائلة تشمل "النفط"، و"الغاز"، و"الذهب" و"اليورانيوم"، و"الجبس"، و"المنغنيز"، و"الألمنيوم"، و"الغرانيت". كما تعد ليبيا الأولى عربيًا من حيث احتياطي النفط الصخري، والخامسة عالميًا، كما تحتل المرتبة الثانية في "إفريقيا" من حيث احتياطي "الغاز".

فالموارد الطبيعية هي أساس قوة الدولة، واستمرارها، وتشمل كل ما في باطن الأرض من معادن ومياه، وكل ما على سطحها من ثروات. ففي ليبيا لعبت الموارد الطبيعية دوراً رئيسيا في بناء قوتها وإبراز مكانتها وتعزيزها في علاقاتها مع العالم. وقد تنوعت هذه الموارد من مياه، ونفط، ومعادن وثروات مختلفة . [3]

3. **العامل البشري:**

يبلغ عدد سكان ليبيا، وفقًا لإحصاءات البنك الدولي لعام 2022م، نحو (6,812,341) نسمة، بمعدل نمو سكاني يقدر بـ(1.1 %) سنويًا، وهو معدل يُعد متوسطًا مقارنة بدول المنطقة. ويُعد هذا الحجم السكاني الصغير نسبيًا من أبرز السمات الديمغرافية التي تُميز ليبيا، إذ يمنح الدولة فرصة لإدارة الموارد والخدمات العامة بشكل أكثر كفاءة في حال توفرت البنية المؤسسية المناسبة. كما أن انخفاض الكثافة السكانية بالمقارنة مع المساحة الشاسعة للبلاد يفتح المجال أمام سياسات تنموية طويلة المدى يمكن أن تستثمر في التوسع العمراني والزراعي والتعديني.

يتكوّن المجتمع الليبي من مزيج ثقافي متجانس في مجمله، حيث تُشكل المكونات العربية والأمازيغية الغالبية العظمى من السكان بنسبة تقارب (97%)، ما يُضفي على البنية الاجتماعية طابعًا تقليديًا وموحدًا إلى حد كبير، مع وجود ملامح من التنوع الثقافي ضمن هذه المكونات. ويُقيم الأمازيغ

[1] الجزيرة، مرجع سبق ذكره.
[2] لطيف كزار وعبد السلام الحشاش، الجماهيرية الليبية دراسة في قوة الدولة. ليبيا: المركز العالمي، 2005م، ص 88.
[3] عبد المنعم عبدالوهاب، مرجع سابق ذكره، ص114-113.

بشكل رئيس في مناطق جبل نفوسة غرب البلاد، وكذلك في مناطق زوارة وبعض الجيوب السكانية الأخرى، ويُسهمون في إثراء التنوع الثقافي واللغوي داخل الدولة.

أما بقية النسيج السكاني، فيتضمن نسبًا صغيرة لا تتجاوز 3% من المجموع الكلي، تشمل جماعات من أصول يونانية ومالطية وتركية، بالإضافة إلى جاليات مصرية وتونسية وآسيوية (باكستانية وهندية)، وهي في معظمها جماعات وافدة للإقامة أو العمل المؤقت، ولا تُشكل كتلاً ديمغرافية مستقرة أو مؤثرة على المستوى السياسي والاجتماعي العام.

وتُعدّ هذه التركيبة السكانية المتجانسة نسبيًا أحد العوامل التي يُمكن أن تُسهم في تعزيز الوحدة الوطنية إذا ما استُثمرت بشكل إيجابي ضمن مشروع وطني جامع، خاصة في ظل التحديات السياسية والانقسامات المؤسسية التي مرت بها البلاد منذ عام 2011. كما أن هذا التجانس قد يخفف من احتمالات النزاعات ذات الطابع العرقي أو الطائفي، مقارنة بدول أخرى في الإقليم.

إلا أن التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان، وتركّزهم الكبير في المناطق الساحلية والمدن الكبرى، خاصة طرابلس وبنغازي ومصراتة، مقابل الفراغ السكاني في المناطق الداخلية والجنوبية، يمثل تحديًا كبيرًا لصانعي السياسات، إذ يتطلب إعادة نظر في آليات توزيع الخدمات والبنى التحتية وفرص التنمية، من أجل ضمان العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن التنموي بين مختلف أقاليم البلاد.[1]

وتعد اللغة العربية اللغة الرسمية في ليبيا، ويستخدم السكان اللهجة الليبية في تواصلهم اليومي. كما أن الأمازيغ يتحدثون لغتهم، خصوصًا في المناطق الجبلية شمال طرابلس. بالإضافة إلى ذلك، يتحدث بعض الطوارق لغة تُعرف باسم "تيفيناغ"، بينما يتحدث آخرون لغة التبو.

يُعد العامل البشري من الركائز الأساسية في تكوين عناصر الأمن القومي للدول، إذ يمثل السكان ليس فقط مصدرًا للعمالة والتنمية، بل أيضًا حائط صد في مواجهة التحديات الأمنية والديمغرافية. وفي الحالة الليبية، يتسم الوضع السكاني بعدد من السمات التي تُسهم في تعزيز الاستقرار الداخلي، ولكنها في الوقت ذاته تُفرز تحديات واضحة ذات طبيعة استراتيجية. من بين أبرز تلك المميزات، ما يتعلق بالتجانس العرقي والديني والثقافي، حيث يشكل العرب والأمازيغ الغالبية العظمى من السكان، ويتشاركون اللغة العربية بوصفها لغة رسمية موحدة، إلى جانب اعتناق الإسلام كدين مشترك، ما يُضفي على المجتمع الليبي درجة عالية من الانسجام الاجتماعي مقارنة بدول أخرى في الإقليم. كما أن ليبيا تمتلك خبرة تاريخية مشتركة، ساهمت في بلورة هوية وطنية متميزة رغم التحديات السياسية المعاصرة.

[1] الجزيرة، مرجع سبق ذكره.

غير أن هناك وجهًا آخر لهذه المعادلة السكانية يتمثل في الحجم المحدود لعدد السكان مقارنة بالمساحة الجغرافية الشاسعة، إذ لا تزيد الكثافة السكانية في ليبيا عن خمسة أفراد لكل كيلومتر مربع، ما يجعلها من أقل دول العالم كثافة سكانية. هذا التفاوت بين السكان والمساحة يُشكل مصدر قلق أمني حقيقي، خاصة في ظل محيط إقليمي يتميز بكتل سكانية ضخمة، إذ تتجاوز أعداد سكان دول الجوار المباشر لليبيا مثل مصر، والسودان، ودول أفريقيا جنوب الصحراء، وبلدان المغرب العربي عتبة 200 مليون نسمة، ما يجعل ليبيا عرضة لضغوط ديمغرافية خارجية محتملة، سواء من حيث الهجرة غير النظامية أو التسلل الحدودي، أو حتى الخلل في التوازن الديمغرافي المحلي إذا لم تُدار هذه القضايا بسياسات واضحة.

وقد أدركت الدولة الليبية هذه التحديات منذ فترات مبكرة، خاصة في العقود السابقة، حيث اتجهت إلى تبني سياسات تهدف إلى تعزيز الكتلة السكانية بشكل منظم. من أبرز تلك السياسات ما قامت به الحكومة الليبية في الثمانينيات من القرن العشرين، حينما صدر قانون الجنسية العربية عام 1987، الذي سمح لمواطني بعض الدول العربية المجاورة بالحصول على الجنسية الليبية وفق شروط ميسرة، وذلك ضمن رؤية تهدف إلى تعزيز العمق الاستراتيجي البشري للدولة، وتحقيق نوع من التكامل القومي في إطار مشروع أوسع للوحدة العربية آنذاك.

كما شملت هذه السياسات فتح المجال أمام المواطنين العرب والأفارقة للإقامة والعمل والتملك داخل ليبيا، خاصة في فترات الطفرة الاقتصادية خلال السبعينيات، وهو ما ترافق مع تحسن ملحوظ في الرعاية الصحية ومستوى المعيشة، ما ساهم بدوره في رفع معدل النمو السكاني تدريجيًا. وعلى الرغم من تراجع بعض هذه السياسات في المراحل اللاحقة نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية، إلا أنها تعكس وعيًا مبكرًا لدى صانع القرار الليبي بأهمية العامل السكاني كأداة استراتيجية لتعزيز الأمن القومي.[1]

4. **الاقتصاد:** من الناحية الاقتصادية، فمنذ نهاية السبعينيات بدأ الاقتصاد الليبي يتحول من اقتصاد مختلط يسهم فيه القطاع العام والقطاع الخاص على السواء إلى قطاع أحادي يسيطر عليه القطاع العام بنسبة (98%) مع تراجع مساهمة القطاع الخاص طوال العقود الماضية، ومع أن توجه الدولة الليبية، سابقاً، كان الاشتراكية، إلا أنه اضطر وبسبب فشل النظام الاقتصادي في التحول نحو خصخصة المؤسسات الاقتصادية للدولة والتحول نحو الاقتصاد الرأسمالي الحر.

يُعد الاقتصاد الليبي اقتصادًا يعتمد بشكل رئيسي على قطاع النفط، الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد. وفقًا للبنك الدولي، بلغ إجمالي الناتج المحلي لليبيا 45. 75 مليار دولار عام 2022م، بينما كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 6716. 1 دولارًا. ومع ذلك، شهد الاقتصاد الليبي انكماشًا بنسبة 1. 2% سنويًا، بينما بلغت نسبة البطالة(20. 7%).

[1] أبوبكر أبو عجيلة، مرجع سبق ذكره ،ص 123.

تُظهر إحصائيات عام 2021 أن ليبيا كانت من بين أكبر عشر دول من حيث احتياطيات النفط والغاز الطبيعي المؤكدة، حيث تمتلك نحو (3%) من هذه الاحتياطيات. وفي ذلك العام، استوردت أوروبا (71%)من صادرات ليبيا من النفط الخام والمكثفات. في 13 أغسطس 2023، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط أن إجمالي إيراداتها من مبيعات النفط والغاز والمكثفات في الربع الثاني من عام 2023 تجاوزت خمس مليارات دولار.

ومع ذلك، تأثرت صناعة النفط بشكل كبير بعد الثورة الليبية عام 2011، ما أدى إلى خفض إنتاج البلاد عن طاقته الإنتاجية. أسهمت الطعون في شرعية المؤسسات والقيادة السياسية في حالة انعدام الأمن والخسائر الاقتصادية. كما تضرر الاقتصاد جراء تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية على أوكرانيا، حيث انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة(50%) بين عامي 2011 و2020.

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الاقتصاد الليبي انكمش بنسبة(2.1%)عام 2022 بسبب الحصار المفروض على إنتاج النفط خلال النصف الأول من العام، مع عمل أكثر من 85% من العاملين في القطاعين العام وغير الرسمي. وزادت إيرادات المالية العامة بنسبة 16% عام 2022، مدفوعة بارتفاع عائدات النفط، التي تشكل (97%) من إيرادات المالية العامة. [1]

ثانيًا: المبادئ الحاكمة للأمن القومي الليبي

بموجب الاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات المغربية بتاريخ 17 ديسمبر 2015، تم وضع مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل الإطار الحاكم لمسار الانتقال السياسي في ليبيا، وتمثل في الوقت ذاته مرتكزات رئيسية لتعزيز الأمن القومي للدولة الليبية. إذ أن هذا الاتفاق لم يكن مجرد تسوية سياسية بين الأطراف المتنازعة، بل حمل في مضمونه أسسًا قانونية ومؤسساتية تهدف إلى إرساء دعائم الدولة المدنية القائمة على سيادة القانون، وفصل السلطات، واحترام الحقوق والحريات.

وفي مقدمة هذه المبادئ، جاء التأكيد على ضرورة احترام مبدأ الفصل بين السلطات، بما يضمن استقلالية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويحول دون تغوّل أي سلطة على الأخرى، ما يعزز مناخ التوازن المؤسسي ويقلل من فرص الاستبداد. كما شدد الاتفاق على أهمية صياغة دستور دائم يعكس تطلعات الشعب الليبي نحو بناء دولة المؤسسات، ويشكل مرجعية قانونية تُنظم العلاقات بين المواطنين والدولة، وتضمن الحريات العامة وحقوق الإنسان.

ومن المبادئ الجوهرية أيضًا، التأكيد على أن الشريعة الإسلامية تُعد المصدر الرئيس للتشريع، مع التنويه بأن أي تشريع يخالفها يُعتبر لاغيًا، بما يعكس احترام الهوية الدينية للمجتمع الليبي. كما نص

[1] الجزيرة، مرجع سبق ذكره.

الاتفاق على الالتزام بمبادئ ثورة 17 فبراير، بما تحمله من قيم تتعلق بتحقيق العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية، وهي المبادئ ذاتها التي يُفترض أن تُشكّل الإطار القيمي للأمن القومي الليبي، من خلال ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية ونبذ التهميش والإقصاء.

كما أُدرج في الاتفاق مبدأ إدانة الاستبداد بكافة صوره، مع التأكيد على ضرورة عدم تكرار ممارسات النظام السابق، وهو ما يُعدّ أساسًا في منع عودة نظم الحكم الفردي، وترسيخ سيادة القانون. وفي ذات السياق، تم التشديد على مبدأ المساواة بين الليبيين، سواء في الحقوق المدنية أو السياسية، ورفض كل أشكال التمييز، وهو ما يعزز الوحدة الوطنية ويقلل من التوترات الاجتماعية والجهوية التي تشكل تهديدًا مستمرًا للأمن القومي.

أما في الجانب المؤسسي، فقد نص الاتفاق على احترام استقلال السلطة القضائية، كضمانة أساسية لنزاهة العملية السياسية وحياد المؤسسات، فضلًا عن تأكيده على أن مجلس النواب يُعد السلطة التشريعية الوحيدة خلال المرحلة الانتقالية، بما يوفر وضوحًا في المهام والصلاحيات المؤسسية. كما تم التأكيد على احترام الصلاحيات الممنوحة لحكومة الوفاق الوطني، والتعاون مع مجلس الدولة، باعتبارهما ركنين أساسيين في تنفيذ الاتفاق السياسي وضمان استقراره.

وعليه، فإن هذه المبادئ، في مجملها، لا تُمثل فقط ميثاقًا سياسيًا بين الأطراف الليبية، بل تشكل في جوهرها أساسًا قانونيًا ودستوريًا يُسهم في بناء الأمن القومي الليبي. إذ أن الالتزام بها يعزز من فرص الاستقرار، ويضع حدًا لتكرار حلقات الصراع، ويفتح الطريق نحو استعادة سيادة الدولة، وتمكين مؤسساتها من العمل بشكل فاعل في خدمة المواطن الليبي.[1]

ومن الضروري، في سياق الحديث عن الأمن القومي الليبي، أن يُنظر إلى المرتكزات التي تقوم عليها استراتيجيات الدولة لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فالتحولات التي مرت بها ليبيا منذ عام 2011، وما تبعها من أزمات سياسية وأمنية، فرضت ضرورة تبني رؤية شاملة للأمن القومي، تأخذ في الاعتبار طبيعة التهديدات المعاصرة وتحديات الدولة في طور ما بعد الصراع. ومن هذا المنطلق، يمكن استنتاج عدد من المرتكزات الجوهرية التي تُشكل دعائم الأمن القومي في ليبيا، وتحدد أولوياته خلال المرحلة الانتقالية.

ويأتي في مقدمة هذه المرتكزات ضرورة فهم حجم التهديدات الداخلية والخارجية، إذ لا يمكن بناء منظومة أمن قومي فعالة دون تقييم شامل لمصادر التهديد، سواء كانت مرتبطة بالانقسام السياسي، أو بنشاط الجماعات المسلحة، أو بالتدخلات الخارجية، أو حتى بالاختراقات الأمنية التي تمس السيادة

[1] محمد أبوزيد، الهجرة غير الشرعية واثراها على الأمن القومي الليبي (2011- 2017)، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم رسالة ماجستير، 2019م، ص 57.

الوطنية. إن القدرة على مواجهة هذه التهديدات تستوجب إعداد خطط استراتيجية استباقية، تقوم على التنسيق المؤسسي بين أجهزة الدولة وتعزيز جاهزية القوات النظامية.

في السياق ذاته، تُعد استراتيجية التنمية الاقتصادية ركيزة لا تقل أهمية، خصوصًا في ظل الاعتماد المفرط على قطاع النفط. فالتنمية المتوازنة تساهم في تقليص الفجوة بين المناطق، وتخفف من حدة التوترات الاجتماعية، كما أنها توفر بدائل اقتصادية تُقلل من فرص الانخراط في النزاعات المسلحة. واستثمار عوائد النفط بشكل عادل وشفاف يُعد من أهم أدوات بناء الاستقرار وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع.

كما أن جاهزية مؤسسات الجيش والشرطة تمثل أساسًا حاسمًا للأمن القومي، حيث يعتمد الاستقرار الداخلي على قدرة هذه المؤسسات على بسط سلطة القانون، ومكافحة الجريمة المنظمة، وتأمين الحدود، وردع التهديدات المحتملة. ويُعزز من فعالية هذه المؤسسات أن تعمل في إطار مهني ووطني بعيدًا عن الاصطفاف السياسي أو الجهوي.

ومن بين العوامل المؤثرة في الأمن القومي الليبي أيضًا، البعد الجيوبوليتيكي، إذ يتمتع الموقع الجغرافي لليبيا بأهمية إستراتيجية فائقة، حيث تتوسط شمال أفريقيا وتطل على البحر المتوسط، مما يجعلها نقطة التقاء بين أوروبا وأفريقيا والوطن العربي. إلا أن هذا الموقع الحيوي قد يتحول إلى مصدر تهديد إذا لم يُحسن استثماره، خصوصًا في ظل التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ في ليبيا، وما يمثله الساحل الطويل من نقاط عبور للهجرة غير النظامية وتجارة السلاح والمخدرات.

أما على المستوى الديمغرافي، فإن التركيبة السكانية في ليبيا تُعد سيفًا ذو حدين، فهي من جهة تتميز بالتجانس العرقي والديني واللغوي، مما يُفترض أن يُشكل قاعدة للوحدة الوطنية، لكنها من جهة أخرى تعاني من انخفاض الكثافة السكانية وانتشارها غير المتوازن، حيث لا تتجاوز الكثافة خمسة أفراد في الكيلومتر المربع، ما يجعل الدولة عرضة للضغوط الخارجية خاصة من الكتل البشرية المجاورة، وهو ما يستدعي سياسات سكانية رشيدة تعزز من القوة الديمغرافية للدولة.

وتُعد السياسة الخارجية أداة أخرى من أدوات الأمن القومي، إذ أن تعزيز العلاقات مع الدول الإقليمية والدولية، والانخراط في المحافل الدولية على أساس من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، يعزز من مكانة ليبيا، ويُقلل من فرص التدخلات الخارجية. ويكمن التحدي في صياغة سياسة خارجية مستقلة، توازن بين المصالح الليبية ومقتضيات العلاقات الدولية دون الانجرار إلى محاور الصراع.

وأخيرًا، فإن احترام حقوق الإنسان وتكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة، يمثلان حجر الزاوية في بناء الدولة المدنية الحديثة. فترسيخ قيم المواطنة، وضمان الحريات العامة، وتعزيز العدالة

الاجتماعية، تعد من الضمانات الأساسية لاستقرار الدولة وتحقيق الأمن الشامل، ومن ثم فإن أي مقاربة للأمن القومي يجب أن تنطلق من قاعدة تحترم الإنسان وتُعلي من كرامته.[1]

بناءً على هذا التحليل، يتضح أن الأمن القومي لا يعتمد فقط على العمل العسكري، بل يتأثر بالعديد من الأخطار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث تواجه الدول النامية تحديات متعددة لتعزيز أمنها، على اعتبار أنها تحتاج إلى التنمية المستدامة، فبدون التنمية، قد يتدنى الأمن القومي للدولة بشكل كبير.

ومما لا شك فيه أن هناك علاقة جدلية بين التنمية والأمن؛ ففقدان الأمن يحرم السكان من فرص التنمية، ما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، يجب أن تكون السياسات الأمنية والتنموية متكاملة، حيث تسهم التنمية في تعزيز الأمن، بينما يسهم الأمن في خلق بيئة ملائمة للتنمية.

كما أن تحقيق الأمن القومي يتطلب استراتيجيات شاملة تأخذ في الاعتبار جميع الأبعاد، بما في ذلك العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، وتعزيز الاستقرار السياسي.

المبحث الثالث : مهددات الأمن القومي في ظل التحولات السياسية والأمنية.

تواجه ليبيا تحديات كبيرة فيما يتعلق بأمنها القومي، بعد سنوات من الصراع والانقسام السياسي، لا يزال الوضع في البلاد هشاً وغير مستقر. فعدم الاستقرار السياسي والأمني يشكل تهديداً خطيراً على مستقبل ليبيا.

إلى جانب ذلك، تواصل الجماعات الإرهابية والمسلحة تشكيل خطر حقيقي على أمن البلاد، وهذه الجماعات لديها القدرة على تنفيذ هجمات إرهابية وتعطيل الأمن واستقرار المؤسسات الليبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية بدأت تمثل تحدياً آخر لصانعي السياسات الأمنية في ليبيا.

المطلب الأول: العوامل المهددة للأمن القومي:

يُعد الأمن القومي أحد المفاهيم المحورية في الدراسات السياسية والاستراتيجية، حيث يشير إلى قدرة الدولة على حماية مصالحها وحماية مواطنيها من التهديدات الداخلية والخارجية، وتتعدد العوامل المهددة للأمن القومي، وتتنوع بين العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية.

المقصود بالعوامل المهددة للأمن القومي هو تلك التحديات والمخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبًا على استقرار الدولة وسلامة مواطنيها، بحيث تشمل هذه العوامل التهديدات العسكرية مثل النزاعات المسلحة والإرهاب، بالإضافة إلى التهديدات الاقتصادية مثل الأزمات المالية والبطالة. كما تشمل العوامل السياسية، مثل الفساد وفقدان الشرعية، التي تؤثر على الثقة في المؤسسات الحكومية.

[1] أبو بكر أبو عجيلة، مرجع سابق ذكره، ص 123.

علاوة على ذلك، توجد عوامل اجتماعية مثل الفقر والتمييز، التي قد تؤدي إلى تفاقم الأزمات وزيادة التوترات.[1]

أولًا : مفهوم التهديدات الأمنية: تشتق كلمة "تهديد" من الفعل "هدد"، الذي يشير إلى محاولة إلحاق الأذى أو الضرر بشيء معين بهدف زعزعة الأمن. يُعرف هذا المفهوم في اللغة الإنجليزية بـ "Threat"، وفي الألمانية يستخدم مصطلح "Drohung" أو"Budrohung" ، بينما يُعبر عنه في الفرنسية بكلمة"Menace" .[2]

تشير التهديدات الأمنية إلى وجود نية واضحة لإلحاق الأذى أو المعاقبة، وغالبًا ما تتجسد في أفعال عدائية موجهة ضد أفراد أو دول. وفقًا لقاموس أكسفورد، يُعرَّف التهديد بأنه "محاولة من فرد أو كيان الإضرار بحياة الآخرين". [3] وهو يعكس خطورة هذه الظاهرة. يرى الخبير تيري ديبيل أن التهديد يعتبر "عملًا نشطًا وفعّالًا تقوم به دولة معينة لتغيير سلوك دولة أخرى". [4] ولنجاح هذا التهديد، يجب توافر عدة عوامل رئيسية، من بينها المصداقية والجدية والقدرات المناسبة لتحقيق الأهداف.

تتسم التهديدات الأمنية بثلاث خصائص بارزة وهي، درجة الخطورة التي تشير إلى مدى تأثير التهديد. واحتمالية وقوع التهديد، والتي تعكس فرص حدوثه. وأخيرا عنصر التوقيت، الذي يلعب دورًا حاسمًا في فعالية التهديد.

بالتالي، تعد التهديدات الأمنية من القضايا المعقدة التي تتطلب تحليلًا دقيقًا وفهمًا شاملًا لتأثيراتها المحتملة على الاستقرار والأمن في المجتمع. [5]

ثانيًا: تصنيف العوامل المؤثرة على الأمن القومي: يُعد الأمن القومي حجر الزاوية لاستقرار أي دولة، حيث يعكس قدرة الحكومة على حماية مصالحها وسلامة مواطنيها من التهديدات المتنوعة. تتعدد هنا العوامل المهددة للأمن القومي، ما يجعلها قضية معقدة تتطلب اهتمامًا دقيقًا، وتشمل هذه العوامل التهديدات العسكرية، الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، بالإضافة إلى العوامل البيئية والجيوبوليتيكية.

تتراوح هذه التهديدات من النزاعات المسلحة والهجمات الإرهابية إلى الأزمات الاقتصادية والفقر، مرورًا بالفساد وضعف المؤسسات. كما تلعب العوامل البيئية، مثل التغير المناخي، دورًا متزايد الأهمية في تشكيل المشهد الأمني، وفهم هذه العوامل وتداخلها يعد أمرًا حيويًا لوضع استراتيجيات فعالة تعزز من

[1] محمد حشمي، مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العالقات الدولية. مصر: مجلة السياسة الدولية، العدد212، 2018م، ص 17.
[2] عامر مصباح، العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعالقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2017، ص 3.
[3] عبد الفتاح علي الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير. الأردن: مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد3، 2019م، ص 116.
[4] محمد حشمي ، مرجع سبق ذكره، ص 20.
[5] عامر مصباح ، مرجع سبق ذكره، ص 5.

الأمن القومي. إذ إن أي ضعف في أحد هذه المجالات قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الاستقرار العام، ما يستدعي ضرورة تكامل الجهود الوطنية والدولية للتصدي لهذه التهديدات. [1] ويمكن تلخيصها بالتالي

أ العوامل المهددة للبعد السياسي : تعد العوامل السياسية من العوامل الأساسية التي تؤثر على الأمن القومي، حيث تمثل تهديدات مباشرة لاستقرار الدولة وسلامة مؤسساتها. فيما يلي شرح مفصل لأهم هذه العوامل:[2]

1. الفساد: يُعد الفساد أحد أبرز العوامل المهددة للأمن السياسي، حيث يقوض الثقة في المؤسسات الحكومية. يُمكن أن يظهر الفساد في شكل رشاوى، أو استغلال السلطة، أو تلاعب بالموارد العامة، فعندما يشعر المواطنون بأن الحكومة غير نزيهة، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الثقة ويزيد من احتمالية الاحتجاجات والمظاهرات. كما أن الفساد يُعرقل التنمية الاقتصادية، ما يؤدي إلى تفشي الفقر وزيادة التوترات الاجتماعية.

2. ضعف المؤسسات: تؤدي المؤسسات الضعيفة إلى عدم القدرة على تطبيق القوانين وحماية حقوق المواطنين، فعندما تفتقر الدولة إلى مؤسسات قوية، تكون أقل قدرة على تقديم الخدمات الأساسية، ما يخلق شعورًا بعدم الأمان، فضعف النظام القضائي على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إلى تفشي الجريمة وعدم القدرة على محاسبة المسؤولين عن الفساد، وهذا الضعف يُعزز من ظهور الجماعات المسلحة أو القوى غير الرسمية التي تسعى لتعبئة المواطنين حول قضايا معينة.

3. النزاعات السياسية: تتسبب الصراعات بين الأحزاب السياسية أو الجماعات المختلفة في انقسام المجتمع وزيادة التوترات، فعندما تسعى فئة معينة إلى السيطرة على السلطة دون توافق مع الآخرين، يمكن أن تتطور هذه النزاعات إلى صراعات مسلحة، والنزاعات السياسية تضعف من قدرة الدولة على اتخاذ قرارات فعالة وتُعطل العمليات السياسية، ما يؤدي إلى تفشي الفوضى وزعزعة الأمن.

4. غياب الشرعية: تعد الشرعية عنصرًا حاسمًا في استقرار الدولة، فإذا فقدت الحكومة شرعيتها في نظر المواطنين، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تفشي الفوضى وعدم الاستقرار، ويمكن أن يحدث هذا نتيجة لانتخابات غير نزيهة، أو عدم قدرة الحكومة على تلبية احتياجات المواطنين الأساسية، وغياب الشرعية يُعزز من الدعوات للاحتجاجات والثورات، حيث يشعر المواطنون بأنهم محرومون من حقوقهم.

5. التمييز والعنصرية: تشكل مشاعر التمييز ضد فئات معينة من المجتمع تهديدًا كبيرًا للأمن القومي، فعندما تُمارس الأنظمة التمييز، مثل العنصرية أو التمييز على أساس الدين أو العرق، فإن ذلك

[1] أحمد فريجه، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة. الجزائر: مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، 2016م، ص 161.
[2] عبدالفتاح الرشدان ،مرجع سبق ذكره ،ص118.

يؤدي إلى تزايد التوترات الاجتماعية، وهذا التمييز يُعزز من الشعور بالظلم، ما يمكن أن يقود إلى اندلاع أعمال عنف أو احتجاجات ضد الحكومة.

6. التدخل الخارجي: يمكن أن تُهدد التدخلات الخارجية، سواء أكانت عسكرية أم سياسية أمن الدولة، والتدخلات من دول أخرى قد تُعزز من النزاعات الداخلية، حيث تسعى القوى الخارجية إلى تحقيق مصالحها على حساب استقرار الدولة المستهدفة، فهذه التدخلات تُعقد المشهد السياسي وتزيد من حالة عدم الاستقرار.

7. الأزمات الاقتصادية: تتداخل الأزمات الاقتصادية بشكل كبير مع البعد السياسي، حيث تؤدي إلى زيادة البطالة والفقر، وعندما تعجز الحكومة عن تقديم الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، فإن ذلك يُعزز من الاحتقان الاجتماعي ويزيد من الاستياء العام، فالأزمات الاقتصادية قد تُؤدي أيضًا إلى انعدام الثقة في المؤسسات الحكومية، ما يسهم في تصاعد النزاعات السياسية.

نستنتج أن العوامل المهددة للبعد السياسي تشكل تحديات كبيرة أمام الأمن القومي. حيث يتطلب التعامل مع هذه التهديدات سياسات شاملة تهدف إلى تعزيز المؤسسات، مكافحة الفساد، وتعزيز الحوار الوطني. فمن خلال معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل متكامل يمكن للدول تعزيز استقرارها السياسي وضمان أمنها القومي، بشكل يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية لشعوبها.

ب. العوامل المهددة للبعد الاقتصادي[1]: تعد العوامل الاقتصادية من أبرز التهديدات التي قد تؤثر على الأمن القومي للدول، وهذه العوامل لا تقتصر على الأزمات الاقتصادية فحسب، بل تشمل أيضًا مجموعة من التحديات التي تؤثر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وفيما يلي توضيح لأهم هذه العوامل:

1. الأزمات المالية: تُعد الأزمات المالية، مثل الركود والانهيارات المصرفية، من أخطر التهديدات الاقتصادية، وتؤدي هذه الأزمات إلى فقدان الثقة في النظام المالي، ما يُعطل الاستثمارات ويزيد من معدلات البطالة، فعندما يتدهور الوضع الاقتصادي، يتزايد الاستياء الاجتماعي، ما قد يؤدي إلى احتجاجات أو حتى أعمال عنف.

2. البطالة والفقر: تعد معدلات البطالة المرتفعة والفقر من العوامل التي تسهم في زعزعة الأمن القومي. فكلما عانى المواطنون من فقدان وظائفهم وارتفاع تكاليف المعيشة أصبحوا أكثر عرضة للاحتجاجات والمطالبات السياسية، والفقر يمكن أن يؤدي أيضًا إلى تفشي الجريمة، ما يؤثر على الأمن الداخلي وضعف حالة الاستقرار الأمني داخل الدولة.

[1] سليم قسوم، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير، 2010م،ص17.

3. عدم الاستقرار الاقتصادي: يشير عدم الاستقرار الاقتصادي إلى تقلبات كبيرة في أسعار السلع والخدمات، ما يؤدي إلى عدم قدرة الأفراد على التخطيط لمستقبلهم المالي. هذا النوع من عدم الاستقرار يُشعر المواطنين بعدم الأمان ويزيد من التوترات الاجتماعية، خاصة في الدول النامية.

4. الفساد المالي: يُعتبر الفساد المالي من العوامل التي تضعف الاقتصاد وتؤثر سلبًا على الأمن القومي. فعندما يتم استغلال الموارد العامة لأغراض شخصية، فإن ذلك يؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية، والفساد أيضا يمكن أن يعيق التنمية الاقتصادية ويزيد من الفقر، ما يزيد من الاحتقان الاجتماعي.

5. التفاوت الاقتصادي: يشير التفاوت الاقتصادي إلى الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع، فعندما يشعر الأفراد بأن الفرص الاقتصادية غير متاحة لهم، فإن ذلك يُعزز من مشاعر الإحباط والغضب، وهذا التفاوت قد يؤدي إلى تفشي الصراعات الاجتماعية وعدم الاستقرار.

6. التبعية الاقتصادية: تُمثل التبعية الاقتصادية، سواء أكانت دولية أم داخلية، تهديدًا للأمن القومي. فالدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات معينة أو على استيراد السلع الأساسية تكون عرضة للأزمات عند حدوث تقلبات في السوق العالمية، وهذه التبعية قد تُضعف قدرة الدولة على اتخاذ قرارات مستقلة وتعزيز سيادتها.

7. الأزمات البيئية: تعد الأزمات البيئية، مثل تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية من العوامل الاقتصادية التي قد تؤدي إلى تهديد الأمن القومي، والأزمات البيئية يمكن أن تؤثر على الإنتاج الزراعي والصناعي، ما يؤدي إلى نقص في الموارد وزيادة الأسعار، وهو ما يُعزز عدم الاستقرار الاجتماعي.

مما سبق نستنتج أن هذه العوامل الاقتصادية تتداخل وتؤثر على بعضها البعض، ما يستدعي ضرورة أن تتبنى الدول استراتيجيات شاملة للتعامل مع التهديدات الاقتصادية. من خلال تحسين الأداء الاقتصادي، ومكافحة الفساد، وتعزيز العدالة الاجتماعية يمكن للدول تعزيز استقرارها وأمنها القومي، ما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية لمواطنيها.

ج. العوامل ذات الطبيعة الاجتماعية: تعد العوامل الاجتماعية من العناصر الأساسية التي تؤثر على الأمن القومي، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز التماسك الاجتماعي أو زعزعة الاستقرار، ومن أبرز هذه العوامل هو التمييز الاجتماعي، الذي يؤدي إلى تفشي مشاعر الاستياء والغضب تجاه فئات معينة في المجتمع، سواء أكان ذلك على أساس العرق أم الدين أم الجنس، ويعزز هذا النوع من التمييز الانقسامات الاجتماعية، ما يزيد من احتمالية اندلاع الاحتجاجات والصراعات.[1]

[1] محمد صادق إسماعيل، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل. القاهرة: المجموعة العربية للنشر والتوزيع. 2014م، ص 64.

بالإضافة إلى ذلك، تُعد معدلات الفقر والبطالة المرتفعة من العوامل المهددة لأمن المجتمع. فعندما يعاني الأفراد من صعوبة تلبية احتياجاتهم الأساسية يزداد الاستياء الاجتماعي، ما قد يؤدي إلى أعمال شغب أو عدم استقرار سياسي. كذلك، فإن فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية أو الاجتماعية يسهم في تفشي الإحباط وفقدان الأمل في تحقيق التغيير. فعندما يشعر المواطنون أن صوتهم ليس مسموعًا، تزداد النزاعات الداخلية وتقل المشاركة المدنية.

علاوة على ذلك، يؤثر تدهور القيم والأخلاقيات الاجتماعية، مثل التضامن والتعاون، على الروابط الاجتماعية، وعدم احترام القيم والتقاليد يجعل من الصعب على المجتمعات العمل معًا لمواجهة التحديات. كما أن الهجرة والنزوح نتيجة النزاعات أو الأزمات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاجتماعي، حيث يمكن أن يؤدي تدفق اللاجئين إلى توترات بين المجتمعات المضيفة والمهاجرين، ما يهدد التماسك الاجتماعي.[1]

تتضمن العوامل المهددة أيضًا التغيرات الديموغرافية، التي تؤثر على الديناميكيات الاجتماعية، مثل الزيادة في نسبة الشباب أو الشيخوخة السكانية، حيث قد تؤدي هذه التغيرات إلى صراعات حول الموارد والفرص. كما أن الأزمات الصحية، مثل الأوبئة، تؤدي إلى تفشي الخوف والقلق، ما يؤثر على الروابط الاجتماعية، حيث قد يؤدي الخوف من العدوى إلى العزلة وفقدان الدعم الاجتماعي.

وأخيرًا، يُعتبر ارتفاع معدلات العنف والجريمة في المجتمع عاملًا مهددًا آخر، حيث يؤثر على الأمان الشخصي ويعزز من مشاعر الخوف، وهذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى تآكل الثقة بين الأفراد وزيادة الانقسامات الاجتماعية. [2]

تتداخل هذه العوامل المهددة للبعد الاجتماعي وتؤثر على بعضها البعض، ما يستدعي ضرورة أن تتبنى الدول استراتيجيات شاملة لمعالجة القضايا الاجتماعية. وذلك من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، مكافحة الفقر، وتعزيز القيم الإنسانية.

د. العوامل ذات الطبيعة العسكرية: تعد العوامل العسكرية من التهديدات الأساسية التي تواجه الأمن القومي للدول، حيث تؤثر بشكل مباشر على استقرارها وسلامة مواطنيها. من أبرز هذه العوامل النزاعات المسلحة، التي تشمل الصراعات الأهلية والحروب الدولية، فالصراعات الأهلية تحدث عندما تتصارع الجماعات داخل الدولة نفسها، ما يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي وخسائر فادحة في الأرواح وتدمير البنية التحتية. أما الحروب الدولية، فعندما تتدخل دولة في نزاع خارجي، يمكن أن تتسبب في تصعيد النزاع الإقليمي وتأجيج الصراعات، ما يؤثر سلبًا على الأمن والاستقرار.

[1] ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، الجزائر: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع،2011م، ص 46.
[2] أحمد فريجة ، مصدر سبق ذكره ، ص 163.

إن الإرهاب يُمثل أيضًا تهديدًا عسكريًا يتسم بالعنف الموجه ضد المدنيين أو الدول لتحقيق أهداف سياسية أو دينية، ويشمل الإرهاب أشكالًا متعددة، منها الإرهاب العابر للحدود، مثل الهجمات التي تنفذها جماعات مثل "القاعدة" أو "داعش"، وكذلك الإرهاب المحلي الذي قد ينشأ نتيجة للتمييز أو الفقر. حيث يتسبب الإرهاب في فقدان الأرواح وتدمير الممتلكات، ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري وتعزيز الإجراءات الأمنية، بالإضافة إلى تأثيره السلبي على السياحة والاستثمار.[1]

وعلى اعتبار الجماعات المسلحة غير الحكومية تشكل تهديدًا كبيرًا للأمن، حيث تعمل خارج إطار القانون وتعد بمثابة بدائل للسلطة. قد تنشأ هذه الجماعات نتيجة الفقر، أو التهميش الاجتماعي، أو الفساد، وفي بعض الأحيان تتلقى دعمًا خارجيًا من دول أو منظمات تهدف إلى زعزعة استقرار دولة معينة، ويمكن أن تؤدي هذه الجماعات إلى تفشي الفوضى، حيث تمارس العنف وتهدد الأمن العام، ما يؤدي إلى تفكك الدولة إذا لم تعالج بشكل فعال.

كما يسبب انتشار الأسلحة، سواء أكانت تقليدية أم غير تقليدية، من التهديدات العسكرية الكبرى. حيث يتضمن ذلك الأسلحة النارية والدبابات والطائرات، وعندما تنتشر هذه الأسلحة بشكل غير منظم، فإنها تعزز من احتمال النزاعات المسلحة. أما الأسلحة غير التقليدية، مثل الأسلحة النووية والبيولوجية، فإن انتشارها يزيد من خطر استخدام القوة المفرطة ويُشكل تهديدًا وجوديًا للدول. [2]

إلى جانب العوامل المذكورة سابقًا، ظهرت عوامل جديدة تهدد الأمن في العصر الحديث نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي شمل جميع المجالات، بحيث تتجه الدول نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية وتطبيق التقنية في شتى جوانب الحياة، ما أدى إلى بروز تهديدات ذات طبيعة إلكترونية.

تزايدت الروابط بين الأمن والتكنولوجيا، خاصة مع تعرض المصالح الاستراتيجية للدول لمخاطر تتطلب إعادة النظر في مفهوم "الأمن القومي". أصبح تحقيق الأمن الإلكتروني يعتمد على وجود إجراءات وقائية ضد الأعمال العدائية وسوء استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ويركز الأمن الإلكتروني على وضع معايير وإجراءات تمنع وصول المعلومات إلى الأشخاص غير المخولين، مع ضمان أصالة وصحة هذه المعلومات.

لكن طبيعة الفضاء الإلكتروني كمنطقة عالمية تتجاوز حدود الدول، تجعل الأمن الإلكتروني يمتد من النطاق المحلي إلى النظام الدولي، مُشكلاً نوعًا من الأمن الجماعي العالمي. ويمكن القول إنه تتواجد مخاطر تهدد جميع الفاعلين في مجتمع المعلومات العالمي، ما يزيد من أهمية الحفاظ على أمن الفضاء الإلكتروني، الذي أصبح جزءًا لا يتجزأ من الأمن العالمي.

[1] عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية العلاقات المدنية - العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2021م، ص 22-23.
[2] المرجع نفسه، ص 25.

لم يعد التركيز على الأمن الإلكتروني مقتصرًا على الأبعاد التقنية فقط، بل امتد ليشمل جوانب ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، وعسكرية، فالاستخدام غير السلمي للفضاء الإلكتروني يؤثر على الرخاء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي للدول التي تعتمد بشكل متزايد على بنيتها التحتية الرقمية.

مع تراجع سيادة الدولة في ظل تصاعد دور الفاعلين من غير الدول في العلاقات الدولية، مثل الشركات التكنولوجية العابرة للحدود، وشبكات الجريمة، والقرصنة الإلكترونية، والجماعات الإرهابية، ظهرت تحديات جديدة للحفاظ على الأمن السيبراني العالمي. وهذا الوضع دفع نحو تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات، المجتمع المدني، الشركات التكنولوجية، ووسائل الإعلام، لتحقيق الأمن الإلكتروني بشكل فعال.[1]

المطلب الثاني: مهددات الأمن القومي الليبي.

تعاني ليبيا من انقسامات وصراعات داخلية منذ عام 2011 والإطاحة بالنظام الحاكم فمنذ ذلك الحين تشكلت العديد من الفصائل العسكرية المسلحة الموازية، ولم يعد امتلاك القوة والسلاح من خصوصيات الدولة، وانقسمت المؤسسات السياسية والأمنية والعسكرية بل وحتى المالية والخدمية إلى فسطاطين متضادين، هذا الانقسام بالرغم من أنه أصبح حقيقة معاشة إلا أنه قوبل بوعي مجتمعي بعدم قابلية انقسام البلاد أو تقسيمها، وبالرغم من وصول حدة الانقسام في العديد من المرات إلى المواجهات المسلحة بل وصل الأمر إلى الدخول في حروب طاحنة بسبب الأهواء الشخصية والطموحات الغير مشروعة للبعض، إلا أن الإرادة الوطنية وصوت العقل في كثير من الأحيان حال دون نجاح مشاريع الانقسام التي طالما غازلت وراودت أحلام البعض، ومع ذلك يبقى هناك إمكانية حقيقية لتوحيد المؤسسات بشكل دائم وحقيقي بالرغم من فشل توحيدها في العديد من المرات، إلا أن المصلحة العليا للدولة الليبية وكذلك الرغبة الحقيقية لدى معظم الليبيين والثقافة المتجذرة في الوعي الجمعي الليبي والتي تتفق بشكل كبير على أن ليبيا لا يمكن تجزئتها.[2]

أولا: الانقسام السياسي: تعاني المؤسسات الأمنية في ليبيا من تأثير كبير نتيجة الانقسامات السياسية والأمنية، بحيث أدت الصراعات المستمرة إلى تشكيل مؤسسات أمنية متنافسة في مختلف المناطق، كما تم تجنيد عدد كبير من الجنود والمقاتلين بشكل عشوائي دون تأهيل كافٍ أو إشراف مناسب، وهذا الوضع أدى إلى انتشار الفوضى والانتهاكات الحقوقية والجرائم في جميع أنحاء البلاد.

[1] عادل عبد الصادق، اتجاهات نظرية انماط الحرب السيبرانية وتداعياتها علي الأمن العالمي، موقع السياسة الدولية، 2017م https://www.siyassa.org.eg/News/12072.aspx ، تمت زيارته 2024/05/15، الساعة 10:00ص.

[2] أبو بكر أبو عجيلة، مرجع سابق ذكره، ص 121.

يُعد الانقسام السياسي من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الأمنية، حيث تفرعت عنه انقسامات أخرى، بما في ذلك الانقسام في المؤسسة العسكرية والمصالح الأمنية الشرطية وغير الشرطية، ويبقى من الصعب تصور قدرة أي مؤسسة أمنية على أداء واجباتها في فرض الأمن وتحقيق الاستقرار في ظل ضغط دولة منقسمة مؤسساتيًا. هذا الوضع قد يؤدي إلى توقف العمليات الأمنية بشكل كامل، حتى مع توفر الإرادة الوطنية لدى العناصر الأمنية. [1]

حيث تشمل أبرز النتائج المترتبة على هذا الانقسام ما يلي:

اتسمت الفترة التي تلت اندلاع الأزمة الليبية بعد عام 2011م بسيطرة حالة من الانقسامات والتوترات التي أدت إلى تعقيد الوضع الأمني والسياسي في البلاد. من أبرز العوامل التي ساهمت في هذه الانقسامات هو سياسة الاستقطاب التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة. حيث جرت محاولات مستمرة للسيطرة على المؤسسات الأمنية والعسكرية عبر تعزيز الولاءات السياسية المختلفة داخل هذه المؤسسات، ما أسفر عن انقسامات داخلية وصراعات بين الفصائل المتنازعة، مما خلق بيئة من التجريم المتبادل وأدى إلى صعوبة توحيد المؤسسة الأمنية. في هذا السياق، تزايدت التدخلات الأجنبية التي فرضت رؤى وأهدافًا متناقضة مع مصلحة ليبيا، مما ساهم في تعزيز الانقسامات الداخلية. التدخلات الأجنبية لم تقتصر على تقديم الدعم العسكري لأطراف محلية، بل قامت بتعقيد جهود توحيد المؤسسات الأمنية الليبية، إذ كانت تلك التدخلات تتسم بتفضيل أطراف على حساب أخرى، مما جعل من الصعب التوصل إلى استقرار داخلي حقيقي.

كما ساهم غياب القرار السياسي الموحد في تعميق حالة الانقسام، حيث افتقر الوضع السياسي إلى وجود إرادة قوية ومُوحدة تعكس مصالح الشعب الليبي بأسره. وهو ما جعل من الصعب توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية تحت قيادة موحدة، وعزز من حالة الجمود السياسي التي ساهمت في تدهور الأوضاع الأمنية. في ظل هذه الظروف، أدلجة المؤسسات الأمنية أيضًا كانت أحد الأسباب الرئيسية للتعقيدات. فمع سحب الأفكار السياسية المختلفة إلى داخل المؤسسات العسكرية، أصبحت هذه المؤسسات منصات متضادة تتنافس فيما بينها، مما أثر بشكل سلبي على أدائها وعطّل الجهود الرامية إلى توحيد الجيش والأجهزة الأمنية.

هذا الواقع أسهم في نشوء صراع داخلي بين قادة العسكريين وعناصر المؤسسة الأمنية بسبب الولاءات السياسية المتضاربة، حيث تراجعت فعالية الأداء المؤسسي بسبب التبعية السياسية وعدم وجود قيادة عسكرية موحدة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت ضغط الحكومات المنقسمة عائقًا إضافيًا أمام توحيد

[1] محمد الشيخ ، مرجع سبق ذكره، ص 62-64

المؤسسات الأمنية، حيث كانت كل حكومة تسعى لفرض سيطرتها على المؤسسة الأمنية بما يتوافق مع مصالحها الخاصة، مما زاد من التوترات وزعزع الاستقرار.

فقدان الشعور بالانتماء في المؤسسات الأمنية بسبب هذه الانقسامات السياسية والعسكرية كان له دور كبير في عرقلة أي جهود لتحقيق التوحيد. غياب الفصل بين السلطات وزيادة التداخل بين الأدوار الحكومية والأمنية ساهم في تضخم الانقسامات داخل المؤسسات، مما زاد من صعوبة إعادة بناء الجيش الوطني الموحد.

على المستوى العسكري، أدى الانقسام بين شرق وغرب البلاد إلى تشكيل جيشين متنافسين، وهو ما جعل من المستحيل على أي منهما فرض السيطرة على كامل التراب الليبي. هذا الانقسام العسكري وضعف التنسيق بين الأطراف المتنازعة عرقل جهود استعادة الأمن والاستقرار في البلاد. إذ بقيت ليبيا منقسمة بين حكومتين، كل منهما تسيطر على مناطق مختلفة، مما جعل من الصعب توحيد المؤسسة العسكرية تحت قيادة واحدة. وهذا أدى إلى تعزيز حالة الفوضى والانفلات الأمني، مما جعل المؤسسات العسكرية والأمنية عاجزة عن القيام بدورها في الحفاظ على الاستقرار الداخلي.

تتجلى هذه الانقسامات في خلق حالة من الانقسام السياسي والعسكري داخل المؤسسات الليبية، مما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد في مساعيها نحو استقرار الأمن القومي والتوحد السياسي. لقد أثر الانقسام السياسي والعسكري في ليبيا بشكل كبير على سير العملية الأمنية، حيث أصبحت العمليات الأمنية تتم في إطار غير منسق بين الأطراف المتنازعة، ما جعل الوضع الأمني أكثر تدهورًا. كان لهذا الانقسام تداعيات خطيرة تمثلت في تعرض المنشآت الحكومية والدبلوماسية والأماكن العامة لهجمات متكررة من قبل الجماعات المسلحة. وفقًا لتقرير الأمم المتحدة، بلغ عدد الهجمات المسلحة على المنشآت الحيوية في ليبيا عام 2022 نحو (50) هجومًا على المنشآت الحكومية والخدمية، كما أن زيادة الخروقات الأمنية دفعت إلى تصاعد الاعتداءات الإجرامية والإرهابية، مما أسهم في تعميق الانفلات الأمني الذي يهدد استقرار البلاد. مع غياب التنسيق الفعال بين القوى العسكرية والأمنية، توسعت النشاطات الإجرامية مثل تهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية، مما زاد من تعقيد الوضع الأمني. وفقًا لمؤسسة "الأمن الليبي"، سجلت ليبيا عام 2021 ارتفاعًا بنسبة (35%) في عمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود. في هذا السياق، أصبحت الجريمة المنظمة تهدد قدرة الدولة على استعادة الأمن والاستقرار، ما يتطلب جهودًا حثيثة لإعادة توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية وتنسيق العمليات الأمنية لضمان سلامة البلاد. أسهم انقسام المؤسسة الأمنية وإضعافها في حدوث خروقات كبيرة من قبل الفصائل المسلحة، ما هدد الأمن الوطني والقومي. فقد تعرضت العديد من المدن الليبية للدمار نتيجة الصراعات العسكرية بين الجيشين المتنافسين، حيث أفادت إحصائيات الأمم المتحدة بأن حوالي (500,000) شخص تم تشريدهم نتيجة القتال في المناطق المختلفة. هذا الوضع أسفر عن تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد،

حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (4.2%) في 2022 وفقًا للبنك الدولي، مما ساهم في تعميق الأزمة الإنسانية. هذه العوامل أدت إلى تكوين مؤسسات أمنية وعسكرية متنافسة ومتضاربة، مما جعل من الصعب توحيدها بسبب العديد من التحديات، ومنها وجود المجموعات المسلحة غير النظامية، حيث تعد هذه المجموعات وسعيها للتوسع والسيطرة من أكبر التحديات الأمنية في ليبيا. هذه المجموعات تمتلك قوة عسكرية كبيرة مكنتها من السيطرة على مدن ومناطق معينة. وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، تتراوح أعداد هذه الجماعات بين (15,000) و(20,000)فرد مسلح، وتخشى هذه الجماعات من فقدان سلطتها المحلية ما يدفعها إلى رفض الاندماج في المؤسسات الأمنية والعسكرية النظامية، مما يزيد من حالة الانقسام. انتشار السلاح بين الأفراد وعصابات الجريمة المنظمة والجماعات المناطقية يظهر بوضوح ضعف سلطة الدولة. وفقًا لدراسة صادرة عن "معهد الدراسات الأمنية"، تمثل ليبيا واحدًا من أكبر الدول في شمال أفريقيا من حيث حجم السلاح غير المرخص المنتشر بين المدنيين، حيث يقدر عدد الأسلحة غير القانونية في البلاد بنحو (4.7)مليون قطعة سلاح، وهو ما يعكس تفشي حالة الفوضى وضعف قدرة الدولة على السيطرة على أمنها الداخلي. تقوم بعض الأطراف بتقديم غطاء شرعي لبعض الجماعات المسلحة التي تتوافق مع مصالحهم السياسية أو أيديولوجياتهم. هذه الممارسة لا تخدم المصلحة العامة، بل تعمق الانقسامات، حيث يصبح من الصعب السيطرة على هذه الجماعات بعد أن يتم تبرير أفعالها باسم الشرعية. ووفقًا لتقريرالأمم المتحدة، تم إدراج نحو (15) مجموعة مسلحة تحت غطاء شرعي من قبل أطراف مختلفة خلال النزاع الليبي. يعد وجود القوات الأجنبية غير الشرعية من أكبر العوامل التي تعيق نجاح العملية الأمنية في ليبيا. التدخلات العسكرية الأجنبية تزيد من تعقيد الوضع الأمني، حيث أنها تساهم في تعزيز الانقسامات وتؤثر سلبًا على وحدة المؤسسات العسكرية والأمنية الليبية. وتشير التقارير إلى أن عدد القوات الأجنبية في ليبيا بلغ نحو (20,000) مقاتل، بما في ذلك القوات التركية والمرتزقة الروس. تعاني المؤسسات الأمنية الليبية من نقص حاد في الخبرة والتدريب، مما يؤثر بشكل سلبي على قدرتها على التعامل مع التحديات الأمنية المعقدة. وفقًا لتقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن حوالي (40%) من العاملين في المؤسسات الأمنية الليبية لا يملكون التدريب الكافي على التعامل مع الحالات الطارئة والأزمات. كما أن هذا النقص في الخبرات يؤثر على القدرة على تطوير المؤسسات وتوحيدها بشكل يتناسب مع الظروف الأمنية والاقتصادية المتغيرة في البلاد. إن جميع هذه العوامل تساهم بشكل مباشر في عرقلة جهود توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية في ليبيا، مما يعيق أي تقدم نحو استقرار الوضع الأمني في البلاد.[1]

[1] يوسف الصواني ،مرجع سبق ذكره، ص 131.

ثانيا: الهجرة غير الشرعية:

كان للهجرات غير الشرعية تأثير كبير على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والأمني في ليبيا، حيث أدت هذه الظاهرة إلى خلق حالة من عدم الاستقرار، لقد شهدت البلاد تدفقًا مستمرًا للمهاجرين نتيجة الاضطرابات السياسية والفوضى الأمنية، ما تسبب في مجموعة من التداعيات المتعددة.

أسفرت الهجرات عن ضغوط اقتصادية متزايدة أثرت على الموارد المتاحة وزادت من معدلات البطالة بين السكان المحليين، ما جعل الخدمات العامة تواجه تحديات كبيرة. كما أسهمت هذه الهجرات في تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية، حيث أدت إلى تصاعد النزاعات بين الفئات المختلفة في المجتمع.

على الصعيد الأمني، أدت الهجرات إلى زيادة الجرائم، مثل النصب والاحتيال، وكذلك تزوير العملة وتهريبها. وبرزت عصابات تهريب البشر وتجارة الأعضاء، ما زاد من المخاطر الأمنية التي تواجه البلاد.

تزايدت أيضًا ظاهرة التسول بين المهاجرين، ما أثار خلافات بين المواطنين، وظهرت مشكلات مثل انتشار المخدرات وإدمان الخمر بين الشباب، بالإضافة إلى سرقة السيارات.

من جهة أخرى، أسهمت الهجرات غير الشرعية في انتشار الأمراض، ما زاد من الضغط على النظام الصحي في البلاد وأثر سلبًا على الصحة العامة. [1]

أثرت الهجرة غير الشرعية بشكل كبير على ليبيا، حيث شكلت تحديات متعددة للسلطات والمجتمع بشكل عام. فقد أصبح دخول المهاجرين إلى البلاد يمثل تهديدًا على الأمن القومي، لا سيما في ظل عدم معرفة حالتهم الصحية أو ما إذا كانوا مرتبطين بجماعات إرهابية، مما أدى إلى ظهور تداعيات أمنية وصحية واجتماعية وثقافية واقتصادية. ومن أبرز التحديات التي نتجت عن هذه الظاهرة:

أ. التحديات الصحية: أظهرت التقارير أن حوالي(15%)من المهاجرين يعانون من أمراض معدية، مثل الإيدز والوباء الكبدي، بالإضافة إلى أمراض قد انقرضت منذ زمن، مثل مرض الزهري. هذا يشكل تهديدًا كبيرًا على النظام الصحي في ليبيا، حيث تزايدت الضغوط على المرافق الصحية في محاولة للحد من انتشار الأمراض المعدية بين السكان المحليين.

ب. التحديات الاقتصادية: خسرت ليبيا الكثير من العوائد المالية الناتجة عن رسوم دخول المهاجرين، والتي تقدر بملايين الدولارات، حيث تذهب هذه المبالغ إلى الشبكات المهربة التي تستغل الحدود. كما تحصل المجموعات المسلحة على أموال من المهاجرين مقابل السماح لهم بالعبور عبر نقاط التفتيش. هذا يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي ويزيد من مشاكل الفساد داخل الدولة.

[1] محمد الزناتي، آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور ليبيا نموذجا. ماليزيا: جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، 2013م، ص 55.

ج. تحديات البطالة: ارتفعت نسبة البطالة بين المواطنين المحليين، ما دفع البعض منهم للانخراط في العصابات الإجرامية والتعامل معها بسبب قلة السيولة النقدية، وكذلك بسبب تأخر رواتب العاملين في الدولة. هذا يعزز من تفشي الجريمة ويزيد من الشعور باليأس لدى الشباب الليبي، مما يؤثر على استقرار المجتمع.

د. التحديات الأمنية: أدت الفوضى الأمنية إلى تحول الحدود إلى نقاط عبور للجماعات التي تهرب السلاح والمخدرات، وأصبحت مأوى للجريمة المنظمة والدعارة، ما يمثل انتهاكًا للسيادة الليبية وخرقًا لقوانين السفر والإقامة. هذه الممارسات تهدد استقرار الأمن في المناطق الحدودية وقد تتسبب في توسيع نطاق الجريمة والتهديدات الإرهابية.

أما من الجانب الاجتماعي، فقد أدت الهجرات غير الشرعية إلى ظهور تصرفات وأفعال تتعارض مع قيم وعادات وتقاليد المجتمع الليبي. يُعرف النسيج الاجتماعي الليبي بكونه قبليًا، حيث يتمتع بعادات وتقاليد خاصة. ومع كون الغالبية من السكان مسلمين، فإن دخول مهاجرين من خلفيات ثقافية ودينية متنوعة يحمل تأثيرات اجتماعية سلبية. تتسبب هذه الاختلافات في خلق انقسامات إضافية بين أفراد المجتمع، ما يزيد من حالة التوتر والانقسام. كما أن وجود معتقدات إثنية وطائفية مختلفة يعمق الفجوات الاجتماعية ويؤثر سلبًا على التماسك الاجتماعي في البلاد.[1]

ثالثًا: الجماعات الإرهابية: شهدت ليبيا في السنوات الأخيرة ظهور وانتشار الجماعات الإرهابية نتيجة الانقسامات السياسية وضعف المؤسسات الأمنية المسؤولة عن تأمين الحدود والمدن. ورغم تراجع نشاط تنظيم "داعش" الإرهابي في البلاد، بحيث أظهر تقرير لمجلس الأمن الدولي أن بعض عناصر التنظيم، الذين يُقدّر عددهم بحوالي (400) مقاتل، لجأوا إلى المناطق الخاصة بالتنقيب عن معدن الذهب على الحدود الليبية النيجيرية. كما أشار التقرير أن عملية الاتجار بالبشر إضافة إلى عمليات التهريب يعدان المصدرين الرئيسيين لأموال هذه الجماعات.

كما حذَّر التقرير من استمرار عبور المقاتلين من دول شمال أفريقيا باتجاه الجنوب الليبي ومالي، حيث يواصل التنظيم نشاطه في المناطق النائية في الجنوب والجنوب الغربي. ووفقًا للتقرير، يعد تهريب الممنوعات والهجرة غير الشرعية المصدر الرئيسي لتمويل التنظيم، مع اكتساب ولاء بعض الأفراد من القبائل القريبة من الحدود. وقدر مجلس الأمن الدولي عدد عناصر التنظيم الإرهابي بين مائة وخمسين وأربعمائة مقاتل فعلي، منهم مقاتلون من دولة تشاد، ودولة نيجيريا، إضافة إلى دولة السودان.

[1].محمد الزناتي ، مرجه سبق ذكره، ص55 .

كما تمكن جهاز المخابرات الليبية من تفكيك خلية مرتبطة بتنظيم "داعش" يُعتقد أنها تحت قيادة أفراد من دولة "السودان"، وكانت تسهل نقل الأفراد من تشاد والسودان نحو ليبيا. وتم أيضًا تفكيك خلية أخرى مرتبطة بها تعنى بالمعاملات المالية.

وأفاد مجلس الأمن بأن الموارد المتاحة للتنظيم بدأت تتناقص، حيث قدرت ما بين (10) ملايين وخمسة وعشرين مليون دولار أمريكي. كما أشار إلى زيادة استخدام العملات المشفرة، حيث تستخدم منصات التواصل الاجتماعي من قبل بعض الجماعات لجمع الأموال. [1]

رابعًا: التحديات البيئية: تعد القضايا البيئية مثل التغير المناخي وتدهور التربة وتلوث الهواء والماء وفقدان التنوع البيولوجي من المواضيع المهمة على الساحة العالمية. في ليبيا، تواجه البلاد تحديات كبيرة بسبب هذه المشكلات، ما يعرقل جهود التنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية بشكل فعّال.

وتشغل الصحراء حوالي (95%) من إجمالي مساحة ليبيا، بينما تتركز الكثافة السكانية في المناطق الساحلية والجبال المنخفضة والواحات. تعاني هذه المناطق من تدهور بيئي كبير، ما يضعف نظمها الإيكولوجية ويهدد تنوعها البيولوجي.

كما يعد التصحر من أبرز التهديدات التي تواجه البلاد، حيث يسهم في تقليص الأراضي الزراعية ويهدد الأمن الغذائي، وتعود أسباب التصحر إلى عدة عوامل، منها زيادة التحضر والاستخدام المفرط للموارد المائية والنباتات الطبيعية.

وتتأثر ليبيا بشدة بتغير المناخ، حيث تشمل المخاطر المرتبطة به ارتفاع درجات الحرارة وتزايد الظروف المناخية القاسية مع تقليل هطول الأمطار. إضافةً إلى ذلك، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر يشكل تهديدًا خطيرًا للمدن الساحلية، التي تحتضن حوالي (70%) من السكان.

كما تُعَد ليبيا من بين الدول الأكثر تأثرًا بندرة المياه على مستوى العالم، حيث تعد هذه الظاهرة من أبرز التحديات التي تواجه البلاد، وهناك حاجة ملحة لضمان وصول عادل إلى المياه لأغراض الاستهلاك المنزلي والأنشطة الاقتصادية.

وتشير الدراسات إلى أن السواحل القاحلة في شمال أفريقيا، التي تمتد لأكثر من (4633) كيلومترًا من خليج تونس إلى دلتا النيل، شهدت زيادة في نسبة الفيضانات الساحلية نتيجة الارتفاع المستمر في مستوى سطح البحر الناجم عن ظاهرة الاحتباس الحراري.

كما أشار تقرير البنك الدولي إلى هذه المخاطر، موضحًا أن ارتفاع منسوب مياه البحر بسبب تغير المناخ يجعل دول شمال أفريقيا من أكثر المناطق عرضة للمخاطر المناخية في القارة.

[1] عبد الرحمن أميني، مجلس الأمن يكشف معطيات جديدة حول نشاط «داعش» في ليبيا، موقع بوابة الوسط، 2024م، https://alwasat.ly/news/libya/429423، تمت زيارته 2024/05/23.

في سبتمبر 2023م، تسببت عاصفة البحر الأبيض المتوسط "دانيال" في فيضانات مدمرة في ليبيا، حيث اجتاحت الأحياء وتسببت في مقتل الآلاف، بالإضافة إلى تدمير العديد من المنازل والممتلكات والمنشآت في مدن ساحلية متعددة شرق البلاد. [1]

علاوة على ذلك، تعاني مدينة "زليتن" من تفاقم مشكلة ارتفاع منسوب المياه الجوفية، التي بدأت بالظهور منذ عدة سنوات، لكنها وصلت الآن إلى مرحلة تشكل تهديدًا حقيقيًا لحياة السكان وممتلكاتهم.

تتسبب أزمة ارتفاع منسوب المياه الجوفية في آثار سلبية عدة، منها غرق المباني والأراضي الزراعية، ما يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، تعد المياه الجوفية الملوثة مصدرًا لانتشار الأمراض، بما في ذلك الأمراض الجلدية والأمراض المنقولة عبر المياه. كما يسهم ارتفاع منسوب المياه الجوفية في تلويث البيئة، سواء من حيث التربة أو المياه السطحية. [2]

خامسًا: التهديدات السيبرانية: بينت بعض التقارير تعرضت عدد من المؤسسات الليبية لهجمات سيبرانية متزامنة عن طريق "قراصنة" الإنترنت، مستغلين ثغرة أمنية في نظام حماية هذه المؤسسات. حيث أعلن مصرف ليبيا المركزي، الأربعاء 3 ابريل 2024م، صد هجوم سيبراني تعرضت له "منصة حجز العملة الأجنبية للأفراد"، وكان يهدف إلى حجب الخدمة، ما أثر على إمكانية الوصول للمنظومة، إضافة لتعرض موقعه الإلكتروني الرسمي لهجوم من النوع نفسه.

كما سجل العام 2023م، سلسلة هجمات إلكترونية كبيرة استهدفت بالأساس قطاع الاتصالات. ففي أغسطس 2023م، كشفت الشركة القابضة للاتصالات عن تعرض شركاتها إلى هجمات تهدف إلى حجب الخدمة، أحصت منها ما يزيد عن (4400) هجمة، وذكرت من ضحاياها شركات " ليبيا للاتصالات والتقنية " و"الجيل الجديد" و" المدار"، وأدت إلى تذبذب عدة خدمات وتطبيقات من بينها خدمات المشتركين.

وفي نوفمبر 2021م، تعرضت مفوضية الانتخابات لهجوم نفذه قراصنة مجهولون استهدف الصفحة الرسمية الموثقة للمفوضية ونشر أخبارا كاذبة، وكان ذلك هو الحادث الثاني من نوعه، فقد سبق للمفوضية أن تبرأت من أخبار مماثلة نشرت على صفحتها وقالت إن جهات مجهولة استعملت كلمة السر للولوج إليها والعبث بالمنشورات.[3]

---

[1] التغيّر المناخي وراء فيضانات ليبيا والاحتباس الحراري يهدد سواحل شمال أفريقيا، موقع قناة الجزيرة، 2023م، https://www.aljazeera.net/science، تمت زيارته 2024/06/02، الساعة 07:00م.

[2] آية زايد، كارثة ارتفاع منسوب المياه الجوفية في زليتن بين الأسباب والحلول، موقع جريدة الصباح، 2024م، https://alsabaah.ly ، تمت زيارته 2024/06/03، الساعة 04:00م.

[3] الهجمات السيبرانية تتكثف ضد المؤسسات الاقتصادية والسياسية الليبية منذ سنتين.. من ورائها، موقع شبكة الرائد الإعلامية ، 2024م، https://arraedlg.net/، تمت زيارته 2024/06/05، الساعة 11:00ص.

الفصل الثالث

تداعيات الانقسام السياسي على الأمن القومي الليبي: الاثار الراهنة والسيناريوهات المستقبلية.

تمهيد:

لا شك أن ليبيا عانت من حالة انقسام سياسي حاد، أثرت بشكل كبير على استقرار البلاد ووحدتها. هذا الانقسام لم يقتصر على الصعيد السياسي فحسب، بل امتد ليشمل مؤسسات الدولة بكافة قطاعاتها، ما أدى إلى شلّ قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وضمان الأمن والاستقرار. والفصل الحالي يتناول تداعيات هذا الانقسام على مؤسسات الدولة الليبية، مسلطًا الضوء على تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على الأداء الحكومي، والبنية التحتية، والاقتصاد، والأمن، بالشكل الذي انعكس سلبا على الأمن القومي لليبيا، وحيث تعد مؤسسات الدولة العمود الفقري لأي نظام سياسي واقتصادي مستقر، ولكن في ظل الانقسام السياسي، تجد هذه المؤسسات نفسها منقسمة وضعيفة، غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، بحيث تعاني الوزارات والإدارات الحكومية من انقسامات داخلية تعكس التوترات السياسية بين الفصائل المختلفة، ما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات وتضارب القرارات، وبالتالي تعطيل العمل الحكومي. على صعيد الاقتصاد، أدى الانقسام السياسي إلى تراجع النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة والفقر، فضلاً عن تدهور البنية التحتية التي تحتاج إلى إصلاحات عاجلة. في هذا الفصل، سنستعرض بالتفصيل كيف أثر الانقسام السياسي على مختلف مؤسسات الدولة والأمن القومي الليبي مع تقديم أمثلة وحالات دراسية توضح مدى التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات في ظل الوضع الحالي. سنناقش أيضًا بعض الحلول المحتملة التي يمكن أن تسهم في إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز قدرتها على تقديم الخدمات وتحقيق العدالة والأمن للمواطنين. وسيكون ذلك من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الآثار السياسية والاقتصادية.

المبحث الثاني: الآثار الأمنية والاجتماعية.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية والحلول المقرحة.

المبحث الأول: الآثار السياسية والاقتصادية.

يُعد الانقسام السياسي ظاهرة معقدة لها انعكاسات واسعة النطاق على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالتباينات الحادة والصراعات المتصاعدة بين الأطياف السياسية المتنافسة تؤثر بشكل مباشر على استقرار الأنظمة الحاكمة وقدرتها على اتخاذ القرارات الفعالة بما يخدم مصالح المواطنين. على المستوى السياسي، يمكن للانقسام أن يفضي إلى شلل في عملية صنع السياسات وعرقلة

تنفيذها، وقد يؤدي في حالات متطرفة إلى انهيار الوحدة الوطنية وتصاعد الصراعات والنزاعات. كما أن استقطاب القوى السياسية وتصلب المواقف قد يضعف من فرص الحوار والوساطة والتوافق السياسي. على المستوى الاقتصادي، تتجلى آثار الانقسام في تعطيل وتعقيد عملية صنع القرار الاقتصادي، واختلال التوازنات المالية العامة، وتراجع مناخ الاستثمار وتأثيره السلبي على النمو الاقتصادي. فالخلاف السياسي غالبًا ما ينعكس على الأداء الاقتصادي وقدرة الحكومة على إدارة الملفات الاقتصادية الحيوية .[1]

في هذا المبحث، سنتناول بالتحليل والتفصيل الآثار السياسية والاقتصادية للانقسام السياسي.

المطلب الأول: الآثار السياسية.

تسبب الانقسام السياسي في ليبيا في عدة تداعيات، أبرزها ازدواجية السلطة، حيث شهدت البلاد تقلبات سياسية عديدة أدت إلى تعاقب عدة حكومات على إدارة شؤونها. وفيما يلي أبرز المحطات:

1- حكومة "عبد الرحيم الكيب": في 24 نوفمبر 2011م، أدت حكومة "الكيب" اليمين الدستورية بتكليف من المجلس الانتقالي الليبي، لتكون أول حكومة تشكل بعد ثورة 17 فبراير. بعد ثلاثة أشهر من الإطاحة بالقذافي، أعلن "الكيب" عن تشكيل حكومته معتمدًا على الكفاءات من مختلف مناطق ليبيا، منهياً بذلك مهام المكتب التنفيذي الذي كان يرأسه الدكتور محمود جبريل.

2- حكومة "علي زيدان": تولى "زيدان" رئاسة الحكومة رسميًا في 14 نوفمبر 2012م، خلفًا لـ"الكيب"، واستمر في إدارة شؤون البلاد رغم تصاعد النزاعات المسلحة ونفوذ الميليشيات في العاصمة. تعرض "زيدان" للاختطاف في 10 أكتوبر 2013م، من قبل مجموعة "غرفة عمليات ثوار ليبيا"، لكنه أُطلق سراحه بعد ساعات.

3- حكومة "عبد الله الثني" : في 11 مارس 2014م، صوت المؤتمر الوطني العام على سحب الثقة من حكومة "زيدان" وكلف وزير الدفاع "عبد الله الثني" بمهام رئاسة الحكومة بشكل مؤقت. أدى "الثني" اليمين الدستورية في 12 مارس واستمر في هذا المنصب حتى مارس 2021م، مدعومًا بشرعية مجلس النواب، رغم عدم اعتراف المجتمع الدولي بحكومته.

4- حكومة "عمر الحاسي" : في 25 أغسطس 2014م، أقال المؤتمر الوطني العام "عبد الله الثني" وكلف بدلاً منه "عمر الحاسي"، ليشكل حكومة "الإنقاذ الوطني"، التي لم تُعترف بها دوليًا، وأعلنتها "فجر ليبيا" في طرابلس.

5- انتقال السلطة إلى "خليفة الغويل :"في مطلع أبريل 2015م، سلم "الحاسي" رئاسة حكومة "الإنقاذ" لنائبه "خليفة الغويل"، في خطوة اعتبرها دليلًا على "الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة".

[1] عبد الله الخميسي ، مرجع سبق ذكره، ص 24-26.

6- حكومة "الوفاق الوطني" : في فبراير 2016م، ونتيجة لاتفاق الصخيرات الذي وقع في المغرب يوم 17 ديسمبر 2015م بدعم أممي، تشكل المجلس الرئاسي وحكومة "الوفاق الوطني" برئاسة "فائز السراج". عُقد الاجتماع الأول لمجلس وزراء حكومة "الوفاق" في 2 يناير 2016م في تونس، ووصل "السراج" وستة أعضاء آخرين من المجلس الرئاسي إلى طرابلس في 30 مارس 2016م. ومع ذلك، بقيت حكومة "الثني" غير المعترف بها في شرق البلاد مدعومة من برلمان طبرق، تتنازع السلطة مع حكومة "الوفاق". [1]

7- حكومة "الوحدة الوطنية": مع تصاعد الأزمات وانقسام البلاد بين حكومتين، طرحت الأمم المتحدة خارطة طريق جديدة برعاية المبعوثة الأممية السابقة بالإنابة "ستيفاني ويليامز"، ما أسفر عن تشكيل حكومة "الوحدة الوطنية" برئاسة "عبد الحميد دبيبة". في 16 مارس 2021م، أُقيمت مراسم التسليم والاستلام بين المجلس الرئاسي لحكومة "الوفاق الوطني" والمجلس الرئاسي الجديد. وفي 24 مارس من نفس السنة، سلمت الحكومة الموازية في شرق ليبيا سلطاتها لحكومة "الوحدة الوطنية" برئاسة "دبيبة".

8- تعديل الإعلان الدستوري :في فبراير 2022م، عقد مجلس النواب جلسة في مقره في طبرق للنظر في إدخال تعديل على الإعلان الدستوري يتيح اختيار رئيس حكومة جديدة. ترشح سبعة مرشحين للمنصب، لكن لم يحصل منهم على تزكيات سوى "فتحي باشاغا" و"خالد البيباص". وانتهت الجلسة بإعلان رئيس المجلس، "عقيلة صالح"، إقرار التعديل الدستوري، مع انسحاب "البيباص" واختيار "باشاغا" لرئاسة الحكومة. في مارس 2022م، أعلن "عقيلة صالح" منح الثقة لحكومة جديدة يرأسها "فتحي باشاغا"، بعد تأجيل الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر 2021م، إلى أجل غير مسمى، لكن الحكومة فشلت في السيطرة على العاصمة طرابلس.

9- إقالة "فتحي باشاغا ": في 16 مايو 2023، أقال مجلس النواب الليبي رئيس الحكومة "فتحي باشاغا"، وكلف وزير المالية "أسامة حماد" بتسيير مهامه، وصوت المجلس لصالح إيقاف "باشاغا"، واستمرت الحكومة في أداء عملها حتى الوقت الراهن. [2]

لقد أدت حالة الانقسام السياسي، وتعدد الحكومات إلى بروز العديد من الآثار التي انعكست بشكل سلبي على عمل المؤسسات داخل الدول في العديد من النواحي نوضح أهمها.

أولًا: ارتباك المشهد السياسي والإداري في الدولة:

[1] صحيفة الشرق الأوسط ، 6 حكومات تعاقبت على ليبيا خلال 10 سنوات... آخرها الوحدة الوطنية،2021م، https://aawsat.com/home/article، اطلعت عليه 2024/2/12 ، 5:23م.

[2] موقع العربي ، برلمان ليبيا يقيل فتحي باشاغا من رئاسة الحكومة ويعين أسامة حماد مكانه ، 2023م، https://www.alaraby.com/ ، اطلعت عليه 2024/2/12 ، 7:10م.

فبطبيعة الحال سيكون هذا الإرباك أحد أبرز نتائج الانقسام السياسي؛ حيث يوجد تضارب في القرارات، وانقسام واضح في بعض المؤسسات، وعلى سبيل المثال قد طالبت العديد من الوزارات في الحكومة المكلّفة من البرلمان بعدم التعامل مع الحكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، في حين أن هذه الأخيرة هي التي تقوم بالإنفاق، وصرف المرتبات، في ظل عدم إصدار قانون للموازنة العامة، وغياب للمساءلة والمحاسبة، فالحكومتان تعملان بدون (ميزانية) في ظل تردي وضعف بعض الخدمات، وإشكاليات التمثيل الخارجي للدولة في المنظمات والمحافل الدولية، وكذلك تضارب بعض التصريحات والبيانات، كتلك المُتعلقة بتسليم المُواطن الليبي "أبو عجيلة المريمي" إلى السلطات الأمريكية، على خلفية اتهامه في قضية تفجير الطائرة الأمريكية "بان آم" (حادثة لوكربي)، حيث قال رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة": "إن المواطن الليبي أبو عجيلة المريمي الذي تم تسليمه إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمحاكمته في تفجير (لوكربي)، إرهابي متهم بتصنيع المتفجرات التي أودت بحياة أكثر من 200 شخص بريء".[1]

كما طالب رئيس الحكومة السابق المكلّف من البرلمان، "فتحي باشاغا"، السلطات الأمريكية بإيضاح كيفية وصول المواطن الليبي "أبو عجيلة" إلى واشنطن في إطار قضية "لوكربي"، مُعتبرًا أن عملية تسليمه تمت "خارج الإطار القانوني والقضائي والشرعي"، مؤكدًا أن هذا الأمر "مرفوض وغير معترف به". من جهته، حمَّل المجلس الأعلى للدولة حكومة الوحدة الوطنية المسؤولية القانونية والأخلاقية عن تسليم "أبو عجيلة" إلى واشنطن، وطالب البرلمان بتحريك دعوى جنائية ضد كل من شارك في عملية "خطفه".

في المقابل، كان الرد الأمريكي واضحًا، حيث أصدرت السفارة الأمريكية في ليبيا بيانًا أكدت فيه أن عملية نقل "أبو عجيلة" إلى الولايات المتحدة كانت قانونية، وتمت بالتعاون مع سلطات طرابلس. وأشارت السفارة إلى أن هذه العملية جاءت بعد نشر الإنتربول بطاقة حمراء بحقه في يناير 2022م. كما أكد البيان أن الولايات المتحدة لن تعيد فتح الاتفاقية المبرمة في عام 2008م، بين واشنطن وحكومة القذافي، والتي حسمت مطالبات أمريكا ومواطنيها بشأن التعويضات المالية عن حوادث إرهابية معينة، بما في ذلك حادثة لوكربي. [2]

ثانيًا: تفشي الفساد الإداري والمالي داخل الدولة: يعد الفساد الإداري ظاهرة تضرب جذورها في أعماق التاريخ الإنساني وعلى الرغم من ذلك لم يلق اهتمامًا إلا في السنوات القليلة الماضية، حيث أصبح مادة ثرية للعديد من المفكرين والمتخصصين في العلوم والمجالات المختلفة. [3]

---

[1] مينة الغانمي، الدبيبة يعترف بتسليم أبو عجيلة: إرهابي متهم بتفجير طائرة لوكربي ، العربية نت، 2022م، https://www.alarabiya.net/north-africa/2022/12/16/ ،اطلعت عليه 2024/3/12 ، 12:25م.

[2] سبوتنك عربي ، أمريكا : عملية نقل أبو عجيلة قانونية وتمت بالتعاون مع السلطات الليبية، 2022م، https://www.sarabic.ae ، اطلعت عليه 2024/3/12 ، 1:15م.

[3] حسن حسين محمود، الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في مصر. مصر: مركز العقد الاجتماعي ،2001، ص30

حيث يعرف الفساد الإداري بأنه إساءة استخدام السلطة لتحقيق مآرب نفعية مادية خاصة الطريقة غير مشروعة ودون وجه حق أي استخدام المنصب الحكومي لإضفاء غطاء قانوي على ممارسات مشبوهة لتحقيق مكاسب خاصة. فالفساد الإداري ببساطة يعنى نقل ما هو ملكية عامة وأصل عام إلى ملكية خاصة بدون وجه حق، أو بشكل غير مشروع من خلال العبث في مالية الدولة ويُعرف الفساد الإداري أيضاً بأنه: "سوء استخدام الوظيفة العامة أو السلطة للحصول على مكاسب شخصية أو منفعة ذاتية غير شرعية". [1]

أسباب الفساد الإداري: يتعدد الفساد الإداري إلى عدة أسباب حيث تعد الأسباب السياسية من أهم العوامل التي تساعد على ظهور الفساد ونموه وانتشاره ما توفره من بيئة مناسبة في تفسير هذه الظاهرة، وهذه الأسباب هي:

1. تعيين القيادات الإدارية في المواقع الهامة بناءً على الولاء السياسي بغض النظر عن الكفاءات الإدارية.

2. ضعف دور المجتمع المدني وتهميش مؤسساته في العديد من دول العالم الثالث يساعد على تفشي الفساد.

3. الانقسام وما يترتب عليه من زيادة النفقات غير المدروسة.

كما يترتب على الفساد الإداري عدة آثار سياسية تتمثل في فقدان وتدهور شرعية النظام السياسي بسبب فقدان الثقة بين الحاكم والمحكومين نتيجة ارتباط ممارسات الحكام السياسيين بالفساد، ما يسهم في تآكل شرعية ومشروعية النظام الحاكم. وتهديد الاستقرار السياسي وشيوع الفوضى والاضطرابات، فالفساد السياسي يعتبر المانع بين الأفراد و ممارسة الحقوق الديمقراطية وإضافة إلى ضعف التنمية الإدارية حيث إنه وبسبب حجم الأضرار التي يلحقها الفساد بالأجهزة البيروقراطية الحكومية أدى تحويلها إلى أجهزة ضعيفة ومتخلفة غير قادرة على تحمل أعباء التنمية الإدارية ،[2] وهذا بدوره يؤدي إلى تهميش مقاييس الكفاءة والنزاهة والفعالية في التوظيف حيث عزز هذه النظرية ما ورد في تقارير هيئة الرقابة الإدارية عن السنوات السابقة، إن الانقسام السياسي في ليبيا أسهم في تدني دور الرقابة بسبب ضعف التواصل بين فروعها المختلفة.

[1] عصام عبدالفتاح مطر ، الفساد الإداري ماهيته أسبابه ومظاهره. مصر: دار الجامعة ، 2005، ص 15.
[2] فهد بن محمد الغانم ، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، جامعة نايف للعلوم الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم الإدارية، رسالة ماجستير،2001م، ص 66.

وتسلط تقارير هيئة الرقابة الضوء على مجموعة من الظواهر السلبية التي ظهرت في السنوات الماضية. من بين هذه الظواهر[1]:

- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في معظم الجهات الحكومية، ما يؤدي إلى غياب الشفافية والمساءلة.
- عدم تناسب المؤهلات العلمية والمهنية مع شاغلي المناصب القيادية في بعض مؤسسات الدولة، مع تجاهل مبدأ الخبرة والكفاءة، ما يؤثر سلبًا على الأداء العام.
- التوسع في صرف العهد المالية والسلف، واستخدامها كوسيلة للصرف دون الالتزام بالإجراءات القانونية، بالإضافة إلى التهاون في تسويتها وعدم إخضاعها للتدقيق والمراجعة.
- عدم اتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية للقضاء على ظاهرة التسيب الإداري في مؤسسات الدولة، ما يزيد من انتشار الفوضى وعدم الانضباط.

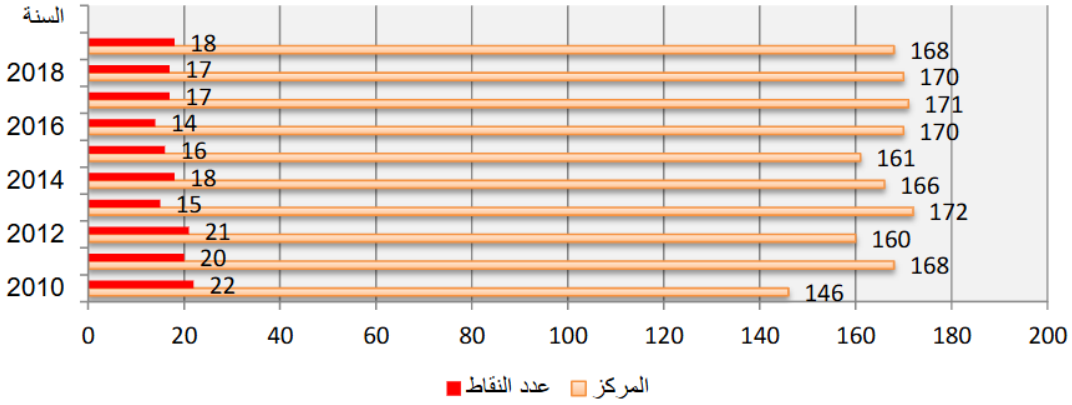
كما رصدت الهيئة العديد من المخالفات والتجاوزات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.[2]

1. عدم تأدية المهام بدقة وأمانة، ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها.
2. ارتكاب تجاوزات ومخالفات إدارية ومالية، و إساءة استعمال السلطة.
3. التزوير في المستندات الرسمية، و سوء وتدني الخدمات المصرفية.
4. وجود فساد إداري ومالي، و الإهمال في حفظ وصيانة المال العام.
5. التقصير في أداء الواجبات الوظيفية، واستغلال الوظيفة لتحقيق نفع للغير.
6. إصدار قرارات بالمخالفة للتشريعات النافذة.

ولتعزيز هذا الطرح نستشهد بمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية وهو المؤشر الرائد عالميا الذي يسلط الضوء على الفساد في القطاع العام بحيث يعطي لمحة عامة عن الدرجة السنوية لنسبة الفساد العالمي والمركز الذي تحتله هذه الدول تبعا لهذه الدرجة. هذا واحتلت ليبيا المركز العاشر ضمن الدول الأكثر فساداً لسنة 2018م، وبحصيلة نقاط (17) من أصل (100)، وذلك حسب التقرير الصادر عن هذه المنظمة، حيث غطى المسح (180) دولة حول العالم، أما في سنة 2019م فجاءت ليبيا في المرتبة (168)، وبحصيلة (199) نقطة من أصل (100) ، بعد أن كانت في المركز(146) لسنة 2010م وبحصيلة(22) نقطة، وللتوضيح أكثر بخصوص مركز ليبيا والدرجة السنوية المتحصلة عليها من أصل(100) نقطة، كما يمكن ملاحظة بأن مؤشر الفساد المالي بدأ في التراجع منذ سنة 2013م. وتعد هذه المؤشرات خطيرة حيث تبين حجم الفساد في القطاع العام ودوره في

[1] تقرير هيئة الرقابة، 2021، ص 291.
[2] تقرير هيئة الرقابة، 2018، ص 111.

عرقلة عجلة التنمية والاصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الدولة الليبية، وللتوضيح أكثر انظر للشكل الآتي[1]:



الشكل (3. 1) مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية

هذا وقد وضح ديوان المحاسبة الليبي في تقريره لسنة 2017م أن إجمالي المبلغ الذي أنفقته الدولة الليبية من سنة 2012 إلى 2017م يبلغ (276) مليار دينار ليبي دون أن يكون لها أي أثر إيجابي في تحسين الحياة المعيشية للمواطنين. كما عرض الديوان جملة من الملاحظات المتكررة والتي اصطلح على تسميتها "بالظواهر" في تقارير المراجعة السنوية ولعل من أهم هذه الملاحظات ذات الصلة بالموضوع ما يأتي.[2]

أ. ضعف أنظمة الحوكمة والرقابة الداخلية.

ب. عدم إجراء المطابقات السنوية لأرصدة المدينين والدائنين وغيرها من إجراءات التحقق الأخرى.

ج. عدم إجراء التسويات المصرفية والمطابقات بين الأرصدة الفعلية والدفترية لحسابات المصارف وعدم إعداد القوائم المالية المجمعة.

د. ضعف أداء المراجع الداخلي وعدم قيامه بتقديم تقارير دورية عن أنظمة الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بالقوانين.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية.

يعتبر الانقسام السياسي واحدًا من أكبر التحديات التي تواجه الدول التي تعاني من النزاعات الداخلية والصراعات على السلطة. في حالة ليبيا، أدى الانقسام السياسي المستمر منذ عام 2011م، إلى

[1] تقارير منظمة الشفافية الدولية ، 2020، https://www.transparency.org/، اطلعت عليه 2024/3/15 ، 3:25م.
[2] تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2017، ص 68-69.

تأثيرات عميقة ومتعددة الأبعاد على الاقتصاد الوطني. يمثل هذا الانقسام تحديًا كبيرًا للتنمية الاقتصادية والاستقرار المالي في البلاد، حيث تسببت النزاعات المسلحة والانقسامات الإدارية في تراجع حاد في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية . يهدف هذا المطلب إلى دراسة الآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا من خلال تحليل العوامل المختلفة التي تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاعات المستمرة. سنقوم بتسليط الضوء على مجموعة من الآثار السلبية التي تشمل تراجع إنتاج النفط والغاز، وتدهور القطاع المصرفي والمالي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر. بالإضافة إلى ذلك، سنناقش تأثير الانقسام على التضخم وارتفاع الأسعار، وتأثير ذلك كله على المستوى المعيشي للمواطنين. سنستند في هذا المبحث إلى مجموعة من التقارير والإحصاءات الصادرة عن المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة، بالإضافة إلى البيانات المحلية المتاحة.

ويمكن تناول بعض آثار الانقسام السياسي على الاقتصاد الليبي بالشكل التالي:

أولًا: تدهور القطاع النفطي. يعد قطاع النفط والغاز هو العمود الفقري للاقتصاد الليبي، حيث يُشكل المصدر الرئيسي للدخل وأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي. اكتُشف النفط لأول مرة في ليبيا عام 1958م، وبدأ الإنتاج في عام 1961م. يتميز هذا القطاع بعدة مزايا، أهمها جودة خام النفط الذي يتمتع بكثافة عالية وقلة الشوائب، مما يجعله من الأنواع المفضلة عالميًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن قرب ليبيا من أسواق الاستهلاك العالمية يسهم في تقليل تكلفة النقل والتسويق، مما يعزز من قدرتها التنافسية في السوق الدولية.

بعد الاضطرابات التي أعقبت الإطاحة بنظام معمر القذافي في 2011م، بدأ قطاع النفط والغاز في ليبيا يستعيد عافيته تدريجيًا. على الرغم من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية ونقص الاستثمارات، إلا أن الإنتاج شهد تعافيًا تدريجيًا بعد سلسلة من الإغلاقات المستمرة على مدار سنوات. في الوقت الحالي، يسعى القطاع إلى العودة إلى طاقة إنتاجية تبلغ (1.6) مليون برميل يوميًا، وهو هدف تسعى ليبيا لتحقيقه للعودة إلى مستويات الإنتاج ما قبل عام 2011.

في عام 2012م، أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (32) لسنة 2012م، الذي اعتمد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة النفط والغاز، حيث تم الفصل بين صلاحيات الوزارة والمؤسسة الوطنية للنفط، وأصبحت المؤسسة جهة تنفيذية فنية تدير شؤون الإنتاج والتكرير والتصدير، بينما أنيط بوزير النفط والغاز المسؤوليات السيادية والرقابية.

بعد ثورة 17 فبراير، شهدت أسعار النفط انخفاضًا حادًا، حيث انحدرت إلى أدنى مستوياتها منذ ستة أعوام. ورغم الارتفاع النسبي الذي بدأ منذ عام 2016م، إلا أن الأسعار لا تزال دون المستوى المطلوب لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات العامة.

كما تأثرت وزارة النفط والغاز بالانقسام السياسي، حيث تم إلغاء الوزارة في مارس 2017م، وتوزيع اختصاصاتها بين المجلس الرئاسي والمؤسسة الوطنية للنفط. ومع ذلك، تم إعادة تفعيل الوزارة في نهاية 2020م، ضمن الاتفاق السياسي الجديد، حيث تم تعيين وزير للنفط والغاز في مارس 2021م.

وتتولى وزارة النفط والغاز مسؤولية وضع السياسات العامة للقطاع، وتشجيع استثمار الثروة النفطية، واعتماد تراخيص الاستثمار وعقود الامتياز. كما تعمل على تعزيز مكانة ليبيا الدولية في مجال النفط والغاز، وتأمين احتياجات السوق المحلي من المشتقات البترولية والغاز، واقتراح السياسات التسعيرية، وزيادة القدرة الإنتاجية وفقًا للمعايير المحلية والعالمية. [1]

تأثرت صناعة النفط في ليبيا بتقلبات ملحوظة على مر السنين، حيث شهدت تغييرات كبيرة في معدلات الإنتاج والظروف الاقتصادية. في عام 2009م، بلغ إنتاج النفط في ليبيا حوالي (1.557) مليون برميل يوميًا، إلا أنه تراجع بشكل حاد إلى (462) ألف برميل يوميًا في عام 2011م بسبب الأوضاع السياسية المتأزمة بعد اندلاع الثورة، ما أدى إلى انكماش اقتصادي بنحو (50%) في تلك الفترة. وبعد هذا الانخفاض الحاد، بدأ الإنتاج يشهد تحسنًا تدريجيًا، رغم التحديات الكبيرة.

الاتجاه التصاعدي للإنتاج :منذ عام 2017م، بدأ إنتاج النفط الخام في ليبيا في اتجاه التصاعد، حيث زاد من(811) ألف برميل يوميًا إلى (951) ألف برميل في العام التالي، ثم وصل إلى (1.097) مليون برميل يوميًا في عام 2019م، وهو ما يعكس جهود التعافي التي بذلتها الدولة في هذا القطاع الحيوي.

تأثير وباء كورونا :في عام 2020م، تأثر إنتاج النفط بشكل كبير بسبب تداعيات جائحة كورونا التي ضربت الاقتصاد العالمي، حيث انخفض الإنتاج إلى (367) ألف برميل يوميًا، مما أسهم في انكماش اقتصادي بلغ نحو(29.5%) وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي.

وضع السوق العالمي :على الرغم من إعفاء ليبيا من اتفاق "أوبك+" لخفض الإنتاج في عام 2022م، إلا أن البلاد لم تشارك في أي اتفاقيات جديدة مع التحالف، ما زاد من الضغوط على الإنتاج المحلي وهدد استقرار السوق النفطي.

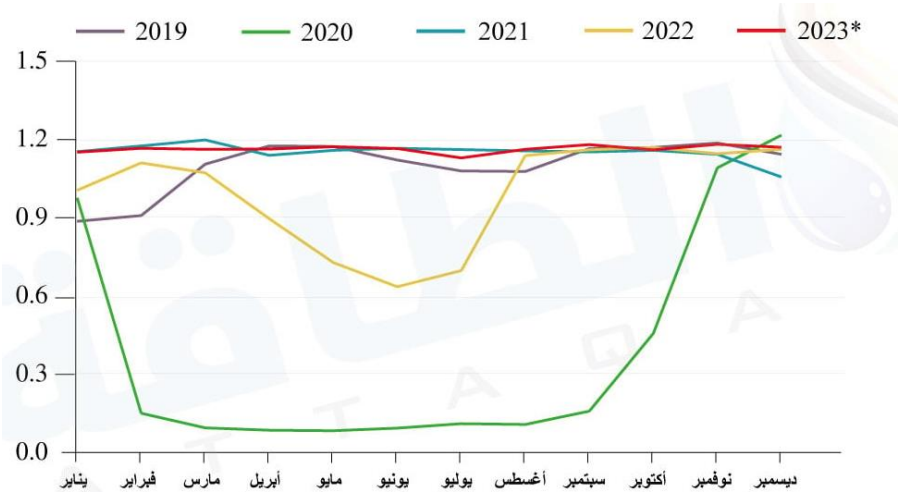
التعافي والاضطرابات :في عام 2021م، شهد الإنتاج تحسنًا ليصل إلى (1.138) مليون برميل يوميًا، ولكن الصراعات السياسية المتجددة أدت إلى تراجع الإنتاج مرة أخرى إلى (981) ألف برميل يوميًا، حيث أغلقت العديد من الحقول والموانئ النفطية لفترات طويلة في عام 2022م، وهو ما تسبب في انخفاض حاد إلى أقل من (700) ألف برميل يوميًا في شهري يونيو ويوليو.

[1] موقع وزارة النفط والغاز ، ليبيا، 2024 https://ogm.gov.ly/، اطلعت عليه 2024/4/9 ، 3:25م.

التغييرات الإدارية :مع انتهاء فترة الإغلاق، تعافى الإنتاج تدريجيًا ليصل إلى (1.15)مليون برميل يوميًا في ديسمبر 2022م، حيث جرت تغييرات إدارية في قطاع النفط في نفس العام، إذ تم إعفاء مصطفى صنع الله من منصبه كرئيس لمؤسسة النفط، وتعيين فرحات بن قدارة خلفًا له.

مستويات الإنتاج في 2023 :بدأ إنتاج النفط الليبي عام 2023م فوق مستوى (1.1) مليون برميل يوميًا، واستمر فوق هذا المستوى حتى وصل إلى (1.17) مليون برميل يوميًا في نوفمبر 2023م، وفقًا لأحدث تقديرات "أوبك"، ما يعكس تحسنًا تدريجيًا في القطاع النفطي الليبي رغم التحديات المتواصلة.[1]

ويرصد الرسم البياني أدناه، مستوى انتاج النفط الخام في ليبيا على أساس شهري بين عامي 2019 2023م:



الشكل (3. 2) . إنتاج ليبيا من النفط الخام على أساس شهري بين عامي 2019 /2023 م

كان إنتاج ليبيا من النفط في فترات سابقة يتراوح بين (1.5) و(1.6) مليون برميل يوميًا، وفقًا لتصريحات رئيس الأبحاث في معهد الشؤون الدولية والاستراتيجية، "فرانسيس بيرين"، التي نقلتها وكالة فرانس برس. ومع إعفاء ليبيا من حصص إنتاج أوبك، تجد المنظمة نفسها في حاجة لمراقبة إنتاج البلاد عن كثب. هذا الأمر يعتبر بالغ الأهمية لضمان استقرار الأسواق العالمية، حيث أن أي تغييرات في مستويات الإنتاج الليبي قد تؤثر بشكل ملحوظ على أسعار النفط العالمية[2] .

وهذا التراجع يعكس التحديات التي واجهتها البلاد خلال تلك الفترة، بما في ذلك الاضطرابات السياسية وتأثيرات الصراعات على العمليات الإنتاجية، كما يُظهر الشكل التالي:

[1] وحدة أبحاث الطاقة ، رحلة إيرادات ليبيا من النفط في 6 أعوام وسط الاضطرابات (رسوم بيانية)،2023 https://attaqa.net/، اطلعت عليه 2024/5/11 ، 2:13م
[2] المصدر نفسه



الشكل (3. 3) . إنتاج ليبيا من النفط الخام بين أعوام 1995- 2022

وفقًا لبيانات مصرف ليبيا المركزي، شهدت إيرادات البلاد من النفط ارتفاعًا ملحوظًا في عام 2017، حيث بلغت (14) مليار دولار، مقارنة بـ(4.8) مليار دولار في عام 2016، مما ساهم في تقليص العجز المالي إلى (10.6) مليار دينار ليبي، بعد أن كان (20.3) مليار دينار في العام السابق .

تزامن هذا الارتفاع مع زيادة إنتاج النفط الخام، حيث بلغ متوسط الإنتاج حوالي (879) ألف برميل يوميًا في عام 2017، بعد أن كان (445) ألف برميل يوميًا في عام 2016

في عام 2018، استمر الاتجاه الصعودي، حيث ارتفعت إيرادات النفط إلى (33.5) مليار دينار ليبي (حوالي 6.99 مليار دولار)، مع متوسط إنتاج بلغ (951) ألف برميل يوميًا .

على الرغم من تسجيل انخفاض طفيف في الإيرادات في عام 2019، حيث بلغت (31.4) مليار دينار ليبي (حوالي 6.55 مليار دولار)، إلا أن الإنتاج تجاوز حاجز المليون برميل يوميًا لأول مرة منذ سبع سنوات .

في عام 2020، الذي شهد تفشي جائحة كورونا، هبطت الإيرادات إلى(2.41)مليار دينار ليبي (حوالي 0.5 مليار دولار)، قبل أن تتعافى بشكل قوي في عام 2021، مع زيادة الإنتاج إلى (1.143) مليون برميل يوميًا .

. [1]حيث يرصد الرسم البياني التالي إيرادات النفط في ليبيا منذ عام 2017 وحتى نهاية العام2022م.

[1] وحدة أبحاث الطاقة ، ليبيا.. ماذا تعرف عن الدولة التي لديها أفضل أنواع النفط في العالم، 2023 https://attaqa.net/ ، اطلعت عليه 2024/5/11 ، 1:42م



الشكل (3. 4) .إيراد ليبيا من النفط بين أعوام 2017- 2022

ويعتبر قطاع النفط هو المصدر الرئيسي للإيرادات في ليبيا. ومع وجود الانقسام السياسي، تأثر إنتاج النفط وتصديره بشكل كبير، حيث أن عوامل مثل تعرض المنشآت النفطية للتهديد والتعطيل جراء التوترات الأمنية والصراعات السياسية، أدت إلى تراجع الإنتاج وتراجع الإيرادات النفطية.

ثانيًا: ارتفاع معدلات البطالة.

تأثر القطاع الخاص وفرص التوظيف في ليبيا بشكل كبير نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني، مما أدى إلى تقلص الاستثمارات وتراجع الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تفاقم معدلات البطالة .يعزو المحلل الاقتصادي أحمد المبروك ارتفاع معدلات البطالة إلى الانقسام السياسي الذي ينعكس سلبًا على سوق التوظيف، بالإضافة إلى غياب رؤية استراتيجية لتطوير سوق العمل، وافتقار برامج التأهيل والتدريب منذ عام 2011، فضلاً عن الفساد الإداري، والمحسوبية، والجهوية التي أدت إلى تولي مناصب قيادية في المؤسسات والقطاعات الخدمية والاستثمارية لأشخاص يفتقرون إلى الكفاءة المهنية والقدرة على القيادة .ويُضاف إلى ذلك وجود عدد كبير من العمالة الأجنبية الوافدة، والتي تُقدّر بأكثر من مليون عامل من دول الجوار وغيرها، وغالبيتها عمالة غير مدرّبة تعمل في مهن فردية لا تسهم بشكل فعّال في التنمية الاقتصادية، ولا يتم استغلالها في تنشيط الاقتصاد الوطني.

تتضارب التقديرات الرسمية حول نسب البطالة في ليبيا .ففي حين أشار تقرير لمركز المعلومات والتوثيق الحكومي إلى أن نسبة البطالة لم تتجاوز (6%) في نهاية عام 2018، أكد وزير العمل والتأهيل السابق المهدي الأمين أن نسبة البطالة بلغت نحو (15%) في عام 2019 .من جهته، كشف تقرير للبنك الدولي عام 2015 أن ليبيا سجلت ثاني أعلى معدل بطالة في العالم بنسبة وصلت إلى (19%) خلال الفترة من 2012 إلى 2014، تليها فقط قطاع غزة بنسبة (30 %)

وأشار تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) في نهاية عام 2020 إلى أن نسبة البطالة في ليبيا تراوحت بين (18%) و(19%) خلال السنوات العشر السابقة، وتُعد هذه النسبة من بين الأعلى مقارنة بدول الجوار .

ووفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، ارتفعت معدلات البطالة في ليبيا إلى (19.6%)، مع عمل أكثر من(85%) من السكان النشطين في القطاع العام والاقتصاد غير الرسمي .كما شهد الاقتصاد انكماشًا بنسبة(2.1%) في عام 2022، وسط تضخم كبير في الأسعار .

وبحسب إحصائية لوزارة العمل والتأهيل، بلغ عدد الباحثين عن العمل (340.9) ألف شخص، منهم (151.28)ألفًا من الذكور (44%) و(189.67) ألفًا من الإناث (56%). وأشار التقرير إلى أن نسبة المؤهلين الباحثين عن العمل بلغت (58%) من إجمالي الإحصائية، فيما كانت نسبة غير المؤهلين(42%).[1]

3. تدهور العملة وارتفاع التضخم:

يُعَدُّ التضخم مشكلة اقتصادية تؤثر على الاقتصاد الليبي وحياة الناس. منذ الثورة الليبية في عام 2011م، شهدت ليبيا اضطرابات سياسية وأمنية تسببت في تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتأثرت معها معدلات التضخم. منذ عام 2011م، وحتى الآن، شهدت ليبيا تقلبات كبيرة في معدلات التضخم. في بعض الأعوام، ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير، في حين تراجعت في أحيان أخرى. يعد عدم الاستقرار السياسي والأمني والعجز في الإدارة الاقتصادية من بين العوامل الرئيسية التي أثرت على هذه التقلبات. تتأثر معدلات التضخم أيضًا بتقلبات سوق العمل والعرض والطلب. تعد الزيادة في تكاليف الإنتاج والواردات وارتفاع أسعار السلع والخدمات أمورًا تؤثر على معدلات التضخم. كما يتأثر الاقتصاد الليبي بارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة نتيجة للتوترات السياسية والعجز في الإدارة الاقتصادية. وهو ما يؤثر سلبًا على قدرة الأفراد على شراء السلع الأساسية ويزيد من الضغوط الاقتصادية.

ويوضح الجدول التالي بحسب المركز الليبي لبناء المؤشرات معدل التضخم بين أعوام 2015-2023م[2]

[1] نور الدين فردي، ظاهرة البطالة في ليبيا الواقع والأسباب، ليبيان أيكو،2023، https://libyaneco.com/ ، اطلعت عليه 2024/5/12 ، 10:14ص

[2] أزمة التضخم في ليبيا ، ودور سياسات المصرف المركزي في تعميق حدوثه. ليبيا: المركز الليبي لبناء المؤشرات، وحدة الأبحاث والدراسات، 2024، ص 8.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل التضخم	%9.9	%25.9	%25.8	%13.6	%-2.2	%1.4	%2.8	%5.1	% 3.1

الجدول (3. 1) .معدل التضخم في ليبيا بين أعوام 2015- 2023

كما هو واضح من الإحصائيات السابقة أن معدل التضخم في ليبيا شهد تذبذبا واضحا خلال السنوات السابقة حيث يقف على عوامل عديدة أهمها حدوث الاستقرار السياسي.

أدى الانقسام السياسي في ليبيا إلى توسّع السوق الموازية للعملة، حيث انفصلت عن النظام المصرفي الرسمي حتى أواخر عام 2018م. ونتيجة لذلك، فقد الدينار الليبي نحو (75%) من قيمته منذ عام 2014م، بينما ظل السعر الرسمي للدولار مستقراً عند (1.4) دينار لفترة طويلة. في عام 2017م، بلغ متوسط سعر صرف الدولار في السوق الموازية عند شراء العملة مقابل الصكوك المصرفية نحو (12.39) دينار، وهو ما يعكس الفجوة الكبيرة بين السعرين الرسمي والموازي.

وفي عام 2019م، خفضت السلطات المالية رسوم بيع النقد الأجنبي من (183%) إلى (163%)، ما أدى إلى تعديل السعر الرسمي إلى نحو (3.6) دينار مقابل الدولار. هذا التعديل ساهم في تراجع سعر الصرف في السوق الموازية إلى ما بين (4.05) و(4.15) دينار، بعدما كان قد تجاوز (7.4) دينار في عام 2018م. كما انخفض معدل الزيادة في سعر الشراء عند استخدام الصكوك إلى أقل من (7%).

وفي يناير 2021م، تم توحيد سعر الصرف الرسمي عند (4.46) دينار للدولار، ما أسهم في تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية، وتحسين الشفافية والاستقرار النسبي في سوق النقد الأجنبي[1].

ويمكن تلخيص المراحل التي مر بها سعر الصرف في ليبيا على النحو التالي.

شهد سعر صرف الدينار الليبي تقلبات حادة بين عامي 2015 و2024 نتيجة تداخل العوامل السياسية والأمنية مع تحديات السوق النفطية والاقتصاد الوطني. فقد شهدت الفترة الممتدة من 2015 إلى 2016 تراجعًا ملحوظًا لقيمة الدينار، إذ أدى تعطّل إنتاج النفط الناجم عن الانقسامات السياسية والنزاعات المسلحة إلى نقص حاد في إمدادات العملات الأجنبية لدى المصرف

[1] تقرير صندوق النقد الدولي ، ليبيا ، 2018، ص 9.

المركزي، فاستمر السعر الرسمي للدولار في حدود (1.38) دينار، بينما ارتفع السعر في السوق الموازية إلى ما يربو على (2.8)إلى (3) دنانير.[1]

ومع انتقال الأزمة إلى ذروتها بين 2017 و2018، استمرت الضغوط على العملة المحلية بفعل شحّ الإيرادات النفطية وتنامي الطلب على الدولار في السوق السوداء؛ فتحكم المصرف المركزي في السعر الرسمي عند (1.38) دينار، في حين لامس السعر في السوق الموازية مستوى 9 دنانير مع نهاية 2018.

في عامَي 2019 و2020 شرع المصرف المركزي في تنفيذ حزمة إصلاحية هدفت إلى تقليص فجوة الصرف بين السوقين، فرفع تدريجيًا رسوم بيع النقد الأجنبي داخل المصارف الحكومية، مما رفع السعر الرسمي للدولار إلى نحو (4.48) دينار، وساهم في تراجع السعر في السوق الموازية إلى نطاق (5)إلى (6) دنانير.[2]

وقد أسفر توحيد السعر المرجعي في يناير 2021 عن استقرار نسبي نسقه المصرف المركزي، فثبت السعر الرسمي للدولار عند (4.48) دينار واستقر سعر السوق الموازية عند نحو(5.5) دنانير خلال عامَي 2021 و2022.

مع بداية عام 2023 وحتى منتصف 2024، تأثرت الأوضاع الاقتصادية بتقلبات أسعار النفط العالمية واستمرار بعض التحديات الأمنية الداخلية، فحافظ المصرف المركزي على السعر الرسمي قرب (4.50) دينار للدولار، بينما ظلّ سعر السوق الموازية متذبذبًا بين (6) و) (7) دنانير.[3]

ومن خلال استعراض هذه المراحل يؤكد أن استعادة استقرار الصرف في ليبيا مرهون بإنهاء الانقسامات السياسية واستعادة انتظام إنتاج النفط إلى جانب تعزيز مرونة السياسات النقدية والرقابة المصرفية لضمان توافر السيولة وثقة الجمهور في الدينار.

المبحث الثاني: الآثار الأمنية والاجتماعية.

منذ اندلاع الثورة في عام 2011م، شهدت ليبيا حالة من الانقسام السياسي الحاد الذي ألقى بظلاله على مختلف جوانب الحياة في البلاد. لم تكن الآثار السلبية لهذا الانقسام مقتصرة على الجوانب السياسية والاقتصادية فحسب، بل امتدت أيضًا لتشمل الجانب الأمني بشكل كبير. تسببت الصراعات السياسية في

[1] تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2018، ص 12.
[2] تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2021، ص 72-79.
[3] العربية، رئيس البرلمان الليبي يأمر بتخفيض قيمة الدينار، 2024، www.alarabiya.net ، اطلعت عليه 2024/3/15 ، 4:12م.

انتشار النزاعات المسلحة، وتراجع دور المؤسسات الأمنية، وازدياد معدلات الجريمة، ما أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد بشكل غير مسبوق، ويعد فهم الآثار الأمنية للانقسام السياسي في ليبيا أمرًا بالغ الأهمية، حيث يساعد هذا الفهم في وضع استراتيجيات فعالة لمعالجة التحديات الأمنية المتزايدة. من بين هذه الآثار، يمكن التركيز على موضوعات مثل انتشار النزاعات المسلحة، وضعف المؤسسات الأمنية، وانتشار الجريمة، والنزوح واللاجئين، وانتشار الإرهاب، في هذا المبحث، سنقوم باستعراض وتحليل الآثار الأمنية الناتجة عن الانقسام السياسي في ليبيا، مع التركيز على تقديم أمثلة من الواقع الليبي لتوضيح هذه الآثار. يهدف هذا المبحث إلى تقديم فهم شامل للوضع الأمني الراهن في ليبيا، والإسهام في جهود تحقيق الاستقرار والأمان في البلاد من خلال تسليط الضوء على أهم التحديات الأمنية وكيفية معالجتها.

المطلب الأول :بعض الآثار الأمنية والاجتماعية التي يمكن تركيز الدراسة عليها:

أولا: انتشار النزاعات المسلحة: إن تنازع أطراف القوى السياسية في ليبيا أدى إلى أزمة عميقة ومعقدة، وتطور هذا النزاع إلى نزاع مسلح، وأيضا أصبح هناك وجود الصراع أيديولوجي، إلى جانب النزاع القبلي والجهوي، فضلا عن انتشار عدد كبير من مجالس الثوار والكتائب والمليشيات المسلحة، ومجالس القبائل ذات النفوذ الواسع، التي أصبحت إحدى هذه البؤر في التأثير على المشهد السياسي والأمني الليبي على حساب بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية. وهذا الصراع الدائر كان سبباً في انتشار العصابات المسلحة والجماعات المتطرفة، وقد سيطرت بعض الجماعات الإرهابية المسلحة على عدة مدن من أهمها مدينتي درنة، وسرت وسيطرت أيضا على مواقع إنتاج النفط وتصديره، مستغلة حالة الفوضى الأمنية، وعدم تأمين الحدود، وساعد كل هذا على اتساع فجوة ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى دول جنوب أوروبا المتوسطية. وقد أدى كل هذا إلى عدم وجود تعاون وترابط بين القوى السياسية المتنازعة، لا سيما في علم وجود قدرة حكومية، وضعف حقيقي في السلطة، ومركزية الدولة. [1]

شهدت السنوات التي تلت الثورة في ليبيا تمركز الميليشيات المختلفة في العاصمة طرابلس، حيث خاضت صراعات مستمرة على النفوذ والسيطرة في ظل غياب نظام قوي ومؤسسات أمنية فعالة. ورغم وصول حكومة الوفاق الوطني، برئاسة فايز السراج، إلى العاصمة في 26مارس2016م، بدعم دولي واسع، إلا أنها عجزت عن معالجة الأزمات الأمنية. لم تتمكن الحكومة من احتواء الميليشيات المسلحة المنتشرة، بل سعت إلى شرعنتها واستخدامها لمواجهة معارضيها. وتعد طرابلس مركز القرار السياسي والاقتصادي، ما جعلها محط أطماع داخلية وخارجية. الثروات النفطية الغنية أسهمت في تمكين أمراء الميليشيات من التحكم في مليارات الدولارات والتأثير على مفاصل السلطة. كما تدخلت هذه الميليشيات

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، دور المتغير الداخلي في تفادي الانخراط في الأزمة الليبية. مصر: جامعة الدول العربية الأمانة العامة، مجلة شؤون عربية، العدد 166، 2016م، ص 61.

في القرارات والتعيينات، وتتحكم في الصفقات الكبرى، وتحدد أسعار الصرف في السوق الموازية، وتدير استثمارات ضخمة في عدة دول. [1]

كما شهدت المرحلة الانتقالية تحولا كبيرا وغير متوازن في الجماعات المسلحة المنظمة محليا التي ترعاها الدولة، وارتكبت العديد من المليشيات المسلحة أعمال قتل خارجة عن القانون ما جعل المليشيات تشعر بأنها فوق القانون، وفي عام 2013م وصلت حالة الانفلات الأمني إلى حد اختطاف رئيس الوزراء علي زيدان من قبل مليشيات مسلحة واحتجازه لساعات قبل الإفراج عنه، وفي وقت سابق قامت بعض المليشيات الأخرى بقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز في بنغازي، وقامت جماعات مسلحة بتعطيل وإغلاق الكثير من حقول النفط والغاز، ومعامل التصفية، ومحطات توليد الطاقة، وكان هدفهم من ذلك هو تحقيق مطالب سياسية ومالية على غرار ما قام به مناصرو الفدرالية في إقليم برقة بمحاصرة الموانئ الليبية في الشرق، ومن ثم خفض إنتاج النفط الخام إلى (150) ألف برميل في اليوم، أي بأقل من عشر إنتاجه [2]

كذلك ظهور خلافات حادة حول قانون العزل السياسي، الذي تم فرضه على المؤتمر الوطني. المعروف رسميا بقانون رقم 13 لسنة 2013م، هدف هذا القانون هو استبعاد جميع الأشخاص الذين عملوا في النظام السابق بصورة مباشرة، أو غير مباشرة على الساحة السياسية اللبيبة، وقال المعارضون للقانون، بأنه قانون مبالغ فيه وانتقامي، وقام المؤتمر الوطني بإقرار القانون في أبريل عام 2013م، بعد الهجوم على السفارة الفرنسية، وفي وسط الأجواء الساخنة قامت المليشيات المسلحة بفرض حصار على المؤتمر الوطني، وعدد من المباني الوزارية في طرابلس، وقامت بتهديد أعضاء المؤتمر إن لم يعتمدوا القانون، الأمر الذي ترتب عليه فرضه بالقوة، وانعكس ذلك على التعيينات والقرارات المهمة لصالح المليشيات. ان ضعف الحكومات المتعاقبة مع زيادة عدد المليشيات المسلحة، واختطاف المؤسسات وتسخيرها للمصالح الحزبية، والقبلية والجهوية، ومن ثم خلق المزيد من الدوافع للصراع تجد أن هذه الحكومات الضعيفة، تعاونت واعتمدت على المليشيات في فرض شرعيتها، ومن ثم صادرت هذه المليشيات دور الحكومات في عملية حفظ الأمن، وعلى الرغم من أن الهدف كان خطوة مرحلية إلى حين بناء الجيش والشرطة، فإن المليشيات ظلت أقوى من أجهزة الدولة، لأنها أصبحت تشكل ذرعاً مسلح لفئات اما ان نتكون جهوية، أو فئة سياسية، أو قبلية. [3]

ويمكن تلخيص مراحل النزاع في ليبيا على النحو التالي.

[1] عبد الباسط عبارة، المليشيات في ليبيا سنوات النهب والاستثمار في الفوضى بوابة أفريقيا الإخبارية، 2019م، https://www.afrigatenews.net/article ، تم الاطلاع عليه 6/1/2024م. الساعة 10:15 ص.
[2] محمد عبدالحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 24
[3] محمود الغتمي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

في المرحلة الأولى (2011– 2012) برز النزاع المسلَّح داخلياً وخارجياً بظهور جماعات مسلحة استخدمت أساليب عنف تقليدية (كالإعدامات والذبح)، ولا سيما في المنطقة الشرقية. تسبب القتال في سقوط نحو (21,490) قتيلاً خلال عامي 2011 و2012، إضافةً إلى نزوح أكثر من (435,000) شخصٍ وتسجيل (19,700) حالة وفاة أخرى بين المدنيين والمقاتلين، وسط فوضى سكانية ناجمة عن هجمات عشوائية وحملات القصف التي رافقت تدخل حلف الناتو.

مع انتقال النزاع إلى المرحلة الثانية، انتشرت التشكيلات المسلحة بمختلف أسماءها وروافدها السياسية. حظيت بدعمٍ من المجلس الانتقالي وحكوماته المتعاقبة، وعادت إلى مناطقها الأصلية نحو مليون لاجئٍ ونازحٍ غادروا البلاد قبل عام 2011، مطالبين باسترداد ممتلكاتهم ومرتباتهم الموقوفة.

ومع منتصف 2014، دخل النزاع مرحلته الثالثة الأكثر دمويّة؛ إذ تفاقمت أعمال العنف وانحرفت إلى نهب المال العام والسطو على الأفراد، بينما بلغت عدد الاشتباكات في ذلك العام (1,367) حادثة، أدت إلى نزوح آلاف المدنيين وما رافقه من أزمة إنسانية واجتماعية.

تلتها المرحلة الرابعة في 2016، التي شهدت أسوأ أزماتها الاقتصادية: تفاقم شح السيولة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة دفع آلاف الليبيين إلى الهجرة غير المنظمة نحو أوروبا. وصفها كثيرون بـ"مرحلة الصراع من أجل الوجود"، نتيجة الاضطراب الأمني وتراجع فرص الحياة الكريمة.

مع بداية 2019 واستمرار اقتتال 2019 نصف 2020، دخل النزاع المرحلة الخامسة التي ركزت على السيطرة على طرابلس. شهدت هذه المواجهات تدخلاً خارجياً محدوداً حدّ من استمرار القتال، لكنها خلفت خسائر بشرية ومادية فادحة ونزوحاً قسرياً لسكّان العاصمة طرابلس.

أخيراً، منذ منتصف 2020 وحتى الآن (المرحلة السادسة)، جرت محاولات لدمج التشكيلات المسلحة تحت مظلة مؤسسات الدولة لتحقيق استقرار نسبي. ورغم بعض التصادمات المحدودة بين المجموعات، إلا أنها لم تعيد فوضى السنوات السابقة، وقد شكّل توافقٌ جزئيّ حول سلطة السلاح قاعدة أولى لإرساء إطار أمني وإداري جديد.[1]

ثانيًا: النزوح والتهجير:

منذ اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011، تعرضت ليبيا لمجموعة من التحديات السياسية والإنسانية العميقة، كان أبرزها ظاهرة النزوح والتهجير التي تفاقمت نتيجة لتصاعد الصراعات المسلحة في البلاد. منذ ذلك الوقت، أصبح النزوح الداخلي ظاهرة متزايدة مع تصاعد الأعمال العدائية، مما دفع العديد من المدنيين إلى الفرار من مناطقهم إلى أماكن أكثر أمانًا داخل ليبيا.

[1] محمد خلفان الصوافي، الأزمة في ليبيا خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية، ترندز للبحوث والاستشارات ،2020، https://trendsresearch.org/ar/insight/ تم الاطلاع عليه 5/1/2024م. الساعة 11:34 ص.

بحسب بيانات مصفوفة تتبع النزوح الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة (IOM) حتى نهاية عام 2019، تم تسجيل حوالي (636,426) مهاجرًا في ليبيا، منهم (343,180) نازحًا داخليًا، بينما وصل عدد العائدين إلى (447,388) شخصًا. في حين بلغ عدد المهاجرين الموجودين في مراكز الإيواء التي تديرها الحكومة الليبية حوالي (4,596) شخصًا. كما تشير الأرقام إلى أن أكثر من (900,000) شخص في ليبيا كانوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية شاملة، تتضمن الحماية، الغذاء، الرعاية الصحية، المأوى، والمواد الأساسية الأخرى مثل المياه والصرف الصحي.[1]

ومع بداية عام 2020، شهدت ليبيا تحسنًا جزئيًا في الوضع الأمني، لا سيما بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020، مما ساهم في انخفاض عدد النازحين. فقد انخفض العدد من (355,672) نازحًا في عام 2019 إلى (278,177) نازحًا في نهاية عام 2020. في نفس السياق، زاد عدد العائدين إلى مناطقهم الأصلية ليصل إلى (105,414) شخصًا نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية في بعض المناطق.

على الرغم من هذا التحسن النسبي، إلا أن الأوضاع الإنسانية تبقى صعبة. ورغم عودة العديد من النازحين، فإن الخدمات الأساسية في بعض المناطق لا تزال محدودة، مما يجعل العودة غير مستدامة للكثيرين. في يوليو 2020، على سبيل المثال، عاد أكثر من (148,000) شخص إلى مجتمعاتهم الأصلية، لكن يبقى أكثر من (53,000) نازح في العاصمة طرابلس، مع تركز (83%) من هؤلاء النازحين في بلديات تاجوراء، سوق الجمعة، وحي الأندلس.

أما فيما يتعلق باللاجئين وطالبي اللجوء، فقد سجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) حوالي (48,826) لاجئًا وطالب لجوء في ليبيا حتى منتصف عام 2020، ومعظمهم من دول مثل سوريا والسودان وإريتريا، حيث يتركز الكثير منهم في المناطق الحضرية الكبرى.

وفيما يخص محاولات العبور إلى أوروبا، شهدت الأشهر الأولى من عام 2021 زيادة كبيرة في محاولات العبور عبر البحر الأبيض المتوسط، حيث تم إنقاذ حوالي (3,500) مهاجر ولاجئ، وتم إعادتهم إلى ليبيا. مقارنة بنفس الفترة من العام 2020، فقد شكلت هذه الزيادة نسبة (85%)، مما يعكس استمرار الضغوط على ليبيا كونها نقطة عبور رئيسية للمهاجرين إلى أوروبا.[2]

ثالثا: الهجرة غير الشرعية: تعد الهجرة غير الشرعية واحدة من القضايا العالمية المعقدة التي تؤثر على العديد من الدول، وخاصة تلك التي تعاني من الأزمات السياسية والاقتصادية. تتجلى هذه الظاهرة في انتقال الأفراد عبر الحدود بشكل غير قانوني، بحثًا عن فرص أفضل للعيش والعمل. تتعدد

[1] المنظمة الدولية للهجرة ،وكالة الأمم المتحدة للهجرة، التقرير السنوي ، ليبيا ،2019، ص 7.
[2] محمد معيتيق ، المصالحة الوطنية ودورها في عملية الاستقرار السياسي (دراسة حالة ليبيا ، الأكاديمية الليبية مصراته، رسالة ماجستير، 2022، ص 82-83 .

الأسباب التي تدفع الأفراد للهجرة غير الشرعية، ومن أبرزها تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلدان الأصلية، ما يدفع الناس للبحث عن فرص عمل أفضل في دول أخرى، بالإضافة إلى النزاعات والحروب الأهلية التي تجعل العديد من الناس يهربون من بلدانهم بحثًا عن الأمان. كما تلعب التغيرات المناخية دورًا في هذه الظاهرة، حيث تؤدي الظروف البيئية القاسية، مثل الجفاف والفيضانات، إلى نزوح السكان.

وتترتب على ظاهرة الهجرة غير الشرعية آثار متعددة، تشمل التحديات الاجتماعية، حيث تظهر مشاكل مثل التمييز والعنصرية تجاه المهاجرين، بالإضافة إلى زيادة التوترات بين المجتمعات. على الصعيد الاقتصادي، يمكن أن تؤدي الهجرة إلى استنزاف الموارد في الدول المستقبلة، ولكنها قد تسهم أيضًا في تعزيز الاقتصاد عبر زيادة العمالة. أما على المستوى الأمني، فإن تزايد الأنشطة الإجرامية مثل تهريب البشر يهدد الأمن الوطني للدول.

وتُعد الهجرة غير الشرعية في ليبيا واحدة من التحديات الكبرى التي تؤثر على الأمن القومي والاستقرار الاجتماعي. فيما يلي تفصيل أكثر حول الآثار الأمنية المرتبطة بهذه الظاهرة:

1- زيادة النشاط الإجرامي: تسهم الهجرة غير الشرعية في تعزيز نشاط الجريمة المنظمة في البلاد، حيث تتشكل عصابات تهريب البشر التي تستغل الأوضاع غير المستقرة لتحقيق أرباح طائلة. هذه العصابات تعمل بشكل منظم، حيث تقوم بتجنيد أفراد محليين وعمليات عابرة للحدود. كما أنها لا تقتصر على تهريب المهاجرين، بل تتورط أيضًا في تهريب المخدرات والأسلحة، ما يخلق بيئة خصبة للجريمة. هذا النشاط يرفع من مستوى العنف ويزيد من خطر الانفلات الأمني، حيث تتنافس العصابات على السيطرة على طرق التهريب، ما يؤدي إلى اشتباكات مسلحة.

2- تنامي الفوضى الأمنية: بعد الثورة في عام 2011م أدت الفوضى السياسية إلى انهيار المؤسسات الأمنية، ما سمح للجماعات المسلحة بالانتشار. الهجرة غير الشرعية تعزز هذه الفوضى، حيث تزداد الصراعات بين الميليشيات والجماعات المسلحة على السيطرة على طرق التهريب. هذا الوضع يزيد من عدم الاستقرار ويعقد جهود الحكومة لاستعادة السيطرة، ما يؤدي إلى تفشي الفوضى في المدن والمناطق الحدودية. فالفوضى الأمنية تجعل من الصعب على الحكومة فرض القانون وتقديم الخدمات الأساسية.

3. تهديد الأمن الداخلي: تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين يسبب ضغطًا كبيرًا على المجتمعات المحلية، ما قد يؤدي إلى مشاعر الكراهية والتمييز، وهذه التوترات الاجتماعية يمكن أن تتطور إلى صراعات عنيفة، ما يهدد الأمن الداخلي ويزيد من المخاطر على حياة المواطنين. كما قد

تتشكل جماعات محلية لتعزيز الأمن الذاتي، ما يؤدي إلى تصاعد العنف وتفشي الفوضى، حيث تصبح المجتمعات مشتعلة بالنزاعات. [1]

4. توظيف المهاجرين في الأنشطة الإجرامية: بعض الجماعات الإرهابية تستغل المهاجرين كوسيلة لتجنيدهم أو دفعهم للانخراط في أنشطة غير قانونية. هؤلاء المهاجرون الذين يسعون لبناء حياة جديدة قد يُجبرون على المشاركة في جرائم تهدد الأمن الوطني، مثل التهريب والسرقة، ما يزيد من تعقيد المشهد الأمني. بالإضافة إلى ذلك، قد يصبح بعض المهاجرين ضحايا للاستغلال من قبل هذه الجماعات، ما يزيد من تفشي الفوضى وعدم الاستقرار.

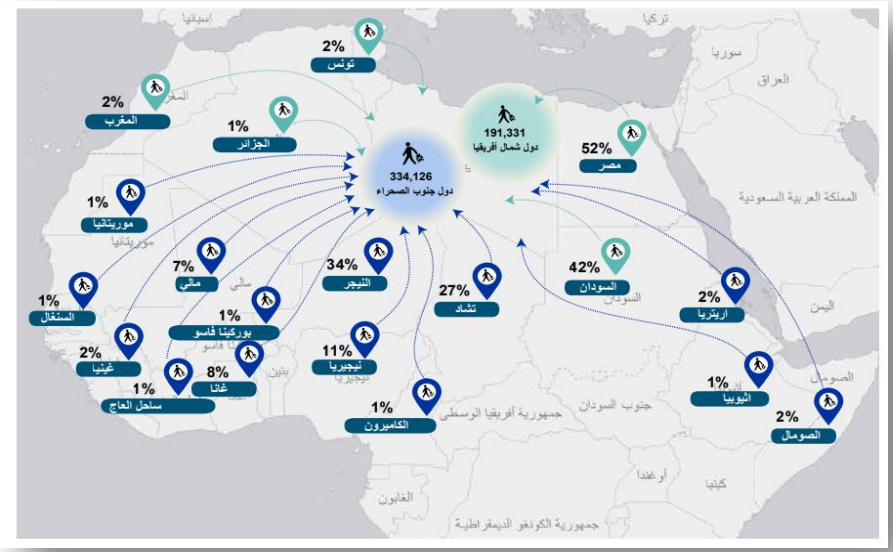
5. تأثيرات على الأمن القومي: الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي، حيث يمكن أن تستغل الجماعات الإرهابية الأوضاع الهشة للدخول إلى البلاد، ووجود عناصر من هذه الجماعات قد يؤدي إلى تنفيذ عمليات إرهابية، ما يزيد من حالة عدم الاستقرار ويؤثر سلبًا على سمعة ليبيا دوليًا. إن هذا التهديد يتطلب استجابة عاجلة من الحكومة والمجتمع الدولي لتأمين الحدود وتعزيز الإجراءات الأمنية.

6. تحديات في إدارة الحدود: تواجه السلطات الليبية صعوبات كبيرة في السيطرة على الحدود، ما يجعل من السهل دخول المهاجرين. هذا الوضع يعزز من نشاط تهريب البشر ويزيد من التحديات الأمنية، حيث يصعب على الأجهزة الأمنية التحقق من الهويات ومنع دخول العناصر الخطرة. في غياب الرقابة الفعالة على الحدود يسهم في تفاقم الأوضاع الأمنية، ما يستدعي استثمار موارد كبيرة في تعزيز الأمن الحدودي وتعاون دولي في هذا المجال.

7. تأثيرات اقتصادية واجتماعية: تزايد أعداد المهاجرين يثقل كاهل الموارد المحدودة للدولة، ما يؤثر على خدمات الصحة والتعليم والبنية التحتية، وهذا الضغط الاقتصادي قد يؤدي إلى تفاقم الاستياء الاجتماعي، ما يزيد من احتمالية اندلاع الاحتجاجات أو الاضطرابات، وقد يشعر المواطنون بأن الحكومة غير قادرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية، ما يزيد من الشكوك في قدرتها على إدارة الأوضاع الحالية[2].

كما توضح الخريطة التالية نسب المهاجرين الأفارقة لليبيا والدول المصدرة لها بحسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة [3].

[1] محمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 80.
[2] المرجع نفسه، ص 81-82.
[3] المنظمة الدولية للهجرة، وكالة الأمم المتحدة للهجرة ، التقرير السنوي ، ليبيا، 2022، ص 21.



الشكل (3. 5) .نسب المهاجرين الأفارقة لليبيا حسب الدول المصدرة لها

بحسب التقرير الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، تعد مصر هي الدولة الأكثر تصديرًا للمهاجرين إلى ليبيا، حيث تشكل نسبة المهاجرين المصريين حوالي (52%) من إجمالي المهاجرين في ليبيا. تليها السودان بنسبة تقدر بحوالي (42%)، ثم النيجر بنسبة (34%)، وتشاد بنسبة (27%). وتعتبر هذه الدول من أعلى الدول التي تصدر المهاجرين إلى ليبيا، حيث يقدر إجمالي المهاجرين من دول شمال أفريقيا بحوالي (91,331) مهاجرًا. أما المهاجرون من دول جنوب الصحراء فيشكلون حوالي (334,126) مهاجرًا في ليبيا.

وفيما يخص المهاجرين من مناطق الشرق الأوسط وآسيا، فقد أظهر التقرير أيضًا توزيعًا مختلفًا لنسبهم، وتوضح الخريطة التالية تفاصيل هذه النسب وفقًا للبيانات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 22.



الشكل (3. 6) .نسب المهاجرين من الشرق الأوسط لليبيا حسب الدول المصدرة لها

بحسب التقرير الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، يبلغ عدد المهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وآسيا في ليبيا حوالي (47,543) مهاجرًا. ومن بين هؤلاء، يشكل المهاجرون السوريون والبنغلاديش حوالي(42%) من إجمالي المهاجرين من هذه المناطق. أما النسبة المتبقية من المهاجرين من الشرق الأوسط وآسيا فتتوزع كما يلي: (11%) من فلسطين، و(4%) من باكستان.

من خلال هذه الأرقام، يتضح بشكل جلي مدى اتساع رقعة الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، حيث تتزايد أعداد المهاجرين من مناطق مختلفة، مما يعكس تزايد حركة الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط إلى ليبيا. هذه الظاهرة لها تأثيرات كبيرة على الأمن القومي الليبي، حيث تؤدي إلى عدد من الآثار السلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والأمني، مثل زيادة الضغوط على البنية التحتية والخدمات الأساسية، فضلًا عن تصاعد التحديات المرتبطة بالإدارة الحدودية ومكافحة شبكات التهريب.[1]

المطلب الثاني : انتشار الجماعات الإرهابية والمرتزقة.

أولًا: ضهور الجماعات الإرهابية : اعتبرت ليبيا في فترات سابقة مركزًا رئيسيًا للجماعات الإرهابية في شمال أفريقيا. حيث أسهم في انتشار هذه الظاهرة دعم بعض الدول للجماعات المتطرفة، وذلك لتحقيق مصالحها الخاصة في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تُعد المساحة الواسعة للأراضي الليبية، التي تتجاوز مليون ونصف المليون كيلومتر مربع من العوامل الرئيسية التي تسهم في انتشار التنظيمات الإرهابية. يتركز حوالي (90%) من السكان في المناطق الساحلية الشمالية، بينما تسود الطبيعة

[1] المرجع نفسه، ص 23.

الصحراوية في الجنوب، ما يسهل حركة هذه الجماعات عبر الحدود المفتوحة. ومن بين التنظيمات الإرهابية التي نشطت في ليبيا نجد:

1- جماعة "أنصار الشريعة": تعد هذه الجماعة امتدادًا لفكر تنظيم "القاعدة"، وتتركز في شرق ليبيا، وبالتحديد في مدينة "بنغازي". خاضت هذه المجموعة مواجهات عنيفة مع قوات "الجيش الوطني" في "بنغازي"، حتى تمكن الجيش من القضاء على وجودها في المنطقة. كما تمتلك الجماعة نفوذًا في مدن أخرى مثل "درنة" و"صبراته"، وأعلنت جماعة "أنصار الشريعة" عن حل نفسها في مايو 2017م، ما أدى إلى ظهور جماعة جديدة تُعرف بجماعة "نصرة الإسلام والمسلمين". تأسست جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" في مارس 2017م، وتبنت نهج تنظيم "القاعدة"، حيث أعلنت مبايعتها لأيمن الظواهري. على الرغم من أن أنشطة التنظيم مرتبطة بالعمليات الإرهابية في "مالي"، إلا أن خلاياه تتواجد في جنوب غرب ليبيا، مستفيدة من الفراغ الأمني في المنطقة. حيث تستخدم هذه الجماعة هذه القاعدة كمنطلق لتنفيذ هجماتها على دول الجوار، ما يعكس الترابط بين الجماعات الإرهابية في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. [1]

2- تنظيم "داعش" (تنظيم الدولة الإسلامية):اعتمد هذا التنظيم في تأسيس وجوده في ليبيا على كسب الولاء من الجماعات المحلية مثل "مجلس شوري الشباب الإسلامي". كما استند "داعش" إلى المجندين الليبيين الذين عادوا إلى بلادهم بعد القتال في سوريا والعراق. لقد كانت "داعش" تدير معسكرات تدريب في الجبال خارج "درنة"، وظهر هذا التنظيم في عام 2015م، وتمدد ليشمل منطقة "برقة" والمناطق القريبة منها على ساحل البحر الأبيض المتوسط بشمال ليبيا.

تبنى تنظيم "داعش" عددًا من العمليات الإرهابية داخل الأراضي الليبية، ونجح أيضًا في استقطاب عناصر من جماعات أخرى مثل "أنصار الشريعة الإسلامية"، و"جماعة الشباب الصومالية" إضافة إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي". لذا يُنظر إلى هذا التنظيم على أنه قادم من الخارج. على صعيد التمدد الاستراتيجي، اعتمد تنظيم "داعش" على عقد تحالفات مع جماعات إرهابية أخرى، حيث تحالف مع عناصر منشقة عن جماعة "أنصار الشريعة. "[2]

أدت حالة التفكك والأزمات الهيكلية والصراعات بين الجماعات المسلحة إلى خلق بيئة ملائمة لتمدد تنظيم "داعش" داخل البلاد، ما مكّنه من السيطرة على مدينة "سرت"، واستخدم التنظيم وسائل التواصل

[1] أحمد على، التنظيمات الإرهابية في شمال أفريقيا ، مجلة سياسة، العدد 19، 2020، ص 65.
[2] تقى النجار، داعش ليبيا لا يزال التهديد مستمراً، المرصد المصري ،2020،www.marsade esstudies.com ، تم الاطلاع عليه 5/3/2024م. الساعة 12:22 ص.

الاجتماعي كأداة للحرب النفسية ضد السكان، بهدف إرهابهم وضمان خضوعهم لسلطته. كما قام بنشر رسائل قوية عبر هذه الشبكات لتأكيد قوة التنظيم وقسوته. [1]

سعى تنظيم "داعش" إلى استهداف الحقول النفطية والمدن الكبرى في ليبيا، حيث اعتبرت هذه الموارد حيوية للاقتصاد الوطني. في عام 2015م، نفذ التنظيم هجمات على حقول النفط مثل "الشرارة"، و"المليته"، محاولًا السيطرة عليها لتعزيز تمويله. كما استهدف المنشآت النفطية بهدف تعطيل الإنتاج، ما أثر سلبًا على الاقتصاد.

ركز تنظيم "داعش" جهوده أيضًا على تنفيذ هجمات في المدن الكبرى، مثل مدينة "سرت"، التي استطاع السيطرة عليها في 2015م وجعل منها معقلًا له، حيث أدار فيها معسكرات تدريب وفرض حكمه، ونفذ عمليات انتحارية وهجمات مسلحة في طرابلس وبنغازي، ما أدى إلى سقوط ضحايا وتدهور الأوضاع الأمنية.

كما استغل التنظيم الفراغ الأمني في المناطق الريفية، حيث استخدم الجبال والصحاري كملاجئ وملاذات آمنة، ما سهل عليه تنفيذ عمليات انطلاقًا من هذه المناطق. كما استغل الوضع لتجنيد المقاتلين المحليين، ما زاد من قوته.

ولقد اعتمد "داعش" على استراتيجيات السيطرة مثل الحرب النفسية، حيث استخدم أساليب تخويف السكان المحليين لفرض سيطرته على بعض المناطق، وحاول أيضًا إقامة تحالفات مع جماعات مسلحة أخرى لتعزيز وجوده ونفوذه على الأرض. [2]

بدأت العمليات العسكرية ضد التنظيم في عام 2016م، حيث استهدفت قوات "الجيش الوطني الليبي" معاقل "داعش" في "خليج سرت" والحقول النفطية. وفي نفس العام، أطلقت قوات "البنيان المرصوص" عملية عسكرية لاستعادة السيطرة على "سرت"، وأسفرت هذه الحملة عن القضاء على العديد من عناصر التنظيم واستعادة المدينة في ديسمبر.

بعد خسارته في "سرت"، تراجع "داعش" إلى المناطق الصحراوية والجبال النائية، ومع ذلك استمر في تنفيذ عمليات متفرقة وهجمات على أهداف عسكرية ومدنية. كذلك زادت الضغوط الأمنية من قبل القوات المحلية والمجتمع الدولي، ما أدى إلى تضييق الخناق على عناصر "داعش" المتبقية، حيث تعاونت عدة دول مع ليبيا في تبادل المعلومات الاستخبارية لمكافحة الإرهاب، ما ساعد في إحباط العديد من المخططات الإرهابية.

[1] حسنين توفيق إبراهيم، الفاعلون المسلحون من غير الدول في العالم العربي تحديات راهنة وآفاق مستقبلية. كراسات استراتيجية، العدد 299، 2019، ص 27.

[2] محمد جمعة، عودة الجهاديين من سوريا والعراق المخاطر وسبل المواجهة .الملف المصري، العدد 271، 2016، ص 24.

كما واجه التنظيم أيضًا انقسامات داخلية نتيجة الضغوط العسكرية وفقدان السيطرة، ما أثر على قدرته على العمل بشكل منظم.

3- مجلس شوري الشباب الإسلامي: تأسس "مجلس شورى الشباب الإسلامي" في ليبيا بعد الثورة في 2011م، في إطار الفوضى السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد. ظهر المجلس كتحالف لجماعات إسلامية مسلحة، وضم في صفوفه مجموعة من الشباب الذين اتبعوا نهجًا جهاديًا مستلهمًا من تنظيم "القاعدة"، ويعتنق المجلس أفكارًا جهادية تسعى إلى إقامة نظام إسلامي وفقًا لتفسيرهم للشريعة.

كما لعب المجلس دورًا نشطًا في النزاعات المحلية، حيث حاول التأثير في المعارك ضد القوات الحكومية والميليشيات الأخرى، وشارك في عدد من المواجهات المسلحة، خاصة في شرق ليبيا، بما في ذلك "بنغازي" و"درنة". كما كان للمجلس علاقات مع جماعات مثل "أنصار الشريعة"، حيث تشاركوا في بعض العمليات العسكرية، ونفذوا هجمات ضد أهداف عسكرية، ما زاد من حدة الصراع في المناطق التي تنشط فيها.

تعرض المجلس لضغوط من قبل قوات "الجيش الوطني" الليبي، ما أدى إلى تراجع نفوذه في السنوات الأخيرة. كما واجه تحديات داخلية، حيث انقسمت آراء أعضائه حول استراتيجيات العمل وأهدافهم المستقبلية.

على الرغم من تراجع نفوذ "مجلس شورى الشباب الإسلامي"، إلا أن بعض عناصره لا تزال نشطة في مجالات مختلفة، وقد تستمر في محاولة التأثير في المشهد الأمني والسياسي في ليبيا. يعتبر المجلس جزءًا من المشهد المعقد للجماعات المسلحة في البلاد، حيث يعكس التوترات بين الأيديولوجيات المختلفة والصراعات على السلطة. [1]

وقد اتسمت الهجمات الإرهابية في ليبيا بتنوع الأساليب والتكتيكات المستخدمة، وذلك بسبب الفوضى الأمنية والصراعات المستمرة. من أبرز أنماط هذه الهجمات[2]:

الهجمات الانتحارية التي تُنفذ بهدف استهداف الأهداف العسكرية والمدنية. على سبيل المثال، في عام 2015م، نفذ تنظيم "داعش" هجومًا انتحاريًا على فندق "كورنثيا" في طرابلس، ما أسفر عن مقتل 9 أشخاص، بالإضافة إلى هجمات انتحارية أخرى استهدفت معسكرات الجيش في بنغازي.

الهجمات المسلحة تُعد نمطًا آخر، حيث يتم استخدام الأسلحة النارية في الهجمات على القوات الأمنية أو المنشآت الحكومية. في عام 2014م، شنت جماعات مسلحة هجومًا على قاعدة عسكرية في بنغازي، ما أدى إلى مقتل العديد من الجنود، وتكررت الهجمات على نقاط التفتيش العسكرية في درنة.

[1] حسنين توفيق إبراهيم، ما بعد الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش تحديات وآفاق. مصر: كراسات استراتيجية، العدد281، 2017م، ص 22 .
[2] أحمد علي ، مرجع سبق ذكره، ص 70.

تتضمن الاغتيالات استهداف شخصيات سياسية أو عسكرية بارزة، حيث وقعت عمليات اغتيال متعددة، مثل اغتيال اللواء عبد الفتاح يونس، قائد كتيبة حراسة المنشآت النفطية، في عام 2011م، بالإضافة إلى اغتيالات لضباط أمن في بنغازي وطرابلس.

أما التفجيرات فتشمل استخدام العبوات الناسفة أو المتفجرات في استهداف الأماكن العامة والبنية التحتية. على سبيل المثال، تفجير سيارة مفخخة في عام 2018م أمام وزارة الداخلية في طرابلس أدى إلى وقوع العديد من الإصابات، بالإضافة إلى تفجيرات في الأسواق الشعبية.

تستهدف الهجمات على المنشآت الحيوية الحقول النفطية والمرافق الاقتصادية لتعطيل الاقتصاد الوطني. شهدت ليبيا هجوم "داعش" على حقل النفط الشرارة في عام 2015م، حيث طالت عمليات السطو والتخريب مرافق النفط.

وأخيرًا، هناك العمليات المعقدة التي تتضمن تنسيق عدة عناصر، مثل الهجمات المتزامنة على مواقع مختلفة. من الأمثلة على ذلك الهجمات المنسقة التي استهدفت عدة مواقع في بنغازي في عام 2015م، بالإضافة إلى الهجوم على قاعدة الجفرة الجوية في عام 2019م، الذي شمل استخدام مسلحين وعبوات ناسفة.

ثانيا: المرتزقة: وفقا لتقرير فريق الخبراء المكون بقرار مجلس الأمن (1973)2011م الذي قدم في تاريخ 8 مارس 2021م حول النزاع في العام 2019 -2020م فقد رصد تواجد العديد من الشركات والجهات الأمنية الخاصة التي تساند طرفي النزاع حيث وبسبب ما جاء في التقرير أن هناك جماعات مسلحة تشادية وسودانية نشطة في ليبيا وتشارك في النزاع فقد نشر العديد من المقاتلين في الخطوط الأمامية من أجل تأدية مهام دفاعية وأمنية وأدى وجود عدد كبير من المقاتلين السوريين في صفوف كلا الجانبين إلى تفاقم حالة انعدام الأمن داخل ليبيا ويمكن تلخيص هذه المجموعات بالشكل التالي:[1]

1- **جماعات المعارضة التشادية:** وهي جهة تتمركز على الحدود الليبية التشادية وفقدت قدرتها على القيام بعمليات واسعة جراء الانقسامات داخلها وتعمل جبهة التناوب والوفاق في تشاد بقيادة "مهدي علي محمد "على توسيع رقعة وجودها في الجنوب الليبي وينطلقون إلى حماية المنشآت العسكرية التابعة لقوات "حفتر" وبعض المنشآت النفطية.

2- **الجماعات السودانية :** حيث تتمثل في شركة "بلاك شيلد" للخدمات الأمنية ومقرها الإمارات حيث أنها جندت (611) مواطنا سودانيا تحت غطاء ادعاءات مخادعة حيث تلقوا تدريبا عسكريا، تم نقل مجموعة تتكون من (276) مجندا إلى ليبيا في 22يناير 2020م، ولم يتم نشرهم، بل تم سحبهم بعد 6 أيام نتيجة الاحتجاجات التي قاموا بها.

[1] تقرير فريق الخبراء المكون وفق قرار مجلس الأمن 1973 (2011م). 2021م.

إضافة إلى "قوات الدعم السريع" حيث أن جماعة الدعم السريع أرسلت حوالي (700) مقاتل إلى قواعد عسكرية في ليبيا ولكنها لم تلاحظ أي أعمال قتالية.

وإضافة إلى العديد من الجماعات الصغيرة الأخرى إلا أنه بعد الاتفاق الذي حدث بين حكومة السودان وتحالف من الجماعات المسلحة إلى رجوع مالا يقل عن (12) جماعة مسلحة حيث أدى إلى خروج عدد كبير من أعضاء الجماعات إلى السودان ولم تبقى منها سوى بعض عناصر من جماعة "موسي هلال" وحركة "جيش تحرير السودان".

3- **المقاتلون السوريون :** ينشط المقاتلون السوريون في ليبيا مند أواخر ديسمبر 2019م حيث تأرجحت أعدادهم بين (4000) فردا في بداية الفترة، و(13000) فردا كحد أقصي، يعمل منهم لا يقل عن (4000) تحت قيادة قوات الوفاق بينهم (250) قاصرا ويعمل السوريون المنتسبون إلى قوات "حفتر" جنبا إلى جنب مع الشركة العسكرية الخاصة "فاغنر".

4- **الشركة العسكرية الخاصة فاغنر**: كان الأمن العملياتي الذي أحاط بنشر الشركة الخاصة "فاغنر" دعما لقوات "حفتر" فعالا، وأثبت فريق الخبراء أن شركة "فاغنر" موجودة في ليبيا منذ أكتوبر 2018م، وكان الهدف من ذلك النشر في الفترة الأولى توفير الدعم التقني في تصليح المركبات المدرعة وصيانتها، وبحلول أوائل عام 2019م كانت شركة "فاغنر" قد أحرزت تقدم في انتشارها بحيث اصبحت قادرة على تقديم الدعم القتالي العملياتي، وارتفع عدد عناصرها ليتراوح بين (800- 1200) فرد خلال عامي 2019- 2020م وانخرط مجندوها في مهام عسكرية أكثر تخصصا مثل المدفعية والرصد المتقدم والمراقبة الجوية والقنص.

5- **شركة صادات للاستشارات الدفاعية الدولية :** توجد تقارير موثوقة تشير إلى أن شركة "صادات" التركية قدمت التدريب العسكري لقوات حكومة الوفاق والمقاتلين السوريين، وهي مسؤولة عن الإشراف على نحو (5000) مقاتل سوري موالٍ لحكومة "الوفاق الوطني"، بالإضافة إلى دفع الأموال لهم. ويرى الفريق أن هذه الأنشطة تعد انتهاكًا واضحًا للفقرة (9) من القرار(1970)2011، حيث يُعتبر تقديم التدريب العسكري خرقًا للقرار.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية والحلول المقرحة.

تعاني ليبيا منذ عام 2011م من أزمة سياسية واقتصادية خطيرة بسبب الانقسام والصراع السياسي الداخلي والتدخل الخارجي في شؤونها. هذا الانقسام أدى إلى تفكك المؤسسات الحكومية والأمنية في البلاد، وانتشار الفوضى واللامركزية، فضلاً عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ويشكل هذا

الوضع المأزوم تهديداً مباشراً لأمن ليبيا القومي، سواء على المستوى الداخلي أم الإقليمي والدولي. [1] في ظل هذه الأوضاع المتدهورة، باتت هناك حاجة ملحة إلى البحث في السيناريوهات المستقبلية المحتملة للأزمة الليبية، والحلول الممكنة للخروج من هذا المأزق السياسي والأمني. ويهدف هذا المبحث إلى استكشاف أبرز السيناريوهات المستقبلية المطروحة للأزمة السياسية في ليبيا، وتحليل أثرها المحتمل على الأمن القومي الليبي. كما سيقدم المبحث مجموعة من الحلول والتوصيات بشأن التي من الممكن أن تسهم في إنهاء حالة الانقسام أو تقدم مجموعة من التوصيات للأشخاص المعنيين بالمشهد السياسي والأمني الليبي.

المطلب الأول: السيناريوهات المستقبلية.

تتعدد السيناريوهات المستقبلية لحالة الانقسام السياسي في ليبيا، ولكل سيناريو مجموعة من العوامل الداعمة والتحديات المحتملة، التي من الممكن تحققها من عدمه حيث أن الطرح التالي يعدد مجموعة سيناريوهات المطروحة للمشهد الليبي.

1. السيناريو الأول: تحقيق الوحدة الوطنية.

يعتبر سيناريو تحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء حالة الانقسام داخل الدولة الليبية أحد أبرز السيناريوهات المطروحة التي من الممكن أن يتم تحقيقها ولكن عملية تحقيق هذا السيناريو تعتمد على توافر مجموعة من العوامل التي تدفع مختلف الأطراف لمرحلة التوافق التام وإنهاء حالة الانقسام، ويمكن تلخيص بعض العوامل الداعمة في التالي.

أ. **الحوار الوطني** : إنه في حال نجاح الجهود المبذولة لإجراء حوار وطني شامل بين جميع الأطراف والفصائل السياسية، والتوصل إلى حلول ترضي جميع الأطراف في المشهد وإجراء انتخابات وفق أسس وقواعد دستورية سليمة وقبول جميع الأطراف بنتائجها.

ب. **الدعم الدولي:** يعد تقديم المجتمع الدولي دعمًا قويًا ومتواصلًا لتعزيز الوحدة الوطنية أحد الأسس الداعمة لعملية تحقيق الوحدة الوطنية حيث أنه أوقف عملية التدخل في مسار الأزمة الليبية من الأطراف الدولية بدون رادع يعتبر أحد أبرز المسببات لتعقيد الأزمة.

ج. **الإصلاحات السياسية** : إن تنفيذ إصلاحات سياسية تضمن تقاسم السلطة بين الفصائل المختلفة بشكل عادل تعد كذلك من أهم دعائم عملية إنهاء حالة الانقسام باعتبار أن ما يعزز الانقسام داخل

[1] أبو بكر أبو عجيلة ، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الدولة هي عدم وجود توازن في السلطة بين مختلف الأطراف في المشهد بحيث يري كل طرف من الأطراف أنه لم يحصل على ما يضمن له الحد الآمن من السلطة لضمان مصالحهم الشخصية. [1]

كما يمكن تلخيص الآثار المحتملة لعملية تحقيق الوحدة الوطنية في التالي:

أ. **الاستقرار السياسي :** في حال نجاح سيناريو الوحدة الوطنية فإن تحقيق استقرار سياسي طويل الأمد يعد أحد أهم الآثار المتوقعة باعتبار أن الاستقرار السياسي يسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وينعكس بصورة كبيرة على تحسين حياة المواطن بشكل مباشر.

ب. **التنمية الاقتصادية :** إن تحقيق الوحدة وإنهاء حالة الانقسام في ليبيا قد يعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وإحداث تنمية اقتصادية كبيرة على اعتبار حسن إدارة الموارد داخل الدولة والعمل على تشجيع الاستثمارات؛ لأنه وكما يقال إن رأس المال جبان لا يزدهر في ضوء دولة غير مستقرة، وكل ذلك و يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد.

ج. **الأمن :** تحسين الوضع الأمني وتقليل معدلات الجريمة والنزاعات المسلحة من الآثار المتوقع تحقيقها في حال توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية في ليبيا؛ لأنه وكما تناولنا خلال الطرح في الفصول السابقة أن حالة الانقسام السياسي تعد المؤثر الأساسي في الوضع الأمني باعتبار انعكاس حالة الانقسام على مختلف المؤسسات السياسية والأمنية. [2]

إن تحقيق هذا السيناريو يقف على مجموعة من التحديات التي تواجهه يمكن تلخيصها بالآتي:

أ. **الثقة المتبادلة :** إن بناء الثقة بين الفصائل المتنازعة يحتاج إلى وقت وجهود مستمرة، وهذا يعتبر التحدي الأساسي الذي يواجه الأطراف الفاعلة في الأزمة الليبية على اعتبار أن هذه الأطراف قد مرت بمجموعة من المباحثات والحوارات التيا كانت دائما ما يتم تخطيها وتجاوز نتائجها من مختلف الأطراف .

ب. **التنازلات:** عملية قبول الفصائل بتقديم تنازلات متبادلة قد يكون صعبًا في البداية ويعتبر أحد التحديات التي تواجه تحقيق الوحدة الوطنية حيث أنه من الممكن أن يتشبث كل طرف من الأطراف بوجهة نظره ومطالبه ما قد يعرقل التوصل إلى اتفاق ينهي حالة الانقسام السياسي. [3]

---

[1] هبة هشام، بوابة الوسط، مركز أميركي 5 سيناريوهات للانتخابات في ليبيا ، 2023م، https://alwasat.ly/news/libya/409001 ، تم الاطلاع عليه 2024/02/15م، 13:00م.

[2] خالد السحاتي ، ثلاث سيناروهات للأزمة الليبية والحل باتفاق الفرقاء لتحقيق المصالحة ، اراء حول الخليج ،2023م ، https://araa.sa/index.php?option=com،تم الاطلاع عليه 2024/05/16م، 9:00م.

[3] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بيان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن نتائج اجتماعات لجنة ال6+6، 2023م، https://bit.ly/3No9X9e :تم الإطلاع عليه 2024/05/16م، 11:10م.

2. السيناريو الثاني: استمرار حالة الانقسام.

يعتبر هذا السيناريو أحد أبرز السيناريوهات المطروحة حيث قد تستمر حالة الانقسام السياسي إلى مراحل أخرى، وكل ذلك يمكن أن يتوقف على مجموعة من العوامل التي تدعم هدا الطرح وهي:

أ. **الصراعات الداخلية:** في حال استمرار الصراعات المسلحة بين الفصائل المختلفة قد يعزز ذلك من حالة الانقسام، ويعتبر الباحث الصراعات المسلحة المرحلة الأخيرة من مراحل الانقسام.

ب. **التدخلات الخارجية :** يلعب استمرارية التدخلات الخارجية دورا مهما في تعزز الانقسام بدلاً من حله بسبب تداخل المصالح بين الدول الفاعلة في الملف الليبي، على اعتبار أن كل دولة من الدول على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي الداخلة في مسار الأزمة الليبية تدعم طرف من الأطراف ما يزيدها تعقيدا.

ج. **الفشل في الحوار :** يعد فشل الجهود المبذولة لإجراء حوار وطني شامل من أحد الروافد المهمة لاستمرار الوضع الراهن وزيادة تعقيده. [1]

كما يترتب على هذا السيناريو مجموعة من الآثار المحتملة نذكر منها:

أ. **الأزمة الإنسانية** : حيث من المحتمل تفاقم الأزمة الإنسانية وزيادة معدلات الفقر والنزوح لانعكاس حالة الانقسام بصورة مباشرة على الشعب.

ب. **الاقتصاد :** استمرار تدهور الاقتصاد وزيادة البطالة.

ج. **الأمن :** استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني وارتفاع معدلات الجريمة. [2]

. 3السيناريو الثالث: تقسيم البلاد.

يبقي سيناريو تقسيم البلاد أحد السيناريوهات المطروحة التي من الممكن أن تحدث، وذلك يعتمد على مجموعة من العوامل الداعمة لهذا، وهي:

أ. **الاختلافات الداخلية :** في حال تزايد حدة الاختلافات بين أقاليم ليبيا الثلاثة الشرق والغرب والجنوب قد يعزز هذا من حالة الانقسام ويظهر للسطح الأصوات التي تنادي بالانفصال.

ب. **الضغط الدولي :** قد يحدث في حال فشل كافة الحلول التوافقية ضغطا من بعض القوى الدولية لتحقيق تقسيم البلاد كحل نهائي.

---

[1] المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، قراءة في إحاطة المبعوث الأممي إلى ليبيا، 2023م .ص 13

[2] معتز الغدامسي، التسوية السياسية في ليبيا: المسارات والسيناريوهات، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2023م، https://mediterraneancss.uk/2023/10/09/political-settlement-in-libya/ تم الاطلاع عليه 2024/05/16م، 11:30م.

ج. **الفشل في التوافق الداخلي :** وهذا العنصر الداعم قد يتحقق في حال فشل الأطراف الليبية في الوصول إلى توافق حول تقاسم السلطة وإنهاء الخلافات الدستورية والقانونية، وخاصة أن كل طرب من الأطراف الداخلية يعمل على تعزيز تمركزاته في مناطق نفوده وكل طرف من أطراف الأزمة يعمل على السيطرة على أقصى قدر ممكن من الموارد في الدولة. [1]

وفي حال تحقق هذا السيناريو المطروح يمكن أن تتحقق مجموعة من الآثار وهي:

أ. **الاستقرار النسبي :** من الممكن أن يتم تحقيق استقرار نسبي في الأقاليم المنفصلة، ولكن ذلك يكون على حساب الوحدة الوطنية.

ب. **النزاعات الحدودية :** من المحتمل ونتيجة للانفصال نشوب النزاعات الحدودية بين الأقاليم الجديدة لمحاولة كل إقليم من الأقاليم الحصول على أعلى قدر ممكن من الموارد.

ج. **التنمية المتفاوتة :** بسبب الانفصال من المتوقع أن يحدث تفاوت في معدلات التنمية بين الأقاليم المختلفة بسبب تواجد أغلب الموارد داخل الدولة في أقاليم محددة. [2]

ولكن يبقي هذا السيناريو مرهونا بمجموعة من التحديات منها:

أ. **التوزيع العادل للموارد :** أبرز التحديات التي تواجه هذا السيناريو هو صعوبة التوصل إلى اتفاق حول توزيع الموارد الطبيعية مثل النفط.

ب. **الهوية الوطنية :** إن فقدان الهوية الوطنية الجامعة وتفتيت النسيج الاجتماعي بسبب طبيعة المجتمع الليبي القبلي إضافة لوجود تشابك بين أقاليم ليبيا بسبب علاقات المصاهرة والنسب. [3]

4. السيناريو الرابع: التدخل الدولي المباشر.

يبقي السيناريو الرابع أحد السيناريوهات المطروحة ولكنها تبقى من أضعفها ولكن ذلك يعتمد على مجموعة من العوامل الداعمة التي قد تعزز من فرص تحقيق هذا السيناريو وهي:

أ. **استمرار الفوضى :** إنه وفي حالة استمرار حالة الفوضى وانعدام الأمن وتوسع رقعة النزاعات وتفاقمها قد يعزز ذلك رغبة بعض الدول في التدخل المباشر في مسار الأزمة الليبية.

ب. **الأزمة الإنسانية :** في حال تفاقم الأزمة الإنسانية بشكل كبير قد تتخذ بعض الدول ذلك ذريعة للتدخل.

---

[1] الأزمة الليبية إلي أين، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد الثالث عشر ، 2017م ، ص 18-19 .
[2] المرجع نفسه، ص 22.
[3] المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، مرجع سبق ذكره، ص 15.

ج. **الفشل المحلي :** في حال فشل الأطراف المحلية في التوصل إلى حل سياسي ينهي الأزمة وحالة الانقسام داخل الدولة قد يزيد ذلك من فرص الدول الأخرى من التدخل بشكل مباشر.

كما قد يترتب على هذا السيناريو الأخير مجموعة من الآثار المحتملة منها التبعية حيث سيكون اعتماد ليبيا على القوى الدولية لفترة طويلة ما يجعلها رهينة لتفاعلات الأطراف الدولية [1].

وإن تحقيق هذا السيناريو قد يواجه مجموعة من التحديات تتمثل في:

أ. **السيادة** : إن فقدان جزء من السيادة الوطنية بسبب التدخل الدولي هو أحد التحديات التي تواجه هذا السيناريو؛ لأن عنصر السيادة جزء أساسي لا يمكن التنازل عنه كما يعتبر ركن رئيسي من أركان تكوين الدول.

ب. **المقاومة الداخلية :** بسبب طبيعة وتكوين المجتمع الليبي فإنه من المؤكد حدوث مواجهة لهذا التدخل الدولي ومقاومته من بعض الأطراف الداخلية ما قد يعزز الروح الوطنية ويكون داعم لإنهاء حالة الانقسام.

وختاما فإن تحقيق الوحدة الوطنية يظل السيناريو الأكثر تفاؤلاً، ولكنه يتطلب جهودًا محلية ودولية كبيرة. في المقابل، استمرار الانقسام أو تقسيم البلاد أو التدخل الدولي المباشر تمثل سيناريوهات قد تكون لها تداعيات سلبية على المدى الطويل، حيث من الضروري أن تعمل الأطراف الليبية والمجتمع الدولي معًا لتحقيق حلول مستدامة تضمن الاستقرار والازدهار للبلاد. [2]

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة الانقسام السياسي في ليبيا.

لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه ليبيا، يجب تبني مجموعة من الحلول الشاملة التي تشمل الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ويستعرض هذا المطلب الحلول المقترحة حسب تصور الباحث التي يمكن أن تسهم في تحقيق الاستقرار وإنهاء حالة الانقسام وتعزيز الوحدة في ليبيا.

. **1الحلول السياسية:** لا شك أن العوامل السياسية تعد هي المحرك الأساسي لحالة الانقسام ما يعطي لها أهمية كبيرة في مسار الحل وينقسم مسار الحل السياسي إلى مجموعة من المسارات التي تعمل بشكل موازي لإنهاء حالة الأزمة السياسية ويكون ذلك من خلال التالي.

[1] هبة هشام، مرجع سبق ذكره .
[2] معتز الغدامسي ، مرجع سبق ذكره .

أ. **الحوار الوطني الشامل:** يكون الحوار الوطني الشامل من خلال مسارين معا، وهما إطلاق حوار وطني شامل ويجب أن يضم الحوار جميع الفصائل السياسية والمجتمعية، بما في ذلك الفصائل المسلحة، والمجتمع المدني، والشخصيات الدينية والقبلية. إضافة إلى وساطة دولية تدخل في مسار الحوار حيث يمكن أن تلعب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية دورًا مهمًا في تسهيل هذا الحوار وضمان التزام الأطراف المختلفة. [1]

ب. **الإصلاحات الدستورية:** إن أحد أبرز المشاكل التي تواجه الأطراف الليبية هي مشكلة الشرعية باعتبار أن كل الأطراف تعتمد على قاعدة دستورية هشة، الشيء الذي عزز من حالة الانقسام السياسي والمؤسساتي، ويكون ذلك من خلال صياغة دستور جدي، ويجب أن يعكس الدستور الجديد تطلعات جميع الليبيين ويضمن تقاسم السلطة بشكل عادل. كما يجب أن يخضع هذا الدستور إلى استفتاء شعبي لضمان قبوله من قبل جميع المواطنين.

ج. **الانتخابات:** إن الوضع الراهن في ليبيا يتطلب تغيير الأجسام الموجودة في السلطة وهذه العملية لما لها من أهمية تنهي حالة الانقسام ومشكلة تعدد الحكومات والمجالس التشريعية، حيث سيسهم وجود جسم تشريعي واحد وجسم تنفدي واحد إلى انهاء هذه الدوامة المستمرة من حالة تشبث الحكومات والمجالس بالسلطة، ولكن نجاح هذه العملية بحسب تصور الباحث تقف على عوامل مهمة منها، إجراء انتخابات حرة ونزيهة حيث أنه يجب تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية يخضع إلى إشراف دولي لضمان شفافيتها ونزاهتها. والعامل الآخر هو تحديث السجل الانتخابي لضمان مشاركة جميع المواطنين المؤهلين وزيادة نسبة المشاركة من كافة شرائح المجتمع. [2]

. 2**الحلول الأمنية :** يعتبر العامل الأمني أيضا أحد أهم المؤثرات في مسار حالة الانقسام، وكما يعتبر الداعم والمحرك الأساسي لها وباعتبار تأثيرها المباشر على الأمن القومي للدولة ولما له من أهمية يكون مسار الحلول الأمنية من خلال المحاور التالية.

أ. **توحيد القوات المسلحة:** ويكون هذا من خلال عملية دمج الفصائل المسلحة تحت قيادة مركزية واحدة لتشكيل جيش وطني موحد، وإنهاء حالة الانقسام داخل المؤسسة العسكرية باعتبارها صمام الأمان أمام التحديات الخارجية ولدورها المهم في عملية حفظ الأمن داخل الدولة. كما أنه يجب توفير التدريب والمعدات اللازمة للقوات المسلحة لضمان قدرتها على فرض الأمن وحماية الحدود.

---

[1] خالد السحاتي، مستقبل الأزمة الليبية في ظل ازدواجية السلطة، مركز المعلومات ودعم القرار، 2023م، https://www.idsc.gov.eg/Article/details/7873 تم الاطلاع عليه 5/1/2024م. الساعة 11:34 ص

[2] جبريل العبيدي ، الحل في ليبيا بإخلائها من الميليشيات، صحيفة الشرق الأوسط، 2024م، https://aawsat.com تم الاطلاع عليه 5/1/2024م. الساعة 12:00 م.

ب. مكافحة الإرهاب: لقد عانت ليبيا كثيرا من موضوع الإرهاب حيث شهدت ليبيا في فترات سابقة إلى نشاط الجماعات الإرهابية وسيطرتها على مجموعة من المدن وزعزعة الأمن وترويع المواطنين بعمليات التفجير والقتل، ولذلك يجب أن تتم عملية مكافحة الجماعات الإرهابية من خلال تعزيز التعاون مع الدول المجاورة، والمجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتحسين قدرات الأجهزة الاستخباراتية لجمع وتحليل المعلومات الأمنية.

ج. نزع السلاح: يعتبر انتشار السلاح وبحسب ما سبق أحد أهم المقوضات للأمن القومي الليبي، وكان لانتشار السلاح الأثر الكبير على إضعاف الأمن القومي الليبي وبرامج نزع السلاح يجب أن يتم من خلال نزع السلاح من المدنيين والفصائل المسلحة مقابل حوافز اقتصادية واجتماعية. وتوفير برامج إعادة دمج للمقاتلين السابقين في المجتمع من خلال التدريب المهني والتوظيف.[1]

. 3الحلول الاقتصادية: إن العامل الاقتصادي كذلك عامل لا يمكن إهماله، وهو أحد أبرز مسارات الحلول وبذلك يكون الحل من خلال المحاور التالية:

أ. إعادة الإعمار والتنمية : تتطلب ليبيا وبصورة ملحة تنفيذ برامج إعادة إعمار واسعة النطاق للبنية التحتية المدمرة نتيجة لسنوات طويلة من الحروب والصراعات والإهمال، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين بيئة الأعمال وتقديم الحوافز.

ب. تنويع الاقتصاد: بسبب اعتماد ليبيا على مصدر واحد ورئيسي وهو النفط ما جعل اقتصاد ريعي، ضل الاقتصاد الليبي رهينة للتقلبات الحادة سواء في أسعار النفط أو إغلاق الموانئ النفطية الشيء الذي أضر كثيرا بالاقتصاد، وكانت له آثار كبيرة على كافة مناحي الحياة، ولتجنب تكرار تلك الحوادث من الممكن وضع تصور لتطوير القطاع الزراعي من خلال الاستثمار في القطاع الزراعي لزيادة الإنتاجية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقطاع السياحي من خلال تطوير السياحة كقطاع اقتصادي جديد يمكن أن يسهم في النمو الاقتصادي.

ج. مكافحة الفساد: من خلال تعزيز الشفافية وتطبيق سياسات صارمة والمساءلة في جميع المؤسسات الحكومية وتعزيز عمل الهيئات الرقابية لمراقبة الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد[2].

4. الحلول الاجتماعية: أخيرا يعتبر المسار الاجتماعي المسار المكمل لإنهاء حالة الانقسام وذلك من خلال المحاور التالية.

[1] كشان رضا، التدخل الأجنبي في الشؤون العربية وتداعياته علي الأمن القومي العربي دراسة حالة ليبيا .الجزائر: المجلة الجزائرية للدارسات السياسية ، المجلد السابع ، العدد الثاني ،2022م، ص 7-12.

[2] المصدر نفسه، ص 15-22.

أ. **المصالحة الوطنية:** عن طريق إنشاء لجان مصالحة وطنية تعمل على تسوية النزاعات القبلية والمجتمعية، وتنفيذ برامج للعدالة الانتقالية تشمل التعويضات وجبر الضرر للمتضررين من النزاعات.

ب. **التعليم والتوعية:** من خلال تحسين نظام التعليم لضمان حصول جميع الأطفال والشباب على تعليم جيد، وإطلاق حملات توعية لتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي.

ج. **دعم الشباب برامج التوظيف:** خلال إنشاء برامج لتوظيف الشباب وتوفير فرص عمل جديدة، وتوفير برامج تدريب مهني للشباب لزيادة مهاراتهم وقدرتهم على الحصول على وظائف. [1]

وفي الختام تتطلب معالجة الانقسام السياسي في ليبيا تبني نهج شامل يتضمن حلولًا سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية. ومن الضروري أن تتعاون جميع الأطراف المحلية والدولية لتحقيق هذه الحلول وضمان تنفيذها بشكل فعال. فتحقيق الاستقرار والوحدة في ليبيا ليس مهمة سهلة، ولكنه هدف يمكن الوصول إليه من خلال الجهود المشتركة والتزام حقيقي من قبل جميع الأطراف المعنية.

خاتمة الدراسة:

على مدار هذه الدراسة، تم تحليل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا منذ سنة 2011م وحتى الآن. حيث تبين أن البلاد واجهت تحديات كبيرة على مختلف الأصعدة، بما في ذلك الانقسام السياسي والصراعات المسلحة وانهيار البنية التحتية والأزمة الاقتصادية.

خلال فترة الدراسة، شهدت ليبيا محاولات متعددة لإحلال السلام وتشكيل حكومات لأنهاء الأزمة ، إلا أن هذه الجهود لم تحقق النجاح المأمول بسبب استمرار التنافس على السلطة بين الأطراف المتصارعة. كما أدت الصراعات المسلحة إلى تدمير البنية التحتية والمرافق الحيوية في البلاد، كما أثرت سلبًا على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين.

حيث إن تفكك المؤسسات الأمنية والعسكرية في ليبيا، وانتشار الجماعات المسلحة والميليشيات، وتهديد السيادة الوطنية والوحدة الترابية للدولة، إلى جانب تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين، قد أدى إلى تراجع مستوى الأمن القومي الليبي بشكل خطير. هذا الواقع المتردي للأمن القومي يشكل تهديدًا خطيرًا على استقرار البلاد وسلامة مؤسساتها الدستورية. ولا يمكن معالجة هذه التحديات إلا من خلال جهود شاملة لإعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف

[1] سحر عبد المنعم ، أطر معالجة مواقع الصحف المصرية للأزمة الليبية خلال إعلان القاهرة 2020 دراسة تحليلية .القاهرة: مجلة البحوث الإعلامية، العدد الخامس والخمسون، الجزء الثالث، 2022م ، ص 1801 -1803.

الأطراف المتنازعة، وإرساء دعائم السيادة والوحدة الوطنية، إلى جانب إعادة الإعمار وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.

على الرغم من الصعوبات والتحديات، فإن هناك بوادر إيجابية تشير إلى إمكانية تحقيق الاستقرار في ليبيا مستقبلاً. فقد أظهرت الدراسة أن هناك إجماعًا دوليًا على ضرورة إنهاء الأزمة الليبية واتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء المؤسسات الدولة.

في ختام هذه الدراسة، نقدم مجموعة من التوصيات التي تعمل على معالجة الأزمة الليبية وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في البلاد، وهذه التوصيات من الممكن أن تساعد في إنهاء الصراع الدائر في ليبيا والنهوض بها نحو مرحلة جديدة من البناء والإعمار.

نتائج وتوصيات الدراسة

نتائج الدراسة

- تركّز النتائج على أن الاستقطاب السياسي الداخلي في ليبيا يؤثر سلبًا وعميقًا على الأمن القومي، حيث يؤدي إلى تَخَلخل مؤسسات الدولة وضعف سلطاتها في إدارة شؤون البلاد. كما يتزامن هذا الانقسام بزيادة نشاط الشبكات الإجرامية وانتشار الأسلحة غير المنضبطة، مما يُعزّز نفوذ الجماعات المسلحة بشكل ملموس.

- تشير النتائج أيضًا إلى أن التوافق الوطني والتغلب على الانقسامات يمثلان عنصرين أساسيين لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني. ويتطلب ذلك تشكيل حكومة وطنية موحدة لديها القدرة على قيادة المرحلة الانتقالية بفعالية وكفاءة.

- تحلل الدراسة كذلك العلاقة بين الاستقرار الأمني وضعف أداء الأجهزة الأمنية المحلية، وتتبيّن الحاجة إلى تفكيك الميليشيات القائمة وإنشاء قوات أمنية موحدة ومؤهلة. كما تؤكد النتائج أهمية تعزيز استقلالية القضاء ودوره في فرض سلطة القانون لضمان أمن شامل.

- تشكل التنمية وإعادة الإعمار ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار طويل الأمد، إذ تتطلب ضخ استثمارات كبيرة في مشاريع البنية الأساسية ودعم القطاعات الإنتاجية الحيوية. فالاهتمام بإنعاش الاقتصاد الوطني يمثل استثمارًا في مستقبل مستقر.

- أخيرًا، تُلقي الدراسة الضوء على الدور الحيوي للتعاون الإقليمي والدولي في دعم مسيرة استقرار ليبيا. فتكامل الجهود الخارجية، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، يُعدّ عنصرًا مكملًا يسهم في تعزيز مبادرات الأمن والتنمية في البلاد.

توصيات الدراسة

- يُوصى بإنشاء منصات وطنية شاملة للحوار المجتمعي والسياسي تجمع كافة الفعاليات والأطراف المعنية. تهدف هذه المنصات إلى بناء الثقة بين الأطراف وتبادل الرؤى، مما يسهم في التوصل إلى توافقات وطنية واستراتيجيات مشتركة.

- يجب إعداد خطة شاملة لإصلاح الجهاز القضائي تعزز استقلالية القضاء وشفافيته. إلى جانب ذلك، ينبغي تطوير استراتيجية أمنية متكاملة تهدف إلى دمج عناصر الأمن الحالية ضمن هياكل رسمية موحدة وقادرة.

- ينبغي تحفيز نمو الاقتصاد الوطني من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار في القطاعات الإنتاجية الحيوية. ويتطلب ذلك التركيز بصفة خاصة على القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة والزراعة والسياحة، بهدف توليد فرص عمل وتعزيز الإنتاج المحلي.

- من الضروري إطلاق برامج إعادة الإعمار الموجهة مدعومة بتمويل محلي ودولي مستدام. تتوجه هذه البرامج نحو المناطق والمدن الأكثر تضررًا من الصراع، بهدف تأهيل البنية التحتية وتلبية احتياجات السكان المتضررين.

- ينبغي تنسيق الجهود مع المنظمات الإقليمية والدول المجاورة لوضع آليات تعاون أمنية وسياسية دائمة. يسهم هذا التنسيق في تبادل المعلومات والخبرات، وبناء الثقة المتبادلة وتعزيز الجهود المشتركة لتأمين الحدود ومحاربة التهديدات.

المصادر والمراجع:

المصادر:

1. القرآن الكريم.
2. عبد الغني أبو عزام، معجم الغني الزاهر. المغرب: مؤسسة الغني للنشر، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2013م.
3. جبران مسعود، معجم الرائد. لبنان: دار العلم للملايين، الطبعة السابعة، 1992م.
4. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة. حققه عبدالسلام هارون ، سوريا: دار الفكر، الجزء الخامس. 2007م.
5. محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح. عمان دققه : عصام فارس الحرستاني، دار عمار، 2005م.

- **الوثائق :**

1. الإعلان الدستوري، المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، طرابلس: منشورات الشورى، الطبعة الأولى،2011م.
2. الجريدة الرسمية الليبية، وزارة العدل، "قانون رقم (13) لسنة 2013م، في شأن العزل السياسي والإداري، 2013م، العدد 6، طرابلس، ليبيا.

- **التقارير:**

1. تقرير هيئة الرقابة 2021م.
2. تقرير هيئة الرقابة 2018م.
3. تقرير ديوان المحاسبة الليبي 2017م.
4. تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2021م،
5. تقرير صندوق النقد الدولي ، ليبيا ، 2018م.
6. تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2018م.
7. المنظمة الدولية للهجرة، وكالة الأمم المتحدة للهجرة، التقرير السنوي، ليبيا، 2019م.
8. المنظمة الدولية للهجرة، وكالة الأمم المتحدة للهجرة، التقرير السنوي، ليبيا، 2022م.
9. تقرير فريق الخبراء المكون وفق قرار مجلس الأمن 1973(2011)، 2021م.

المراجع:

- **الكتب العربية:**

1. إبراهيم شلبي، التنظيم الدولي دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية. لبنان: الدار الجامعية، 1986م.
2. أحمد عبد الله، الأمن القومي والمصالح الوطنية دراسة تحليلية. مصر: دار السلام، 2016م.
3. أحمد على رافع، الأمن القومي والاقتصاد. بيروت: دار المنظور، 2014م.
4. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية. لبنان :مؤسسة الأبحاث العربية، 1985م.

5. جورج قرم، الأمن القومي: مفهوم ديناميكي يتغير بتغير الظروف السياسية والاقتصادية. لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018م.
6. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي. القاهرة: دار الموقف العربي، 1984م.
7. حسن حسين محمود، الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في مصر. مصر: مركز العقد الاجتماعي، 2001م.
8. حسن حنفي، الهوية الوطنية والأمن القومي رؤية فلسفية. مصر: دار الشروق، 2012م.
9. حيدر علي، أزمة الإسلام السياسي الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجًا. مصر: مركز الدراسات السودانية، ط 7، 1999م.
10. خالد بن عبدالعزيز، مقاتل من الصحراء حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات. بيروت: دار الساقي للنشر والتوزيع، 1995م.
11. خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010م.
12. زهرة عطا، الأمن القومي العربي. طرابلس: المركز العالمي، 2010م.
13. سالم البرناوي، السياسة الخارجية دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل (1977-1997). ليبيا :مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2000م.
14. سامي الطرابلسي، العوامل السياسية الخارجية وتأثيرها على الأمن القومي. تونس: دار النشر العربية، 2018م.
15. صلاح الدين الدومة، المدخل إلى علم العلاقات الدولي. السودان: الدار السودانية للكتب، 2006م.
16. عادل عبدالصادق، الفضاء الإلكتروني والتحول في سياسات أجهزة الاستخبارات الدولية. مصر: مركز الأهرام للدراسات والسياسة، العدد 247، 2013م.
17. عامر مصباح، العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعالقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2017م.
18. عبد الرحمن اليوسف، الأمن القومي المفاهيم والتطبيقات. الأردن: دار الفكر، 2015م.
19. عبد الكريم محمد، ليبيا ما بعد القذافي أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف. مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2019م.
20. عبد الله الخميسي، السياسة مفهومها وأبعادها. لبنان: دار الفكر العربي، 1999م.
21. عبد الله تركماني، الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي والمسألة القومية. لبنان: منشورات الآن، الطبعة الأولى، 2002م.
22. عبد الله درويش، "مقدمة ابن خلدون". سوريا : دار يعرب للنشر، 2004م.
23. عبد المنعم عبد الوهاب، صبري الهيتي، الجغرافية السياسية. العراق: دار الكتب للطباعة والنشر، 1989م.
24. عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، الموسوعة السياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الرابع، 1985م.
25. عبد الله محمد، العوامل السياسية والأمن القومي في العالم العربي. مصر : جامعة القاهرة، 2010م.
26. عبد السلام محمد، يونس علي، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية. مصر: دار الوفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2021م.
27. عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري ماهيته أسبابه ومظاهره. مصر: دار الجامعة ، 2005م.
28. علي عبد الرازق، السيادة والأمن القومي. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014م.

29. لطيف كزار، عبد السلام الحشاش، الجماهيرية الليبية دراسة في قوة الدولة. ليبيا: المركز العالمي، 2005م.
30. ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط. الجزائر: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع. 2011م.
31. محمد إبراهيم حسن، الجغرافيا السياسية دراسة في مقومات الدولة ومظاهرها وامكانياتها ومشكلاتها إقليميا وسياسيا. مصر: مركز الإسكندرية للكتب ، 2004م.
32. محمد الجابري، السياسة مفهومها وطبيعتها. مصر: دار الفكر العربي، 2000م.
33. محمد الرفاعي، الأمن القومي في عالم متغير. مصر: دار الفكر، 2012م.
34. محمد الزناتي، آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور ليبيا نموذجا. ماليزيا: جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، 2013م.
35. محمد صادق إسماعيل، أمن الخليج العربي الواقع وآفاق المستقبل. القاهرة: المجموعة العربية للنشر والتوزيع. 2014م.
36. محمد عفيفي، الأمن القومي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2013م.
37. محمود حسين، السياسة والأمن القومي مفاهيم وتحليلات. مصر:مركز الدراسات العربية، 2015 م.
38. مصطفى التير، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا المهمة العصيّة. لبنان: منتدى المعارف، 2013م.
39. يحيى نبهان، مقومات الأمن القومي العربي. عمان: دار زهران، 2009م.
40. يوسف الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م.
41. يوسف شويري، القومية العربية الأمة والدولة في الوطن العربي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2002م.

- **الكتب المترجمة:**

1. أرسطو طالسين، كتاب السياسة ، ترجمة أحمد لطفي السيد، بيروت: منشورات الجمل، الطبعة الأولى، 2009م.
2. أفلاطون، المحاولة الكاملة، المجلد الأول الجمهورية، ترجمة شوقي داوود تمراز، لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994م.
3. جان جاك روسو، كتاب العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012م.
4. جون لوك، كتاب الحكومة المدنية، ترجمة محمود شوقي، مصر: مطابع شركة الاعلانات الشرقية،1981م.
5. روبرت ماكنمار، جوهر الأمن، ترجمة : يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للنشر، 1970م.

- **الرسائل العلمية :**

1. أحمد عبد العليم، الفاعلون المسلحون من غير الدول وتأثيرها على الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة (2011-2015)، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، 2017م.
2. سليم قسوم، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير، 2010م.
3. فريدة حموم، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية. جامعة الجزائر، رسالة ماجستير 2004م.

4. فهد بن محمد الغانم، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، جامعة نايف للعلوم الإسلامية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، رسالة ماجستير،2001م.
5. محمد أبوزيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011- 2017)، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم، رسالة ماجستير، 2019م.
6. محمد آل عباس، أثر الدولة على مفهوم الأمن الوطني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، رسالة ماجستير، 2006م.
7. محمد معيتيق ، المصالحة الوطنية ودورها في عملية الاستقرار السياسي (دراسة حالة ليبيا)، الأكاديمية الليبية مصراته، رسالة ماجستير، 2022م.
8. محمود الغتمي، جهود الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الداخلية دراسة حالة الأزمة الليبية 2011-2019م، أكاديمية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، 2020م.
9. محمود خليل، الأمن في الإسلام، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير، 2000م،

- **الدوريات والمجلات العلمية:**

1. أبو بكر أبو عجيلة، الأمن الليبي في المواجهة مع الغرب (1969-2014). ليبيا: مجلة جامعة سبها العلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد الأول، 2015م.
2. أحمد على، التنظيمات الإرهابية في شمال أفريقيا. مجلة سياسة، العدد 19، 2020م.
3. أحمد فريجه، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة. الجزائر: مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد،14، 2016م.
4. أزمة التضخم في ليبيا ودور سياسات المصرف المركزي في تعميق حدثه. ليبيا: المركز الليبي لبناء المؤشرات، وحدة الأبحاث والدراسات ، 2024م.
5. الأزمة الليبية إلى أين. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد الثالث عشر، 2017م.
6. أسامة أبو نحل، الحراك العربي المعاصر دراسة سياسية سيسيولوجية. لبنان: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2013م.
7. بسيكري السنوسي، مبادرة ماكرون وآفاق حل الأزمة الليبية. قطر: مركز الجزيرة للدارسات، 2018م.
8. جواد الحمد، وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 79، 2017م.
9. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي. العراق: مجلة آفاق عربية، العدد الثالث، 1985م.
10. حسنين توفيق إبراهيم، الفاعلون المسلحون من غير الدول في العالم العربي تحديات راهنة وآفاق مستقبلية. مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد 299، 2019م.
11. حسنين توفيق إبراهيم، ما بعد الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش تحديات وآفاق. مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. كراسات استراتيجية، العدد 281، 2017م.

12. خيري عمر، الأزمة الدستورية في ليبيا أبعاد الصراع بين المكونات السياسية. لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، مجلة شؤون عربية، العدد 13، 2015م.
13. خيري عمر، ليبيا أزمة مايو - يونيو 2014 م ومستقبل الديمقراطية. تركيا: مركز الدراسات السياسية والاجتماعية، العدد 3، 2014م.
14. راشد باسم، تأمين النفوذ دوافع تغير موقف إيطاليا في الأزمة الليبية. الإمارات : مركز المستقبل للأبحاث والدارسات، 2020م.
15. رجب العاتي، عصام أبو حجر، واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي. ليبيا: المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، المجلد الأول، العدد 2، 2020م.
16. سامح رشيد، مألات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة. مصر: مجلة شؤون عربية، العدد 187، 2019م.
17. سحر عبد المنعم ، أطر معالجة مواقع الصحف المصرية للأزمة الليبية خلال اعلان القاهرة 2020 دراسة تحليلية. القاهرة: مجلة البحوث الإعلامية، العدد الخامس والخمسون ،الجزء الثالث، 2022م.
18. صدقي عابدين، وآخرون، قضايا الأمن في آسيا. القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية، 2004م.
19. عاشور عمر، الدولة الفاشلة في ليبيا. مصر: مجلة السياسة الدولية، عدد 185، 2011م.
20. عامر محسن، وأخرون، مقارنة بين الأمن الإقليمي والأمن الجماعي. مصر: مجلة السياسة الدولية ، 2009م.
21. عبد الرحمن العمري، الاقتصاد والأمن القومي دراسة تحليلية. السعودية: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2015م.
22. عبد الفتاح علي الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير. الأردن: مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46 العدد، 3، 2019م.
23. عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية العلاقات المدنية - العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة. بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الطبعة الأولى، 2021م.
24. عبد الكريم بوعزة، الانقسام السياسي وتحولات الجماعة السياسية في المغرب. قطر: مجلة دراسات سياسية عربية، العدد 74، 2013م.
25. عبد الرحمن العمري، السياسة الخارجية والأمن القومي. السعودية: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2015م.
26. على احميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا الواقع والتحديات والآفاق. منشورات الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2020م.
27. علي حنفي، دولة منزوعة السيطرة محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة. مصر: مركز الأهرام للدراسات، العدد 195، 2014م.
28. غانم صالح، أمن الخليج العربي بين استراتجيات القوي العظمى وتطورات القوي الإقليمية. العراق: مجلة التوثيق الإعلامي، المجلد الثاني، العدد الثالث، 1983م.
29. فاضل الرسول، مراحل التحول السياسي في ليبيا: من اتفاق الصخيرات إلى الأزمة 2019، مجلة العلوم السياسية، المجلد 20، العدد 3، 2019م.
30. فرج لامة، سؤال الدولة في ظل تحولات الربيع العربي مقاربة نظرية بالتركيز علي الحالة الليبية. ليبيا: مجلة الجامعي، العدد 29، 2019م.

31. فهيم عبدالرحمن،الأزمة الليبية ومؤتمر باليرمو الدولي بإيطاليا الخلفية والدلالات والتداعيات. القاهرة : مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مجلة قضايا ونظرات، العدد 14، 2019م.
32. كشان رضا، التدخل الأجنبي في الشؤون العربية وتداعياته على الأمن القومي العربي دراسة حالة ليبيا. الجزائر: المجلة الجزائرية للدارسات السياسية، المجلد السابع، العدد الثاني، 2022م.
33. محمد الزواوي، التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية. تركيا: مجلة رؤية تركية، العدد 4، 2014م.
34. محمد السبيطلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الإقليمية والوساطات الدولية. السعودية : مركز الملك فيصل للبحوث والدارسات، 2017م.
35. محمد الشيخ، دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011م. لبنان: المركز الديمقراطي العربي، مجلة اتجاهات سياسية، 2018م.
36. محمد جمعة، عودة الجهاديين من سوريا والعراق المخاطر وسبل المواجهة. مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصري، العدد 271، 2016م.
37. محمد حشمي، مدرسة باريس للدراسات الأمنية واشكالية مستوى التحليل في العالقات الدولية، مصر: مجلة السياسة الدولية، العدد 212، 2018م.
38. محمد شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية. الكويت: سلسة علم المعرفة، العدد السابع، 1978م.
39. محمد عبد الحفيظ الشيخ، دور المتغير الداخلي في تفادي الانخراط في الأزمة الليبية. مصر: جامعة الدول العربية الأمانة العامة، مجلة شؤون عربية، العدد 166، 2016م.
40. محمد، الشيخ، إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 68، 2014م.
41. المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، قراءة في إحاطة المبعوث الأممي إلى ليبيا، 2023م.
42. نور الدين بن عمار، اتفاق الصخيرات والتحولات السياسية في ليبيا: آفاق وآثار، مجلة الدراسات الشرق أوسطية، المجلد 14، العدد 1، 2016م،
43. هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي والعسكري. باريس : مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996م.
44. يامن دابقي، الأزمة الليبية وموازين الصراع الدولي في معركة طرابلس. تركيا: مركز برق للدارسات، 2019م.
45. يامن دابقي، فرنسا في ليبيا الدور التاريخي المتجدّد ومستقبل النفوذ. تركيا: مركز برق للدارسات، 2020م.

- **المؤتمرات والندوات:**

1. ريم موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي. بحث مقدم إلى مؤتمر فيلادلفيا السابع عشر تحت شعار ثقافة التغيير، الأردن: كلية الآداب والفنون جامعة فيلادلفيا، 2012م.
2. عفاف محمد الباز، الترابط بين الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوروبية. ندوة علمية عن المضمون السياسي في الحوار العربي الأوروبي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1979م.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. آية زايد، كارثة ارتفاع منسوب المياه الجوفية في زليتن بين الأسباب والحلول، موقع جريدة الصباح، 2024م، https://alsabaah. ly، تمت زيارته 2024/06/03م، الساعة 04:00م.
2. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "بيان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن نتائج اجتماعات لجنة ال6+2023،6م، https://bit. ly/3No9X9e، تم الاطلاع عليه 2024/05/16م، 11:10م.
3. بي بي سي، تقرير أممي مسرب مئات المرتزقة من فاغنر الروسية يقاتلون في ليبيا. 2020م، https://www. bbc. com/arabic ، تم الاطلاع عليه 2024/02/11م، 11:00ص
4. التغيّر المناخي وراء فيضانات ليبيا والاحتباس الحراري يهدد سواحل شمال أفريقيا، موقع قناة الجزيرة، 2023م، https://www. aljazeera. net/science ، تمت زيارته 2024/06/02، الساعة 07:00م.
5. تقارير منظمة الشفافية الدولية ، 2020، https://www. transparency. org/ ، اطلعت عليه 2024/3/15م، 3:25م
6. تقي النجار، داعش ليبيا لا يزال التهديد مستمراً، المرصد المصري،2020، www. marsadeesstudies. com، تم الاطلاع عليه 5/1/2024م. الساعة 11:34 ص.
7. جبريل العبيدي ، الحل في ليبيا بإخلائها من الميليشيات ،صحيفة الشرق الأوسط، 2024م، https://aawsat. com تم الاطلاع عليه 5/1/2024م. الساعة 12:00م.
8. الجزيرة، ليبيا. رابع أكبر دول أفريقيا وخزان عالمي للنفط والغاز الطبيعي، 2023م، https://www. aljazeera. net/encyclopedia/، تمت زيارته 2024/05/02م،الساعة 05:00م.
9. جلال السنوسي، واقع المشهد الأمني الداخلي في ليبيا بعد 2011، موقع مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2023م https://mediterraneancss. uk/ ، تمت زيارته 2024/05/20م، الساعة 05:00م.
10. خالد السحاتي ، ثلاث سيناريوهات ،3سيناريوهات للأزمة الليبية والحل باتفاق الفرقاء لتحقيق المصالحة ، آراء حول الخليج، 2023م، https://araa. sa/index. php?option=com ، تم الاطلاع عليه 2024/05/16م، 9:00م.
11. خالد السحاتي ، مستقبل الأزمة الليبية في ظل ازدواجية السلطة، مركز المعلومات ودعم القرار ،2023م، https://www. idsc. gov. eg/Article/details/7873 ، تم الاطلاع عليه 5/1/2024م. الساعة 11:34ص
12. راغب سعد، الانقسامات الاجتماعية والسياسية وعملية السلام في ليبيا، موقع المرصد الإعلامي للقطاع الأمني الليبي، 2015م، http://www. marsad. ly/ar/2015/11/1، تم الاطلاع عليه 2024/01/21م، 07:20م
13. سبوتنك عربي، أمريكا: عملية نقل أبو عجيلة قانونية وتمت بالتعاون مع السلطات الليبية، 2022م، https://www. sarabic. ae ، اطلعت عليه 2024/3/12م، 1:15م.

14. سي إن إن العربية، السيسي: تجاوز سرت والجفرة خط أحمر لمصر. وأي تدخل لنا في ليبيا تتوفر له شرعية دولية، 2020م، https://arabic. cnn. com ، تم الاطلاع عليه 2024/02/05م، الساعة 07:00م.
15. صحيفة الشرق الأوسط، 6 حكومات تعاقبت على ليبيا خلال 10 سنوات. . . آخرها الوحدة الوطنية،2021م، https://aawsat. com/home/article، اطلعت عليه 2024/2/12م، 5:23م.
16. عادل عبد الصادق، اتجاهات نظرية انماط الحرب السيبرانية وتداعياتها على الأمن العالمي، موقع السياسة الدولية، 2017م، https://www. siyassa. org. eg/News/12072. aspx ، تمت زيارته 2024/05/15م، الساعة 10:00ص.
17. عبد الباسط عبارة المليشيات في ليبيا: سنوات النهب والاستثمار في الفوضى بوابة أفريقيا الاخبارية 2019م، https://www. afrigatenews. net/article، تم الاطلاع عليه 2024/6/1م. الساعة 10:15ص.
18. عبد الرحمن أميني، مجلس الأمن يكشف معطيات جديدة حول نشاط «داعش» في ليبيا، موقع بوابة الوسط، 2024م ، https://alwasat. ly/news/libya/429423 ، تمت زيارته 2024/05/23 م. 11:10ص.
19. عبد المعطي زكي، لأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات، 2016م،https://eipss-eg. org ، تم الاطلاع عليه 2024/02/11م، 11:05ص.
20. العرب باريس تدعم" إيريني "لحظر نقل الأسلحة التركية والروسية إلى ليبيا،2020م، https://alarab. co. uK، تمت زيارته 2024/06/02م، الساعة 10:00م.
21. العربية، رئيس البرلمان الليبي يأمر بتخفيض قيمة الدينار، 2024،www. alarabiya. net ، اطلعت عليه 2024/3/15م، 4:12م.
22. قناة BBC العربية، الحرب في ليبيا ماهي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها، 2020 م، https://www. bbc. com/arabic/middleeast-53588475. amp، تمت زيارته 2023/12/27م، الساعة 05:00م.
23. قناة الجزيرة، حرب حفتر على طرابلس - هكذا تطور المشهد من ثورة فبراير، 2019م، https://www. aljazeera. net/amp/politics/2019/4/12/، تمت زيارته 2023/12/23م، الساعة 10:00ص
24. قناة فرنسا 24، أهم المحطات السياسية في ليبيا بعد عقد على الإطاحة بنظام معمر القذافي، 2022م، https://www. france24. com/ar ، تمت زيارته 2024/01/01م،الساعة 03:00م
25. محمد السعيد، دولة بالغرب ودولة بالشرق هل أصبح تقسيم ليبيا أمرًا واقعيًا. مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2020م. https://www. aljazeera. net/midan/reality/politics/2020/06/16 ، تم الاطلاع عليه 2024/01/20م، الساعة 05:35م.
26. محمد خلفان الصوافي، الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية، ترندز للبحوث والاستشارات،2020م، https://trendsresearch. org/ar/insight/ تم الاطلاع عليه 2024/5/1م. الساعة 11:34 ص.

27. معتز الغدامسي ، التسوية السياسية في ليبيا: المسارات والسيناريوهات، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية ، 2023م، https://mediterraneancss. uk/2023/10/09/political-settlement-in-libya/ تم الاطلاع عليه 2024/05/16م، 11:30م.

28. موقع العربي ، برلمان ليبيا يقيل فتحي باشاغا من رئاسة الحكومة ويعين أسامة حماد مكانه، 2023م، https://www. alaraby. com/، اطلعت عليه 2024/2/12م، 7:10م.

29. موقع وزارة النفط والغاز، ليبيا، 2024م، https://ogm. gov. ly/ ، اطلعت عليه 2024/4/9 ، 3:25م.

30. مينة الغانمي، الدبيبة يعترف بتسليم أبو عجيلة: إرهابي متهم بتفجير طائرة لوكربي ، العربية نت، 2022م، https://www. alarabiya. net/north-africa/2022/12/16/، اطلعت عليه 2024/3/12م، 12:25م.

31. نور الدين فردي، ظاهرة البطالة في ليبيا: الواقع والأسباب، ليبيان ايكو، 2023م، https://libyaneco. com/ ، اطلعت عليه 2024/5/12م، 10:14ص

32. هبة هشام، بوابة الوسط، مركز أميركي: 5 سيناريوهات للانتخابات في ليبيا،2023م، https://alwasat. ly/news/libya/409001 ،تم الاطلاع عليه 2024/02/15م، 13:00م.

33. الهجمات السيبرانية تتكثف ضد المؤسسات الاقتصادية والسياسية الليبية منذ سنتين. . من ورائها، موقع شبكة الرائد الإعلامية، 2024م، https://arraedlg. net /، تمت زيارته 2024/06/05، الساعة 11:00ص.

34. وحدة أبحاث الطاقة ، رحلة إيرادات ليبيا من النفط في 6 أعوام وسط الاضطرابات (رسوم بيانية)،2023م، https://attaqa. net/ ، اطلعت عليه 2024/5/11م، 1:15م

- **الكتب الأجنبية :**

1. Charles Taylor, "The Politics of Recognition," 1992.
2. Robert A. Dahl, "Democracy \and its Critics," 1989.

Abstract

This master's thesis is based on three main chapters, which aim to present a comprehensive scientific picture of the travel crisis in Libya and its impact on national law. In the first chapter, the research begins by establishing a theoretical framework for the concept of Swedish policy, where the researcher defines the nature of this concept. It then traces the stages of transition, continuing from the initial period of chaos, which witnessed the rise of armed factions, to the era of national balance between the Supreme Council of Representatives and the Consensus Council. This chapter also addresses the internal cleanliness factor that fueled this fragmentation; from its overlap with tribalism and regionalism, to the Franciscans of Johnson, which supported multiple parties and contributed to deepening the political dialogue between East and West.

The second chapter turns to the Libyan nationalist region from a conceptual perspective, introducing precise options for defining Libyan national security according to indicators, highlighting political, social, and cultural power. It then analyzes the elements of this security, from border and coastal surveillance to guarding vital infrastructure such as oil refineries and refineries, to ensuring community safety. It demonstrates how everything created from these discoveries has become vulnerable to threats in light of organizational paralysis and the ongoing jurisdiction of its courts. The final section of this chapter examines the new and emerging challenges facing Libyan national security, such as the continued presence of weapons among the population, human trafficking and the drug sector, the decline of the rule of law, and the multifaceted economic implications arising from the situation and the oil sector.

Chapter Three explores the political negotiation process at four interconnected levels: political impact, where the study demonstrates how the lack of legitimacy has led to the difficulty of national consensus and the decline in trust in institutions; the economic impact, evident in oil revenues in India and the deterioration of public services due to unemployment and inflation; and the social impact, through their agreement on the phenomenon of non-cultural migration and the erosion of the social fabric, which has enabled internal migration and tribal conflicts. The coalition has relied on the diversified expansion of weapons and the weakening of the capacity of official law enforcement agencies. At the conclusion of the study, a set of comprehensive and integrated recommendations was presented for the direction of liberal technology and the advancement of the country towards a new phase of construction and reconstruction. Among these recommendations is their potential to help end the ongoing conflict in Libya, which is why it is specifically designed for this purpose, and its overall impact on Libyan national security.

Declaration

I, Abdulkader Faraj Abdulkader, acknowledge that the content of this thesis is the result of my own effort, except for those portions that are duly referenced. This thesis, in whole or in part, has not been submitted previously for the award of any degree or scientific research at any other educational or research institution. The University has the right to utilize this thesis/dissertation as a reference source for information, for the purposes of consultation, lending, or publication, in a manner that does not conflict with intellectual property rights as prescribed by applicable legislation.

Student name: Abdulkader Faraj Abdulkader

Signature:……..

Date: / / 2025

Al-Asmariya Islamic University

Faculty of Economics and Commerce, Zliten

Department of Political Science - Graduate Studies

The Political Division and Its Impact on National Security: A Case Study of Libya

Prepared by the student: Abdulkadre Faraj Abdulkader

Supervising Professor: Ahmed Makhzoum Al-Raziqi
Assistant Professor

This thesis was submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Science in Political Science.

(DATE) 24/02/2025